الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

العمادة

الدولة الفاشلة بين المفهوم والمعيار، ليبيا نموذجاً

رسالة لنيل شهادة ماستر في العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد

حسين علي مظلوم

لجنة المناقشة

الدكتور صالح طليس	الأستاذ المشرف	رئيساً
الدكتور كميل حبيب	أستاذ	عضواً
الدكتور حسان الأشمر	أستاذ مساعد	عضواً

٢٠١٨

الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

العمادة

الدولة الفاشلة بين المفهوم والمعيار، ليبيا نموذجاً

رسالة لنيل شهادة ماستر في العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد

حسين علي مظلوم

لجنة المناقشة

الدكتور صالح طليس	الأستاذ المشرف	رئيساً
الدكتور كميل حبيب	أستاذ	عضواً
الدكتور حسان الأشمر	أستاذ مساعد	عضواً

٢٠١٨

الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة وهي تعبر عن رأي صاحبها فقط.

الإهداء

إلى عائلتي الكريمة...

شكر

أتوجه بالشكر الجزيل إلى زملائي الجامعيين، وإلى الجامعة اللبنانية التي كانت وستبقى منارة للعلم والثقافة على مستوى الوطن. وأخص بالشكر الدكتور العميد صالح طليس على توجيهاته الدائمة ومتابعته الدؤوبة لمسار الدراسة منذ بدايتها، كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى لجنة المناقشة المتمثلة بالدكتور كميل حبيب، والدكتور حسان الأشمر على جهودهما.

المقدمة

يشهد المسرح الدولي والعالمي العديد من القضايا المستجدة مثل تعدد الفاعلين على الساحة الدولية وتزايد مساحات نفوذهم، وتأثير القوى الإقليمية على تفاعلات الداخل في دول الجوار، وارتفاع وتيرة الصراعات بين الدول وداخل المجتمعات، وارتفاع نسبة اللاجئين على المستوى الإقليمي والعالمي، ومعدلات العنف والاضطرابات، وظهور الجماعات المسلحة المتطرفة، وتراجع مصداقية المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان وحكم القانون، وفقدان الثقة في المرجعية الدستورية الديموقراطية للنظم السياسية وظهور المرجعيات البديلة أو تفشي حالة من فوضى المرجعيات. كما يشهد تراجع نشاطات التنمية، والخلل في توفير الخدمات العامة الأساسية للمجتمع، وارتفاع معدلات هجرة العقول والكفاءات وهجرة الشباب، في ظل تصاعد الاهتمام الدولي بقضايا انتشار أسلحة الدمار الشامل، الجرائم العابرة للحدود، وأمن الطاقة، وفي محاولة لفهم التداخل فيما بين هذه المستجدات يبرز مصطلح "الدول الفاشلة" باعتباره صلة الوصل ما بين مسببات هذه القضايا والنتائج السلبية المترتبة عن تشابك تداعياتها.

يعتبر مفهوم الدولة الفاشلة مصطلحاً سياسياً حديثاً، دخل ساحة السياسة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة وما تبعها من سيطرة للأحادية القطبية على النظام الدولي. فمع ظهور ما سمي بالربيع العربي وتحول بعض الثورات إلى حروب أهلية طاحنة أرهقت شعوب ودول المنطقة العربية، تعثر استعادة هذه الدول لدورها وبالتالي دخل مفهوم " الدولة الفاشلة" إلى أرض الواقع السياسي ولم يعد مقتصراً على الجانب النظري فحسب.

مع دخوله الجانب العملي بدأ يكتنف تعبير "الدولة الفاشلة" الغموض، إذ يؤخذ على هذا المفهوم بأنّه غير دقيق، ويحتمل عدداً كبيراً من التأويلات والتساؤلات. كما أعطي مجالاً أوسع ليشمل دولاً كثيرة، الضعيفة منها وغير الضعيفة، وذلك لأسباب عديدة، يرتبط بعضها بالوضع الداخلي للدولة الموصومة بالفشل على الصعد الأمنية والسياسية والاقتصادية، وبعضها الآخر بمصالح الدول الفاعلة ومخططاتها الآيلة إلى إعادة ترسيم مناطق النفوذ وإخضاع دول لغايات سياسية.

بدأ استخدام المصطلح على يد كلّ من "جيرالد هيلز[١] وستيفنراتنر[٢]"، من خلال دراسة نُشرت لهما في العام ١٩٩٣ في مجلة السياسة الخارجية (Foreign Policy)، الصادرة في الولايات المتحدة الأميركية، ثمّ الدراسة التي أعدّها "ويليام زارتمان"[٣] عن الدولة المنهارة في العام ١٩٩٥. ولكن لم تحظ مخاطر الدول الفاشلة على السلم والأمن الدوليين بالاهتمام الكافي من قبل دول العالم، إلا في بداية القرن الحالي.

كان ينظر إلى الدول الفاشلة خلال حقبة الحرب الباردة، على أنّها جزء من الصراع بين القوتين العظميين آنذاك، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. وفي تسعينيات القرن الماضي، بدأت الدول الفاشلة تحظى بانتباه أكبر من قبل الدول الكبرى، لأسباب إنسانية ناتجة من تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان.

وقد بدأ الاهتمام العالمي بمخاطر الدول الفاشلة يزداد، بعد أحداث ١١ أيلول من العام ٢٠٠١، حيث أصبحت هذه الدول منطلقا" لتصدير المخاطر (الإرهاب الدولي، تجارة المخدرات، الأسلحة غير الشرعية، اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين،... إلخ) إلى دول العالم الأخرى، بما فيها الدول الغربية والولايات المتحدة، فأعطي مفهوم الدولة الفاشلة مجالاً أوسع ليضمّ دولاً كالعراق في حينها، وذلك تحت شعار "الحرب على الإرهاب". وقد عملت منظمات حقوق الإنسان في الدول الكبرى كمحرك أساسي في هذا الاتجاه، بحيث مارست في حينها ضغوطا" شديدة على حكوماتها، ما أدى إلى تدخل الدول الكبرى عسكريا" في دول أخرى، كالصومال وهاييتي والبوسنة والهرسك.

لكن انهيار النظام في دولة ما يمكن أن يمتد إلى جوارها، ما يدفع الدول المجاورة إلى التدخّل، إلاّ أنّ هذا التدخل ينتهك سيادة الدولة ويتعارض مع القانون الدولي، وفي الوقت نفسه نرى أنّ الخروج من دورة الفشل غير ممكن من دون تدخّلات خارجية مكثّفة، وهذا ما يتيح للمؤسسات الدولية والدول الكبرى وضع قيود على الدول المأزومة، تسلبها حقوقاً سيادية وتفقدها السيطرة على قرارها الوطني من دون أن توصلها إلى برّ الأمان بصورة كاملة أو تساعدها على التعافي التام والدائم. مما يزيد من تأزم العلاقات بين الدول التي تسعى

---

١ هيلز، جيرالد: أستاذ محاضر في السياسة العامة في جامعة ميشيغان.

٢ راتنر، ستيفن: أستاذ القانون الدولي في جامعة ميشيغان، تركزت بحوثه على التحديات التي تواجه الحكومات والمؤسسات الدولية منذ الحرب الباردة.

٣ زارتمان، وليام: مؤسّس ورئيس مجلس الإدارة الحالي لمعهد السلم والأمن الدوليين.

إلى الحفاظ على أمنها القومي وحمايته، من جهة أخرى تصطدم بمعضلة حماية السيادة الخاصة بالدول في القانون الدولي ومواجهة المجتمع الدولي.

ثمة ما يقارب الستين من الدول الفاشلة، وبوجود دول مثل الصومال وأفغانستان وليبيا، نلاحظ بروز مشكلة على الصعيد القانوني. كما أنّ هناك تعارضاً قانونياً بشأن تدخل الدول المجاورة، إذ إنّ المنظمات الدولية كالأمم المتحدة يمكن أن تعتبر مسؤولية الحماية، بمثابة ردّ ضروري على المجازر والتطهير العرقي وأعمال العنف الأخرى التي قد تكون متّصلة بالدولة الفاشلة، إلاّ أنّ الكثير من الدول المنضوية في المنظمة قد تكون أيضاً ملتزمة عدم تدخّل الدول الخارجية في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة.

هدف البحث

إنّ الهدف من هذا البحث هو تسليط الضوء على مفهوم الدولة الفاشلة، وتحديد أبرز معالمه عبر دراسة الأنموذج الليبي، وذلك بسبب كثرة تداوله في الوقت الحاضر من قبل سياسيين وإعلاميين ومحللين ومفكرين وغيرهم، ولمعرفة الغاية الحقيقية من وراء تصنيف هذه الدولة الضعيفة والمغلوب على أمرها، بالفاشلة.

إذ على الرغم من أن فشل أداء النظام السياسي في دولة ما هو أمر شائع، إلا أن فشل الدولة بحد ذاتها هو مفهوم أكثر شمولية، بحيث يحاول واضعوه تحديد المؤشرات المعبرة عن ظاهرة الفشل وأسبابها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية[٤]. لذلك إن دراسة المصطلح وإسقاطه على أنموذج من الدول التي تعتبر فاشلة في نظر بعض المنظمات والهيئات الدولية كالأنموذج الليبي، من شأنه إعطاء تفسير ووصف دقيق له، ويساهم في تحديد جوانبه المختلفة والمؤشرات الأساسية، في محاولة منا لوضع وتحديد أسس علمية منطقية لواقع الدولة الفاشلة عبر دراسة النموذج الليبي.

الإشكالية

لذلك وفي إطار الأزمات التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط بعد ثورات ما سمي بالربيع العربي، التي أصابت الكيان والمجتمع الليبي في الصميم، تبرز إشكالية تفكك الدولة في ليبيا وقصورها عن أداء وظائفها ما أدى إلى تدمير معالمها ووصولها إلى حال من الانهيار والفوضى والفشل، وهي التي كانت دولة إقليمية

٤ رنا أبوعمرة، **أمريكا والدولة الفاشلة**، دار ميريدث، ط١، القاهرة ،٢٠١٥، ص٩.

وازنة لها دورها السياسي والاقتصادي والعسكري المؤثر في حقبة زمنية غير بعيدة، لا بد من الإجابة على عدة تساؤلات:

كيف يمكن مقاربة نموذج الدولة الليبية التي شاع تصنيفها وتوصيفها كـ "دولة فاشلة" من قبل جهات إقليمية ودولية ذات تأثير كبير في توجيه العلاقات الدولية على الصعيد العالمي، وذلك في إطار المعايير الأساسية المعتمدة من قبل المؤسسات الدولية لنجاح وفشل الدولة في أداء وظائفها؟ ما هي أبرز المظاهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي ساهمت في فشل الدولة الليبية وفقاً لمعايير التصنيف؟ وما هي الدوافع السياسية الكامنة وراء هذا التوصيف أو التصنيف؟

من أجل القيام بهذه الدراسة المحددة في إطارها المكاني المتمثل بـ "ليبيا"، وإطارها الزمني إبان حكم القذافي والثورة ضده وصولاً إلى يومنا هذا، سيتم تقسيم البحث إلى قسمين، بحيث سنعتمد المنهج الاستنباطي التحليلي في القسم الأول لدراسة وظائف الدولة، وتحديد بعض المعايير التي يمكن اعتمادها كأساس لدراسة أسباب نجاح وفشل الدول. وفي القسم الثاني سنستخدم المنهج الاستقرائي لدراسة المظاهر والمؤشرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ليبيا من أجل الوصول إلى تحديد أسباب فشل الدولة الليبية بعد مقاربتها مع المعايير الموضوعة في نهاية القسم الأول، وذلك بالاعتماد على المراجع والدراسات والمؤلفات ذات الصلة.

الصعوبات

تواجه الدراسة عدة صعوبات أبرزها الحداثة النسبية لمصطلح "الدولة الفاشلة" في ميدان السياسة الدولية، وعدم وضوح معالمه، وتداخله مع القضايا والإشكاليات السياسية والقانونية، كما الذاتية في تطبيق المعايير المستخدمة تبعاً للخلفيات والدوافع السياسية المرتبطة بالنزاعات والصراعات الدولية، واختلاف وجهات النظر في تصنيف الدول بين فاشلة أم لا، تبعاً للمصالح والدوافع غير الموضوعية لتصنيف الدول من قبل مؤسسات قانونية دولية أو حتى دول أخرى.

وفي محاولة للتغلب على حدة هذه الصعوبات، اعتمدت الدراسة في جمع المادة العلمية على مصادر تقليدية كالمراجع والمؤلفات التي تتعلق بمقومات الدولة ووظائفها، وغير تقليدية مثل وثائق رسمية صادرة عن وزارة

الخارجية الأميركية، والبيت الأبيض، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وتقارير صادرة عن هيئات أميركية ودولية ومراكز دراسات، وأوراق صادرة عن مؤتمرات علمية ونصوص محاضرات، ودراسات ومقالات وتقارير علمية منشورة على المواقع على شبكة الإنترنت.

التصميم

القسم الأول: الدولة الحديثة والدولة الفاشلة

الفصل الأول: الدولة الحديثة ووظيفتها

المبحث الأول: ماهية الدولة الحديثة

المطلب الأول: أصل الدولة ومقوماتها

المطلب الثاني: الدولة العصرية الحديثة

المبحث الثاني: وظائف الدولة

المطلب الأول: الوظائف الأساسية للدولة

المطلب الثاني: الوظائف الثانوية

الفصل الثاني: ماهية الدولة الفاشلة، مؤشراتها، ومعايير تصنيفها

المبحث الأول: ماهية الدولة الفاشلة

المطلب الأول: مصطلح الدولة الفاشلة

المطلب الثاني: الدولة الفاشلة وحروب الجيل الرابع غير المتماثلة

المبحث الثاني: مؤشرات الدولة الفاشلة ومعايير تصنيفها

المطلب الأول: مؤشرات الدولة الفاشلة

المطلب الثاني: معايير تصنييف (INDICATORS) الدول الفاشلة

القسم الثاني: الواقع الليبي في إطار معايير تصنيف الدول الفاشلة

الفصل الأول: ليبيا قبل الربيع العربي

المبحث الأول: ليبيا قبيل القذافي

المطلب الأول: النفط في ليبيا

المطلب الثاني: القبائل الليبية في زمن السنوسية ونشوء الجمهورية عقب ثورة الفاتح
المطلب الثالث: الجذور القبلية لمعمر القذافي
المبحث الثاني: ليبيا في عهد القذافي
المطلب الأول: سياسة القذافي الخارجية وعلاقته بأنظمة دول الجوار
المطلب الثاني: استمرار الصراع الدولي في زمن القذافي
المطلب الثالث: سياسة القذافي وتأثير القبلية في العملية السياسية الداخلية
الفصل الثاني: مرحلة ما بعد القذافي
المبحث الأول: القبلية والمؤسسات الحكومية بعد سقوط القذافي
المطلب الأول: المجلس الوطني الانتقالي الليبي
المطلب الثاني: المؤتمر الوطني العام الليبي
المطلب الثالث: مجلس النواب الليبي والحكومة الانتقالية
المبحث الثاني: أداء الدولة الليبية وظائفها في إطار معايير التصنيف المعتمدة
المطلب الأول: الوظيفة السياسية للدولة الليبية وتحديات بناء الدولة العصرية
المطلب الثاني: القبلية والاقتصاد في ليبيا في إطار الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية للدولة
المطلب الثالث: المؤسسات الأمنية الليبية وأداء الدولة وظيفتها الأمنية والعسكرية
المطلب الرابع: تهريب اللاجئين من ليبيا إلى أوروبا والإتجار بالبشر في إطار الوظائف الأساسية للدولة

القسم الأول: الدولة الحديثة والدولة الفاشلة

تعود جذور كلمة الدولة للغة اللاتينية لكلمة (POSITION) التي تعني الوقوف، كما ظهر مصطلح الدولة في اللغات الأوروبية في مطلع القرن الخامس عشر، وفي القرن الثامن عشر تطور مصطلح الدولة واستخدم تعبير (PUBLICAE) اللاتيني والذي يعني الشؤون العامة. وللدولة عدة تعريفات وُضِعت من قبل العديد من المؤسسات ولاسيما الأوروبية منها، إلا أن التعريف الأكثر شيوعاً لمفهوم الدولة هو تعريف المفكر الألماني ماكس (MAX WEBER)، إذ عرَّفها بأنها منظمة سياسية إلزامية مع حكومة مركزية تحافظ على الاستخدام الشرعي للقوة في إطار معين الأراضي. كما عرَّفت موسوعة لاروس (LAROUSSE)– الفرنسية الدولة بأنها: "مجموعة من الأفراد الذين يعيشون على أرض محددة ويخضعون لسلطة معينة." في حين رأى العديد من فقهاء القانون الدستوري أن الدولة: "كياناً إقليمياً يمتلك السيادة داخل الحدود وخارجها، ويحتكر قوى وأدوات الإكراه".

تعتبر الدولة منذ نشأتها الحديثة في أعقاب مؤتمر وستفاليا، إحدى حقائق الحياة السياسية المعاصرة التي رسخت تدريجيًّاً حتى أصبحت تشكل اللبنة الأولى في بنية النظام الدولي الراهن[١]. وبالرغم من اعتبار الدولة مؤسسة عالمية ضرورية، إلا أن تعريفها واسع ومتنوع لا يكاد يجمع عليه اثنان، بل ويمكن أن يُقال أَنَّ إيجاد تعريف واحد لمفهوم الدولة هو صراع إيديولوجي بحد ذاته؛ كون التعاريف المختلفة ناتجة عن نظريات مختلفة لوظيفة الدولة، مما يولد استراتيجيات سياسية ونتائج مختلفة.

أمّا مصطلح الدولة الفاشلة؛ فقد بدأت أدبيّات السياسية تتناوله في أوائل التسعينيات من القرن العشرين وتحديداً عند بداية انهيار الحكومة الصومالية، الأمر الذي دعا الباحثين والمفكرين للبحث في ماهيّة فشل الدولة ومحدداتها بل وتبعاتها، التي تفاقمت مخلّفة من ورائها كوارث إنسانية. ورأى الباحثون أنّ الدولة الفاشلة؛ هي الدولة التي تحكمها الملشيات المسلحة. فيما عبّر آخرون وقالوا بأنها: تلك الدولة التي تفقد السيطرة على وسائل العنف الخارج عن الإطار القانوني، ومن ثم تكون عاجزة عن تحقيق السلام والاستقرار لشعوبها، وفي فرض السيطرة على أراضيها أو جزء منها، وعليه لا تستطيع ضمان النموّ الاقتصادي، أو أي توزيع عادل للسلع الاجتماعية، وغالباً ما تتميز بانعدام المساواة الاقتصادية والمنافسة العنيفة على الموارد. لذلك ستتم دراسة

١متوافر على موقع: https://political-encyclopedia.org/dictionary ، الدخول: ٢٠١٧/٩/٢٥.

مقومات الدولة الحديثة ووظائفها في الفصل الأول ومفهوم الدولة الفاشلة وأبرز المؤشرات والمعايير المعتمدة للتصنيف في الفصل الثاني.

الفصل الأول: الدولة الحديثة ووظيفتها

تناول معظم الأبحاث والكتب الأكاديمية ومنشورات العلوم السياسية والمخطوطات التاريخية موضوع الدولة. حيث أكّدت كل تلك المقاربات على ثلاثة أركان تستند إليها الدولة، وهي: الشعب والإقليم والسيادة، وهذه الركائز الثلاث تنطبق على كل أنواع الدول مهما كان شكلها أو نظام الحكم فيها، وفي أي زمان ومكان. فالدولة هي عبارة عن مجموعة من الناس يتواجدون على إقليمٍ جغرافي محدد، اتفقوا فيما بينهم على إقامة سلطة تنظّم أمورهم الدنيوية. فالناس الذين يتبعون للدولة يجب أن يكونوا محددين، ومواصفات المواطنة في الدولة، يجب أن تحكمها اعتبارات جغرافية أو عرقية أو دينية أو غير ذلك، كما أن الإقليم له مشروعية نص عليها العقد الاجتماعي عند تكوين سلطة الدولة، التي لها صلاحية رعاية نشاط السكان[١] ومصالحهم في الاقتصاد والاجتماع والسياسة. وهذه الرعاية تفرض على الدولة مجموعة من الوظائف التي يتوجب عليها القيام بها، وإذا ما فشلت في أدائها تعتبر دولة فغاشلة، لذلك لا بد لنا من التعرف على ماهية الدولة الحديثة في مبحث أول ووظائفها في مبحث ثانٍ.

المبحث الأول: ماهية الدولة الحديثة

للدولة تفسيرات متنوعة، تختلف بين منطقة وأخرى من العالم، أو بين شعبٍ وآخر. فبينما يعتبرها كثيرون وسيلة لتنظيم الاجتماع الإنساني لا يمكن الاستغناء عنه، يرى بعض الذين يعتمدون التفسيرات الدينية، إنها هبة من الخالق للناس، والله هو الذي اصطفى لها الحكام لإدارتها. والمقاربة الأكثر واقعية لوجود الدولة، ربما تتلخص

---

١ يقسم السكان في أي دولة إلى ثلاثة أقسام:

١- **المواطنون:** هم الأفراد أو الجماعة داخل الدولة التي لها نفس الحقوق والواجبات.

٢- **المقيمون:** هم الأفراد الذين يقيمون في دولة ما لسبب معين.

٣- **الأجانب:** هم رعايا الدول الأخرى وتكون فترة إقامتهم محدودة.

بنظرية "إشباع الحاجات" أي أن الإنسان لا يستطيع أن يعيش بمفردهِ، ولمجرد تعاطيه مع الآخرين من أقرانه، فهو يحتاج لناظم لهذه العلاقة معهم، في مجال السلامة الجسدية، وفي تحديد حقوقه الخاصة أمامهم، فقد أوجد مجموع هؤلاء الناس ناظِم يتولَّى سلطة إدارة المشتركة فيما بينهم (الدولة). مرَت الدولة بمراحِل متعدِدة عبر التاريخ، وقد تنوعت توصيفاتها في الحقبات الماضية منذ ما قبل الميلاد بآلاف السنين، كما تعددت النظريات والآراء حول أصل الدولة ونشوئها.

المطلب الأول: أصل الدولة ومقوماتها

إن المراحل التي مرّت فيها الدولة متعددة، والنظر إلى مفهوم الدولة اختلف بين حقبةٍ زمنية وأخرى، إلا انه يوجد تقارب بين عدد من الباحثين على أن مفهوم الدولة تطور عبر مراحل متعددة، أهمها: مرحلة دولة القبيلة ثم مرحلة الدولة الإمبراطورية، بعدها مرحلة الدولة الإقطاعية ومرحلة الدولة القومية[١]. فالمفكر الإغريقي أرسطو قال: إن الدولة أساسها عائلة ثمَّ عشيرة ثمَّ قبيلة ثمَّ مدينة ثمَّ دولة.

ترتكز فكرة الدولة على العقد الاجتماعي بين الناس الذين يعيشون على إقليمها، بهدف إدارة شؤونهم العامة من خلال سلطة تتمتع بمشروعية، والمشروعية تعني موافقة أغلبيه السكان على نشوئها، وعلى الكيفية التي ستعمل وفقها، أي الآلية التي يتم من خلالها تقنيين ممارسة السلطة، ارتكازاً على دستور متفق عليه، والدساتير تعتبر بالمعنى التاريخي حديثة العهد.

على سبيل المثال نتحدث عن الدولة القبيلة، فمنذ العصور الأولى كانت المجتمعات تهتم بمصالحها، تبحث عن الأمن والحماية وعن لقمة العيش، انطلاقا من غريزة فطرية لا تحتاج إلى هداية، ولا إلى تعاليم، ولا إلى نصوص. وهذه الائتلافية البدائية التي يسعى إليها الكائن البشرية مع أخيه، أخضعته إلى التجارب، ومن التجارب عادةً ما يختار الأفضل، أو التي تناسبه أكثر.

والقبيلة مجموعة من الناس لهم أصول جينية موحدة–هذا على الأقل في الظاهر المادي، والمرجعية الجينية– أو الوراثية– تعود في الفهم العربي تحديداً إلى نسب الأب. وبالرغم من أن القبائل القديمة كانت تحرص على الحفاظ

---

١ ناصرزيدان، **الدولة والعروبة بين الواقع والمرتجى**، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، بيروت، ٢٠١٦ ، ص١٤.

على نقاوة النسل، وبالتالي غالباً ما يكون التزاوج بين أبناء القبيلة، ولكن بعد ظهور الإسلام، ثمَّ اختراق هذه القاعدة على نطاقٍ واسع، وأصبح التزاوج منتشراً بين أفراد القبائل المختلفة.

يسمح النظام القبلي بتجاوز حدود البقعة الجغرافية للقبيلة إذا ما كان الأمر متاحاً عن طريق القوة. أما الهدف الرئيس للقبيلة فهو: تأمين السلامة الجسدية لأفرادها من الذكور والإناث، كما توفير مصادر عيش لائقة، تؤمن بقاء أبنائهم على قيد الحياة. ولكن مع مرور الوقت تغير شكل الدولة ووظائفها وصولاً إلى الدولة العصرية الحديثة. وهناك نظريات عدة لنشوء الدولة وتطورها:

أولاً- نظريات نشوء الدولة وتطورها

اهتم المفكرون والباحثون من رجال دين وفلاسفة بالبحث عن أصل نشأة الدولة وكيف ظهرت في تاريخ الاجتماع البشري، وتتعدد المذاهب والنظريات في تفسير هذا الأصل، نظراً لتعدد الباحثين وتنوع ثقافاتهم واختلاف ميولهم. وقد حاول علماء الآثار، الذين بحثوا عن أصل الدولة والتشكيل السياسي، الاعتماد على إيضاحات مادية مثل البيئة ومستوى التكنولوجياً، بدلاً من الاعتماد على العوامل الثقافية مثل الدين وغيره،. لهذا اختلط موضوع أساس السلطة السياسية مع أصل الدولة ونشوئها نظراً لما بين الموضوعين من ترابط وتلازم، لذلك نجد الكثير من النظريات التي تتحدث عن نشوء وأصل الدولة تصلح في الوقت نفسه[1] لتوضيح الأسس التي اعتمدتها لتبرير سلطتها، نظراً للصلة الوثيقة بين الدولة والسلطة السياسية كأحد أركانها لا بد أن نستعرض فيما يلي أهم هذه النظريات:

أ-النظرية الثيوقراطية أو الدينية (Doctrines Théocratiques)

يرى أنصار هذه النظرية أن الدولة ظاهرة طبيعية تحتمها القوانين الالهية، وأنها نتيجة لقانون لا يستطيع البشر الخروج عليه، تحت طائلة الغضب الالهي. وإن كان الدين عاملاً أساسياً في بناء الدولة الإسلامية، ففي الواقع

---

١ صالح طليس، حسين عبيد، **القانون الدستوري العام: المبادئ الدستورية وتطبيقاتها في الأنظمة السياسية الحديثة**، دار المنهل اللبناني، ط١، بيروت، ٢٠١٦، ص٣٢.

إن كافة الدول القديمة إعتمدت على الدين لإعطاء الشرعية لنفسها. فالنظرية الدينية سادت لدى الشعوب القديمة مثل اليهود والمصريين القدماء. ويقول المؤرخ الفرنسي فوستيل دى كولانج (FUSTEL DE COULANGES) بأن "الدين هو العامل الأول في تكوين الجماعات البدائية". يتفرع من هذه النظرية عدة نظريات أو مذاهب تعمل "على تفسير وتبرير السلطة السياسية على حد قول الأستاذ دوجي (DUGUIT)"[١]. وأبرز هذه النظريات المفسرة:

١- نظرية الطبيعة الإلهية للحاكم (تأليه الحاكم): بحسب هذه النظرية يقوم الحاكم بالسلطة مقام الآلهة ويشاركون الله في حكمه. وجدت هذه النظرية تطبيقها في الحضارة الفرعونية، كما إعتمدت من قبل اليونانيين والرومان وعند الشعوب القديمة وخاصة في آسيا.

٢- نظرية الحق الإلهي المباشر (التفويض الإلهي أو الإصطفاء): بحيث يرى أصحاب هذه النظرية أن "الدولة كانت من صنع الله بطريقة مباشرة، وأن الله قد إختار الملوك لحكم الشعب". وقد برزت هذه النظرية مع ظهور المسيحية حيث يقول رجال الكنيسة الأوائل: إن الحاكم ليس الإله بل هو بشر، لكن الله الذي لا يحب لعباده الفوضى هو الذي يختار الحاكم من بين أفراد البشر، ويعهد إليه بأمانة السلطة ويفوضه حكم رعاياه. كما حاول بعض الخلفاء المسلمين تبرير تشبثهم بالسلطة بالإستناد الى هذه النظرية، ومنهم مثلاً الخليفة العباسي المنصور.

٣- نظرية الحق الإلهي غير المباشر: بحيث يسميها البعض نظرية (المشيئة الإلهية) وبموجبها يبقى مصدر السلطة هو الله، ولكنه لا يسلمها للحاكم مباشرة بل يرتب الله الحوادث حتى يختار الحاكم.

ب- النظريات العلمية

المقصود بهذه النظريات التي تعتمد على عوامل تاريخية واجتماعية، والتي يرى البعض أنها تتصف بالصفة العلمية، وبهذا التحقيق يتم تمييزها عن "النظريات التعاقدية والنظريات الثيوقراطية التي بنيت على أساس إفتراضي لا يخضع للتحقيق العلمي"[٢]. ومن أبرز هذه النظريات نظرية القوة، ونظرية التطور العائلي، ونظرية التطور التاريخي، والنظرية الماركسية.

---

١ عبد الحميد متولي، **القانون الدستوري والأنظمة السياسية، دار المعارف**، الإسكندرية|، ط٤، ١٩٦٥-١٩٦٦، ص٣٢.

٢ يحيى الجمل، **الأنظمة السياسية المعاصرة**، دار الشروق، القاهرة، ١٩٧٦، ص٥٥.

١- نظرية القوة والغلبة: تعنى هذه النظريات بذلك النوع من السلطة التي تستخدم الإكراه لتأمين انقياد الناس لها والطاعة لسلطانها. قد تكون وسائل الإكراه مادية كالقوة، أو إقتصادية كالرسوم والضرائب، أو إعلامية كالإذاعة والتلفزيون وغيره. ومن أنصار هذه النظرية الكاتب الألماني: أوبنهايمر (OPPENHEIMER)، والكاتب الفرنسي شارل بيدان (CHARLES BEUDANT) اللذان يريان أن الدولة نشأت عن طريق القوة والعنف، بالإضافة إلى إبن خلدون في كتابه "المقدمة". فالدولة "حسب نظرية القوة هي نتاج القوة المادية، فمصدر السلطة الأولى، سواء في العائلة أو القبيلة أو المدينة، كان التفوق بالقدرة وخاصة الجسدية والمادية"؛ أي أن الدولة هي نظام مفروض عن طريق القوة، نستنتج من هذا أن الحرب حسب نظرية القوة هي التي تلد الدولة[١]، وتجعل من أولى وظائف الدولة الدفاع عن وجودها، كما أن من أولى نتائج هذه النظرية التأكيد على سيادة الدولة المطلقة. يقول فقهاء هذه النظرية: إن الحرب هي التي تدفع بالعقل البشري تحت ضغط الحاجة إلى الإبداع. لكن لا يمكن التسليم بهذه النظرية لوحدها لأنه يستحيل على الحكام أن يفرضوا سلطتهم باستمرار عن طريق القوة وحدها، فبدون رضا الجماعة يصعب على الحاكم ممارسة السلطة، ومن المستحيل أن تنشئ القوة فقط دولاً عظيمة بصورة مستديمة، كما يؤكد العالم السويسري بلنتشلي (BLUNTSHLI) في كتابه "النظرية العامة للدولة".

٢- نظرية التطور التاريخي (تطور الأسرة): تعود نظرية التطور العائلي إلى فكرة السلطة الأبوية، فأصل الدولة هو الأسرة التي تطورت إلى الدولة، وترى هذه النظرية أن أساس السلطة الحكومية في الدولة يعود إلى سلطة رب الأسرة[٢]. يقول دعاة هذه النظرية إن الشكل الأول للاجتماع كان العائلة التي تطورت إلى قبيلة فعشيرة ثم قرية فمدينة ثم إمارة، وأخيراً إمبراطورية.. ومن أبرز الفقهاء الذين تبنوا هذه النظرية الفقيه ديجي(DUGUIT) الذي يعتبر أن الدولة ظاهرة اجتماعية تنشأ بسبب شعور الأفراد بضرورة التضامن الاجتماعي فيما بينهم، لكن، ان كانت هذه النظرية تنطبق على نشوء الدول القديمة فانها لا تنطبق على نشوء الدول الحديثة التي تنشأ كظاهرة اجتماعية نتيجة لعوامل أخرى غير عامل القوة، مثل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية والتي تتفاعل فيما بينها على مر الزمن.

---

١ صالح طليس، حسين عبيد، **القانون الدستوري العام: المبادئ الدستورية وتطبيقاتها في الأنظمة السياسية الحديثة**، م.س، ص٣٦.

٢ محمد رفعت عبد الوهاب، **الأنظمة السياسية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٢٨.

٣- النظرية الماركسية: يرى ماركس أن ظهور الدولة أو السلطة السياسية بمعناها الواسع ارتبط باكتشاف الإنسان للآلة الزراعية البدائية، أي لأدوات الإنتاج، فقبلها كان الناس يعيشون على ما يلتقطونه من ثمار وأعشاب، وما يصطادونه، فلا وجود للملكية الخاصة١. وظهرت الملكية الخاصة، وبدأ الصراع بين الأفراد حول ملكية أدوات الإنتاج وملكية الغلة الزراعية، مما أدى الى انعدام المساواة الإقتصادية، ثم إنقسام المجتمع الى طبقات متصارعة. وكانت الغلبة للأقوى، فظهرت الدولة كأداة لتكريس وإستمرارية هيمنة الأقوى. وهنا يمكن القول إن النظرية الماركسية تقترب من نظرية القوة، من حيث إن الدولة هي أداة إكراه. وقد تحدث كارل وتفوغل (karlwittfogel) عن نظرية الحضارة الهيدروليكية (hydraulic civilization) معتبراً أن ظهور الدولة في بلاد ما بين النهرين ومصر والصين والمكسيك كان وراءه الحاجة للري التي لا يمكن تأمينها الا من خلال حكومة مركزية بيروقراطية. لكنه يصعب حصر نشأة الدولة على العامل الاقتصادي فقط، نظراً لوجود عوامل أخرى ساهمت في نشوء الدولة، مثل العوامل الثقافية، والاجتماعية والدينية.

ج- نظريات العقد الاجتماعي

يقصد بها تلك النظريات التي ترجع أصل السلطة إلى الإرادة العامة والتعاقد الاجتماعي، وتعني أن السلطة مصدرها الشعب. فالدولة، إذن، هي ظاهرة إرادية قامت نتيجة اتفاق حر واختياري بين مجموعة من الناس فضلوا الانتقال من حياتهم البدائية الأولى إلى حالة المجتمع المدني والمنظم، تبلورت هذه النظريات بشكل واضح مع بداية النهضة الأوروبية حينما سادت العقلانية بدلاً من الغيبية لتبرير السلطة السياسية، ونجد جذور هذه النظرية في الفكر الكنسي الوسيط وفي بدايات الفكر الإسلامي مع بروز مفهوم البيعة الذي هو نوع من أنواع العقد. لتعود وتظهر بشكل واضح وعلى أيدي ثلاثة مفكرين اختلفوا في تقويم العقد الإجتماعي، وهم هوبز، ولوك، وروسو:

---

١ صالح طليس، حسين عبيد، **القانون الدستوري العام: المبادئ الدستورية وتطبيقاتها في الأنظمة السياسية الحديثة**، م.س، ص ٣٩.

١- توماس هوبز (Thomas Hobbes) (١٥٨٨-١٦٧٩): فيلسوف وعالم انكليزي، ترجم أعمال ثوسايديدس وهوميروس من الأغريقية الى الانجليزية وطور فلسفة منهجية خاصة به كانت تعرف أحياناً بالمادية الميكانيكية. اشتهر جداً بكتابه ليفياثان[١] (leviathan) الذي ألفه عام ١٦٥١، ينطلق "هوبز" من نظرة تشاؤمية إلى الانسان، ويرى أن الإنسان ليس اجتماعياً بطبعه بل هو أناني محب لنفسه، لا يعمل إلا بالقدر الذي تتحقق معه مصالحة الشخصية، وان القوة كانت هي السائدة في العلاقات بين الأفراد، إلاّ أن الإنسان أدرك ضرورة الانتقال من حالة الفوضى إلى حالة الاجتماع المدني، لذلك أبرم الافراد العقد الاجتماعي ليتمتعوا بالأمن والسلام. ويرى أن هذا العقد تم بين جميع الأفراد ما عدا شخص واحد هو الذي اتفق المتعاقدون على أن يكون صاحب السلطة الآمرة في الجماعة ويقابل تنازل الفرد للدولة عن حقوقه الطبيعة أن تمنح الدولة كل مواطن الأمن من خلال احتكارها المطلق للقوة.

٢- جون لوك (John Loke) (١٦٣٢-١٧٠٤): يرى لوك ان الحياة البدائية للإنسان لم تكن فوضى واضطراباً بل كانت حياة حرة تسود فيها المساواة بين الأفراد في ظل قانون طبيعي مستوحى من الفطرة البشرية والإلهام الإلهي[٢]. ولكن بلك الحياة كانت مشوبة بالمشاكل والأخطار، مما جعل الفرد يشعر بضرورة الدخول مع الآخرين في عقد مع شخص يختارونه لدرء الأخطار وحماية حقوقهم بحيث لا يتنازل فيه الأفراد عن حقوقهم بل فقط عن القدر اللازم لإقامة السلطة. وهكذا أصبحت سلطة الحاكم مقيدة والشعب ملزماً بواجب الطاعة تجاه الحاكم، طالما أنه يحكم بالحدود التي رسمها العقد، فإذا جاوزها وأخل بشروط العقد الاجتماعي، حينها يحق للشعب مقاومته والخروج عن طاعته.

٣- جان جاك روسو (Jean-Jacques Rousseau) (١٧١٢-١٧٧٨): اقترن ذكر المذاهب الديمقراطية باسم "جان جاك روسو"، وكتابه "العقد الاجتماعي" حتى لقب بأبي الديمقراطية[٣]. فإن روسو بالمقابل يرد بصراحة بأن هوبس كان على خطأ، وأن الناس البدائيين كانوا مسالمين

---

١ مصطلح استعمله هوبز للدلالة على الدولة الديكتاتورية ويعني "الوحش".

٢ صالح طليس، حسين عبيد، **القانون الدستوري العام: المبادئ الدستورية وتطبيقاتها في الأنظمة السياسية الحديثة**، م.س، ص ٤٥.

٣ عبد الحميد متولي، **القانون الدستوري والأنظمة السياسية**، **دار المعارف**، م.س، ص ٣٩.

ومعزولين، وأن العنف تطور فقط في مرحلة لاحقة عندما بدأ المجتمع يفسد أخلاق الانسان. أما انتقال الانسان من حالة الطبيعة إلى حالة الاجتماع المدني، فقد كان بهدف الارتقاء وتجنب بعض الأخطار التي اعترضت جهوده في سبيل الحفاظ على حياته. فالإرادة العامة هي صاحبة السيادة، وهي عبارة عن مجموعة الأفراد. وانطلاقاً من ذلك يطرح "روسو" مفهومه للحكم الديقراطي المباشر القائم على سيادة الشعب المتمثل بالإرادة العامة. فالشعب هو الذي يشرع والحكومة هي مجرد جهاز تنفيذي ينفذ إرادة الشعب. ويعني هذا أن عملية التعاقد تحدث بين أفراد الشعب فقط[1].

ثانياً– مقومات الدولة

تعتبر كلمة دولة حديثة الاستعمال نسبياً، إذ لم تعرف في أوروبا إلاّ مع عصر النهضة، بحيث استخدمت منذ القرن السابع عشر للدلالة على الكيان الذي يشكل إطاراً وركيزة للسلطة السياسية في آنٍ معاً، وقديماً عبّر الإغريق عن المدينة الدولة بكلمة (POLIS)، كما عبّر الرومان عن الجمهورية بكلمة (CIVITAS) أو (REPUBLICA). وللدولة خصوصية تمتاز بها عن سائر الوحدات السياسية (القبيلة، الحاضرة...الخ)، فهي كيان سياسي وحقوقي، مادتها الحقيقية الشعب وخاصيتها الأساسية السيادة.

فهي تنشأ (الدولة) على المستوى الحقوقي، عندما تجتمع ثلاثة عناصر هي الإقليم والشعب والسلطة السياسية ذات السيادة، إذ أنّ وجود هذه العناصر ضروري وكافٍ لوجود الدولة.[2]

ويشكّل الإقليم الإطار الجغرافي لممارسة الدولة سلطتها السياسية والحكام وظائفهم، فهو العنصر الأكثر ثباتا"، إذ أنّ كلّ شيء قابل للتغيير، باستثناء الأرض التي هي الرمز والحامي لفكرة الوطن. إلى جانب ذلك، تفترض الدولة وجود جماعة بشرية أو شعب على هذا الإقليم، فأرض لا يعيش عليها شعب لا يمكن لها بأي حال من الأحوال أن تكون دولة مهما اتسعت مساحتها.

والسلطة[1] ذات السيادة، هي العنصر الثالث المكوّن للدولة، والتي تكفل للسلطة السياسية ممارسة دورها ضمن حدود الإقليم لتحافظ على النظام العام، بعيدا" عن التدخلات الخارجية، إذ لا يمكن لأي دولة أو منظمة دولية

---

١ زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري، الجزء الأول، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط ٢، بيروت، ١٩٩٢، ص٢٦.

٢عصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسة**، دار النضال، الطبعة الثانية، بيروت، ص ١٧٣.

أن تفرض إرادتها على سلطة دولة ذات سيادة[٢] وسنرى كيف أنّ الإقليم والسيادة يمثلان العاملين المركزيين في تحديد الدولة الفاشلة.

المطلب الثاني: الدولة العصرية الحديثة

مع التطور الذي طاول شكل الدولة، وتنامي المهمات التي تقوم بها، أصبح للدولة حالياً محددات عديدة، ذلك لأن الاعتبارات التي تحكم المسؤولية القانونية والأخلاقية للقيِّمين على إدارة الدولة اتجاه المواطنين أصبح لها معايير ونصوص قانونية ملزمة، وغابت المقاربة التي تنظر للحاكم كأنه منزَّه عن الأخطاء. كما اختفت النظرية القديمة التي كانت تعتبر أن المواطنين رعايا للدولة، ويجب أن يكونوا في خدمتها، بالتالي في خدمة سياسة الحكَّام، بل أصبحت الدولة ذاتها أداة لخدمة الشعب والسهر على راحة المواطنين[٣]. وفي الدولة العصرية الحديثة، اختفت ظواهر تلزيم المرافق العامة لمصلحة أشخاص، بهدف استثمارها أو تشغيلها بمردود مالي لمصلحة الحاكم– كما كان أيام نظام الإقطاع في جبل لبنان القديم على سبيل المثال– حيث كانت تلزَّم جباية الضرائب، ورسوم الخدمات العامة، كما مياه الينابيع والطرقات، ليستفيد منها الإقطاعي ويدفع " الميري" أو الجزية للسلطان. الدولة العصرية ترتكز في أداء واجباتها على دستور وقوانين وأنظمة، صادرة عن إرادة الشعب التي تتكون منه الدولة لتنفذ على الإقليم الأرضي المحدد لها.

والمسار الديمقراطي في الدولة العصرية لا يعني بأي حال من الأحوال أنه عملية معقدة أحياناً، فيها إجراءات مختلفة، يمكن أن تكون عبر "التصويت العددي" (أي الإدلاء بالصوت في صندوق الاقتراع)، ويمكن أن تكون من خلال الاستفتاء الذي يأخذ الطابع الحزبي أحيانا، أو المبايعة كما في الأنظمة الملكية والأميرية عندما يتم تنصب الملك الجديد، ويمكن أن تكون عن طريق الديمقراطية المباشرة، أي المؤتمرات الشعبية حيث يتجمع الناس في أماكن محددة للإدلاء برأيهم في قضية معينة.

---

١ السلطة وفقاً لماكس فيبر هي الفرصة المتاحة أمام الفرد أو الجماعة، لتنفيذ مطالبهم في المجتمع، بمواجهة من يقفون حائلاً أمام تحقيقها.

٢ عصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسة** ، م.ن، ص١٨٣.

٣ ناصرزيدان، **الدولة والعروبة بين الواقع والمرتجى**، م. س، ص١٨.

ولكن الغالب الذي تمَّ اعتماده على نطاق واسع في الدول الحديثة، هو نظام الديمقراطية بالتصويت–أي تنظيم الاقتراع للمواطنين– وفق قانون محدد لاختيار ممثليهم، أو لإعطاء رأيهم في قضية عامة، ويمكن للقانون الذي ينظم عملية الانتخاب أن لا يشمل كل المواطنين. وهناك مراحل مختلف لعملية التصويت أيضاً، فأحياناً ينتخب المواطنون ممثليهم في أماكن سكنهم، ومن ثمّ ينتخب هؤلاء الممثلين نواب عنهم، والنواب ينتخبون رئيس.

فحتى الأنظمة الملكية، التي تعتمد نظام المبايعة لتأكيد مشروعية حكمها، طبقت نظام "التصويت " في نواحي محددة مثل انتخاب مجالس بلدية أو اختيارية مناطقية، كما لاختيار أعضاء مجالس تعطي مشروعية للقوانين الذي يصدرها الملك.

أما تجارب الاستيلاء على السلطة من خلال القوة العسكرية فقد فشلت، وما الانتفاضات التي حصلت في عدد من الدول العربية منذ نهاية العام ٢٠١٠ حتى اليوم، إلا دليلاً على استحالة عيش هذه الأنظمة مدة طويلة، عن طريق فرض إرادة الحاكم بقوة السلاح.

أولاً– الخصائص التي تميز الدولة العصرية الحديثة

هناك العديد من الخصائص التي تتميز بها الدولة العصرية الحديثة، أبرزها:

أ–الحكم الجماعي: لا يمكن اعتماد الفردية – أو الشخصانية في إدارة الدولة الحديثة، ولم يعد " ما هو لمصلحة القيصر يعني انه لمصلحة الدولة"[١] قابل للحياة لأن نظرية المصدر الإلهي للسلطة التي كان يروج لها بعض الأباطرة والملوك سقطت، والمبايعة المطلقة غابت إلى غير رجعة، فالعصرية فرضت تعدد السلطات في الدولة الواحدة مهما كان نوع نظام الحكم فيها[٢]. لذلك فإن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية هي موجبات عصرية، يجب أن تتوافر كحد أدنى في أي دولة ولكل من هذه السلطات أطر ومحددات لا يمكن أن يقوم بها شخص على سبيل المثال: مجلس القضاء الأعلى (سلطة قضائية) وكل منها يتألف من هيكليات وأطر مختلفة.

---

١ ناصر زيدان، **الدولة والعروبة بين الواقع والمرتجى**، م. س، ص٢٠.

٢ ناصرزيدان، **الدولة والعروبة بين الواقع والمرتجى**، م. ن، ص٢١.

ب–مبدأ فصل السلطات: والحكم الجماعي الذي يتوزع على مجموعة أشخاص في أطر مجلسيه، أو الذي يعتمد النظام الرئاسي، يفرض فصلاً للسلطات في الدولة، ومن دون هذا الفصل لا يمكن أن تستقيم الأمور في الدولة العصرية، لأن تشابك الصلاحيات يؤدي إلى ديكتاتورية مقنعة أحياناً الدولة العصرية، لأن تشابك الصلاحيات يؤدي إلى ديكتاتورية مقنعة أحياناً والى فوضى ونزاعات أحياناً أخرى، لكن فصل مهام السلطات بعضها عن البعض الآخر يفرض تعاون بين هذه السلطات لتسيير شؤون الدولة

ج–رعاية مصالح المواطنين: إضافة إلى الحكم الجماعي وفصل السلطات، يفترض بالدولة العصرية أن تكون لها دور الراعي لمصالح الشعب الذي تمثله. فالدولة التي لا يكون هدفها الأساسي حماية ورعاية مصالح شعبها، لا يمكن أن تعيش في أيامنا هذه. بعض التجارب التي تقوم على مرتكزات دينية أو فقهية أو شخصية أو إثنية، تتآكل ولكي تحافظ على استمراريتها في بعض الدول تحوَّلت شيئاً فشيئاً إلى المزايدة في الحرص على مصالح الشعب عن طريق تغذية الشعبوية لإعلاء شأن الأمة، وحفظ مصالحها، لكون الاعتبارات الدينية أو العقائدية لا تكفي وحدها لفرض تولى مقاليد السلطة.فالامتدادات الخارجية للدولة أصبحت ضرورة حتمية لا يمكن تجاوزها نظراً لترابط الحياة العصرية التي تطلب الرعاية في شؤون العلم والصحة وضمان استمرارهم جزءاً من المنظومة العالمية والمجتمع الدولي.

د–تعزيز المواطنة: من ابرز شروط نجاح الدولة العصرية، إنتاج مسار واضح لتحقيق المقيمين على أراضي الدولة من المواطنين الأجانب، وفقاً للمحددات التي نصّت عليها المعاهدات والنصوص القانونية الدولية التي ترعى حقوق الإنسان المختلفة، بحيث كل واحد منا يضع نفسه وكل قوته تحت إدارة إرادة عليا مشتركة[1]. إن انتشار التعصب والتمييز الديني أو العرقي أو غيرها، لا يعني بأي حال من الأحوال أن نموذج التفرقة، أو التمييز بين الشعوب، هو القاعدة الثابتة. على العكس من ذلك، فإن تنامي هذه الظواهر يدَّل على ضعف وهشاشة الدولة. إذا استعرضنا ظروف بعض الدول التي تنتشر فيها ظواهر التعصب، نرى أن هذه الدولة تعاني من أنظمة لم تعتمد قواعد حديثة في نمطية الحكم، بل غلّبت المصالح الشخصية، أو الفئوية، على عملها وبالتالي فإنها فشلت في إنتاج مواطنة صحيحة يتحلَّى بها أبناء الشعب كافة، بصرف النظر عن انتمائهم الديني أو القومي أو العرقي أو السياسي. ويمكن إعطاء

---

١ بول عاصي، **المواطنة والدولة**، مقاربات واتجاهات، جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، ط١، ك١، ٢٠١٠.

مثال على هذه المقاربة في حالة سوريا والعراق وليبيا وغيرهما، حيث كان الولاء للشخص أو للحزب أو للطائفة هو القاعدة.

لا يمكن بناء دولة عصرية من دون الأخذ بالاعتبار التطور الميثولوجي، أو ما يمكن تسميته " السوسيودرنية" التي تعتمد على المعايير العالمية الموحدة للحقوق السياسية والمدنية والشخصية للإنسان، بعيداً عن التمايز الحزبي أو الوطني أو الديني.

ثانياً– المقاربة بين الدولة المتماسكة والدولة المفُكَكة

على الخارطة الدولية تقسيمات جغرافية وحدود، وداخل كل حدود مساحةٌ لدولة ذات سيادة. والسيادة هي السلطة العليا التي لا تعرف، في ما تنظم من علاقات، سلطة عليا أخرى إلى جانبها[١]، أما في مفهوم القانون الدولي، هي سلطة مُحددة لحكومة محلية تملك حق احتكار ممارسة القوة والعنف بهدف تطبيق القانون على إقليم مُحدد من الأرض، يعيش عليه سكان معروفين.

هناك دول كبيرة في مساحتها الجغرافية، وهناك دول صغيرة في المساحة الأرضية، كما أن هناك دول فيها كثافة سكانية كبيرة، وهناك دول متواضعة في عدد السكان. إلاَّ أن المساحة وعدد السكان ليسا العامل الحصري لمدى قوة الدولة، ولمستوى مكانتها بين الدول، لأن عوامل أُخرى تتحكَّم بهذه الناحية، وأبرز هذه العوامل: مدى التماسُك الوطني بين شرائح السكان وقوة نظام الحكم، إضافةً إلى المقومات الاقتصادية والعسكرية والموقع الجغرافي.

غالباً ما تؤثِر العوامل الخارجية، أو الجغرافيا، أو الانتماء العرقي أو الديني للسكان في عملية تحديد الدولة، أو طريقة إنشائها. وقد عرف التاريخ المعاصر، نماذج مختلِفة من الدول، منها ما كان كبيراً، ومنها ما كان صغيراً. ومنها دول ينتمي أغلبيه سكانها إلى عرق مُحدد وجغرافيا مترامية وواسعة، كروسيا على سبيل المثال،

١ صلاح جانبين، **السلطة في لبنان**، مطبعة العطار، ط١، بيروت، ٢٠١٦، ص٤٦.

وهناك دول تُعتبر رمزية من حيث المساحة وعدد السكان، لها أهمية معنوية كبيرة، وتتمتع بنفوذ ديني وسياسي كبير كدولة الفاتيكان[١].

والتماسُك الوطني بين المكونات السكانية للدولة، يُعتبر ذو أهمية قصوى في سياق قوة تأثير الدولة. وغالباً ما كان عدم التماسُك عامل تفرقة، أو تباعُد، أو تشتيت للقوة عند بعض الدول التي تعيش حالات من الاضطراب.

فعندما كانت الولايات المتحدة الأميركية تتقاتل بعضها مع البعض الآخر، لم يَكُن لديها المكانة المُتقدِمة بين الدول. أما بعد أن توحدت في العام ١٧٧٧، فقد برزت كواحدة من أهم وأقوى الدول في العالم.

وفي تجارب التاريخ المتنوِعة والمتعدِدة، مجموعة من الأمثال، كلها تؤكد، أن التماسُك الوطني لأي دولة، دليلُ قوة، ومؤشَّر على رفعة مكانة هذه الدولة وقوة تأثيرها على الدول الأُخرى. ويمكن اعتبار بلجيكا، أحد هذه الدول التي كان لها تأثير استعماري كبير على دول خارجية ضعيفة، ذلك عندما كان التضامُن قائم بين شرائح الشعب البلجيكي أي (الفلامنك والويغون) في القرن التاسع عشر، وعندما اختلفت القوميتان اللتين يتشكَّل منهما غالبية سكان بلجيكا، ضعفت الدولة، وتلاشت مكانتها الخارجية، وانتهت تأثيراتها–أو هيمنتها– على شعوب أُخرى، وبالتالي فقدت دورها الاستعماري.

مثال عن أهمية التماسك، ودرور التفكُّك في بناء الدول وتدميرها، هو ما يحصل في الوطن العربي من مآسي يعود السبب الرئيسي فيها لغياب التماسُك في الدولة، أو في مؤسساتها على حدٍ سواء، على الرغم من أن هناك عوامل تاريخية ساهمت في تكوين العالم العربي، فهناك تاريخ مشترك وثقافة مشتركة وديانات سماوية حتى يمكن القول إن العالم العربي ولد مع المسيحية ثم نشأ وتقدم مع الإسلام[٢]. فالتفرقة المذهبية والعرقية في

---

١ مدينة الفاتيكان بالإيطالية (Città del Vaticano) المعروفة رسميًا باسم دولة مدينة الفاتيكان بالإيطالية :(Stato della Città del Vaticano)، هي أصغر دولةمن حيث المساحة في العالم وتأخذ شكل شبه إهليلجي في قلب مدينة روما عاصمة إيطاليا التي تحيط بها من جميع الاتجاهات ويفصلها عنها أسوار خاصة؛ تبلغ مساحة الفاتيكان ٠,٤٤ كم مربع ويقارب عدد سكانها ٨٠٠ نسمة فقط وتعتبر بالتالي أصغر دولة في العالم من حيث عدد السكان أيضًا، ورغم كونها أصغر دول العالم سكانًا ومساحةً فهي تستقي دورها وأهميتها من كونها مركز القيادة الروحية للكنيسة الكاثوليكية في العالم.

٢ عبد الحسين شعبان، **الحوار المتمدن**، العدد ٢١٦٦، ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٨.

العراق انهكت قوة الدولة، وأفرجت عن غُل الاستبداد الفئوي والجهوي، والذي غالباً ما يكون نتائج مُدمَّرة. بينما الاستبداد والتفرقة الحزبية، إذا لم نقُل الفئوية، يقفان وراء الاقتتال بين أبناء الشعب الواحد، والذي عاش في كنف دولة متماسكة ردهاً من الزمن من دون اقتتال أو حروب، وعندما انفجر الغضب الشعبي، وحصل التبايُن والاقتتال الداخلي، انطفأت شعلةٌ التحرّرُ، وغدت الأطراف المُتقاتلة تُساهم في تدمير ما تبقى من مكانة للدولة.

والدولة في هذه الحالة أو تلك، ضرورة وجودية. فالإنسان المعاصر هو جزء من منظومة اجتماعية وقانونية وسياسة أينما كان، وهذا حق من حقوقه البديهية كفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للعام[١] ١٩٤٨.

تلعب بعض الدول المتماسكة وطنياً وشعبياً ومؤسساتياً؛ دوراً يفوق حجمها الشعبي، أو الجغرافي، أو الاقتصادي، ومنها ما يُمثَّل مكانة دولية عالية من جراء إدائها المُتعاظم، كوسيط وكملتقى، وكحكم، بين الدول الأخرى، الدول أن تكون قوة اقتصادية كبيرة رغم حجم ثرواتها المتواضعة، ومساحتها الصغيرة، على ذلك "سنغافورة[٢]".

لقد دمّرت الأحداث الأليمة التي عصفت ببعض الدول العربية التماسُك الوطني، بالتالي فقد تلاشى تأثير بعض هذه الدول إلى درجة متدنَّية. والاقتتال أو التنافُر الداخلي، غالباً ما يكون بتأثيراتٍ خارجية، ذلك الداخلية، وإضعاف منسوب التماسُك بين أبنائها، أو بين مناطقها، أو بين مكوناتها الاجتماعية أو الدينية. وهذه المقاربة المدمرة؛ واحدة من الأساليب "الإسرائيلية" الثابتة لإضعاف المقاومة العربية لمخططاتها العدوانية. كما أن أسلوب خلق التناقضات الداخلية ذاته.

---

١ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان— وثيقة تاريخية هامة في تاريخ حقوق الإنسان— صاغه ممثلون من مختلف الخلفيات القانونية والثقافية من جميع أنحاء العالم، واعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في باريس في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ بموجب القرار ٢١٧ ألف بوصفه أنه المعيار المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم. وهو يحدد، وللمرة الأولى، حقوق الإنسان الأساسية التي يتعين حمايتها عالميا. وترجمت تلك الحقوق إلى ٥٠٠ لغة من لغات العالم.

٢ تُعرف سنغافورة في اللغة الإنجليزيّة باسم (Singapore) ، أمّا سياسيّاً فيُطلقُ عليها اسم جمهوريّة سنغافورة؛ وهي من الدول الآسيويّة التي تقع في قارة آسيا، في الجزء الجنوبيّ من شبه جزيرة الملايو، وتتألف سنغافورة من جزيرة ساحليّة تحيطُ فيها مجموعة من الجُزرِ الصغيرة، وبذلك فهي منفصلة عن شبه الجزيرة الماليّزيّة.

وبغض النظر عن أصل الدولة ومقومات وجودها، إلا أن هناك وظائف للدولة الحديثة تتراوح بين الأساسية والثانوية، لكنها لا يمكنها إلا القيام بها أو ببعضها، وهذا ما سنناقشه في المبحث التالي:

المبحث الثاني: وظائف الدولة

ثمة وظائف أساسية للدولة، وإن كان ما زال الاختلاف قائماً على مساحة هذه الوظائف، ومع تطور هيكل النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وسيطرة العولمة على الواقع السياسي، أصبح الحديث عن وظائف الدولة محل مراجعة بحيث تغيّر محتوى هذه الوظائف ونطاقها ومداها وآليات القيام بها.

تركز وظائف الدولة على الاستثمار في رأس المال الطبيعي والبشري والمادي والثقافي والاجتماعي والقانوني والسياسي والعسكري المتاح بما يلبي احتياجات المواطنين الأساسية والمستجدة[١]، وبما يثبت شرعية النظام السياسي، وهناك تقسيمات مختلفة لوظائف الدولة فهناك وظائف نشطة مثل إعادة توزيع الثروة، ووظائف متوسطة مثل تنظيم القطاع المالي وقطاع الضمان الاجتماعي ووظائف أساسية مثل توفير الخدمات العامة، وهذا التقسيم يعكس تحديد مجالات وظائف الدولة بما يتوافق مع قدرة المؤسسات على القيام بها، وفي هذا التقسيم تفصيل وتركيز على بعض الوظائف دون غيرها، لذلك اعتمدت الدراسة التقسيم الذي أيدته أغلب الاتجاهات النظرية، حيث أوضحت بشكل عام الوظائف الأساسية للدولة في الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية والاتصالية.

وقد قامت الدراسة بترتيبها على هذا النحو، لأن المجتمع يسبق وجود الدولة فهو الذي يضع الأسس والعادات والتقاليد والأعراف التي تقوم عليها الدولة، ثم يأتي الاقتصاد ليؤسس للمصلحة المشتركة ويرسخ الروابط الاجتماعية، ولتقنين هذه الرابطة الاجتماعية – الاقتصادية ظهرت الحاجة إلى نظام للحكم لإدارة السلطات وتمثل ذلك في الوظيفة السياسية والأمنية، وتلى ذلك ظهور أهمية تنظيم السلطات من خلال الوظيفة الإدارية، كما تصاعدت أهمية وظيفتها الاتصالية للحفاظ على ترابط هذه الحلقات، ونفصل لهذه الوظائف على النحو الآتي: الوظائف الأساسية للدولة والوظائف الثانوية للدولة.

---

١ رنا أبوعمرة، **أمريكا والدولة الفاشلة**، دار ميريدث، ط١، القاهرة ،٢٠١٥، ص١٢.

المطلب الأول: الوظائف الأساسية للدولة

هي التي تربط بمفهوم الدولة وسيادتها، بحيث إن عدم ممارسة السيادة يحرم الدولة من السلطة الفعلية[1]. وهي وظائف ملازمة للدولة وتمارسها من أجل المصلحة العامة. أهمها:

أولاً- الوظيفة الأمنية والدفاعية

سابقاً كان الملوك يعهدون بالوظيفة الأمنية والدفاعية إلى الإقطاعيين المحليين، مما يؤدي إلى حروب وصراعات داخلية فيما بينهم. أما اليوم فتعتبر الوظيفة الأمنية من مسؤولية الدولة، التي تتولاها بواسطة قواها الذاتية. وتتألف، عادة، مما يلي:

أ- الشرطة، والأمن الداخلي، لفرض النظام والأمن والهدوء والحفاظ على سلامة الأشخاص وممتلكاتهم. وتقسم إلى أجهزة رقابية أو قمعية، تتمتع بتنظيم دقيق. وهي تخدم الدولة، وليس المصالح الخاصة للحكام، ولا مصالح الأحزاب السياسية.

ب-الجيش: لتأمين الدفاع عن الحدود من الخطر الخارجي. وقد تبلور دور الجيش الوطني في نهاية القرن الثامن عشر، وأصبح يتم تأمين عناصره بالتطوع، أو بواسطة الخدمة الإلزامية، بدلاً من المرتزقة وتخضع السلطة العسكرية للسلطة المدنية في الدول الديموقراطية.

باختلاف رؤية الاتجاهات النظرية لمساحة دور الدولة، إلا أن ثمة اتفاقاً على أهمية الوظيفة الأمنية، سواء كان أمناً داخلياً أم أمناً خارجياً، وسواء كانت التهديدات في شكلها التقليدي أو غير التقليدي، فعلى الدولة أن تحمي نفسها من أية احتمالات للعدوان الخارجي، مما يستلزم وجود نظام دفاعي يعكس قوة الدولة ولا يعبر عن انتماءات فرعية داخل المجتمع، ويتمثل النظام الدفاعي التقليدي للدولة في الجيش، وترسانة الأسلحة، وتعبئة الموارد الصناعية في البلاد، وتسخير المعارف العلمية للمساهمة في مهمة الدفاع، وقد يتسم النظام الدفاعي

---

١ صالح طليس، حسين عبيد، **القانون الدستوري العام: المبادئ الدستورية وتطبيقاتها في الأنظمة السياسية الحديثة**، م.س، ص ٧٩.

بسمة سياسية غير عسكرية تتمثل في التصدي الدبلوماسي لمحاولات التدخل الخارجية للقوى الأخرى على سبيل المثال.

وفيما يخص البعد الداخلي للأمن، فإن على الدولة حماية مواطنيها من احتمالات نشوب النزاعات خاصة القائمة على الانتماءات الفرعية، والحفاظ على الأمن والسلام الداخلي، وأداة الدولة في تحقيق ذلك هو الجهاز الأمني متمثلاً بالأساس في جهازي الشرطة والقضاء.

ومن ناحية أخرى قد تمثل الوظيفة الأمنية للدولة الوجه الآخر لقصور الوظيفة الاجتماعية، حين تصبح ذات طابع استباقي في مواجهة الأزمات المحتملة، ويتحقق ذلك عن طريق إدارة شؤون العدالة في النواحي الحياتية، وكذلك حماية أفراد المجتمع حتى يتمتعوا بمستوى معيشي مرض، ويتمتعوا بحرياتهم وحقوقهم المدنية والسياسية، وهو ما يجنبهم احتمالات النزاعات ما لم توجد مؤثرات خارجية تعرقل تحقيق هذه الأهداف وتحفز نشوب الخلافات.

وقد فرض السياق العام للنظام الدولي المعاصر قضايا وإشكاليات أمنية مستحدثة تهدد الدولة، الأمر الذي فرض تطوير مفهوم الوظيفة الأمنية للدولة وتحديث أساليب أداء هذه الوظيفة[1].

ومن القضايا المستحدثة التي طرحت نفسها في سياق الحديث عن الوظيفة الأمنية للدولة والتي لا تقل خطورتها عن التهديدات التقليدية، الجرائم الاقتصادية، وغسيل الأموال، والمضاربة على العملة الوطنية، والتلاعب في البورصة، وتهريب الأموال إلى الخارج، ومكافحة الإغراق والجريمة الدولية، وتجارة المخدرات والإتجار في البشر، والفساد الإداري، وكذلك جرائم التجارة الإلكترونية والمحاصيل الزراعية المهندسة وراثياً بما يضر بصحة الإنسان، ودفن النفايات النووية والكيميائية والبيولوجية، وحماية الملكية الفكرية، وتحقيق الأمن البيئي والاجتماعي، بالإضافة إلى ضرورة مقاومة التطرف بالأساليب الأمنية والنفسية والاجتماعية، وبهذا فإن مجالات الوظيفة الأمنية للدولة اتسعت وتعمقت.

وفيما يخص القضايا غير التقليدية للأمن الخارجي، فتتمثل في القدرة على اختراق أمن دولة ليس من خلال الوسائل التقليدية العسكرية المباشرة فقط، إنما قد يتم بوسائل تكنولوجية تقنية متطورة من خلال الأقمار الصناعية

١رنا أبو عمرة، **أمريكا والدولة الفاشلة**، م. س، ص١٦.

وغيرها من وسائل جمع البيانات الاستراتيجية للدولة، والتعرف على كيفية إدراك صانع القرار السياسي للواقع السياسي الذي يعمل به داخلياً وإقليمياً ودولياً.

وتطورت التهديدات الأمنية مع قدرة خدمات تقدمها بعض المواقع الإلكترونية مثل تقنية عين الطائرة وخدمة جوجل إيرث (GOOGLE EARTH) على أن تعطي مستخدميها صوراً عن مختلف المناطق حول العالم، وهو ما أثار مخاوف أمنية لدى بعض الدول، وارتأت في مثل هذه الخدمات تهديداً لأمنها ولأمن مواطنيها ولأمن منشآتها الحيوية والاستراتيجية كالمنشآت والمفاعلات النووية على سبيل المثال، مما دفع هذه الدول إلى التنسيق فيما بينها لطرح نسخ جديدة من مثل هذه الخدمات لا توضح المواقع التي تعمل الدول على حمايتها، والاستعانة بمتطوعين لطمس صور المواقع الاستراتيجية، فضلاً عن اللجوء إلى المؤسسة التشريعية لاستصدار قوانين تقنن قدرة هذه البرامج على عرض المحتويات.

ومن هنا فإن تحقيق الأمن القومي بشكله المستحدث لا يمكن أن يتم من خلال الأساليب العسكرية وحدها التي اعتمدت على المفهوم الكلاسيكي لسيادة الدولة، والذي تم إسقاطه أو تهميشه أو تمييعه في ظل العولمة، وإنما من خلال أساليب أخرى جديدة تعتمد على العلم والمعرفة والقدرة على التحليل والتتبع.

وتثار هنا إشكالية أمنية مرتبطة بالاعتماد الأمني المتبادل بشكله السلبي والإيجابي أي الاعتماد المتبادل الذي ينتج عنه انتقال التهديدات، فإن أي تهديد لأمن دولة لا بد وأن يكون له آثاره على أمن دول أخرى، ويزداد هذا الاحتمال مع توافر عاملي التقارب الجغرافي والتشابه الثقافي، كأحد أبرز عوامل تحفيز الاعتماد الأمني المتبادل، فعلى سبيل المثال، يمثل تسرب الإشعاعات من مفاعل نووي في دولة مجاورة قريبة تهديداً للأمن القومي للدولة، ومثال آخر فإن حدوث صراع داخلي أو إقليمي في منطقة ما يمكن أن يكون له آثاره السلبية على أمن دولة أخرى مجاورة، كتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين بما يخلق مشكلات أمنية للدولة المجاورة، ما قد يؤدي إلى تورطها في الصراع[1] الدائر في الدولة أو المنطقة المصدرة لهؤلاء اللاجئين(الأزمة السورية مثلاً)، وهو ما يفرض كسر لحدود لدور الأمني للدولة بشكله التقليدي، ويبرز أهمية الإطار متعدد الأطراف في التعامل مع هذه القضايا التي كانت أساس وجوهر السيادة المطلقة للدولة التي تمثل السلطة العليا المطلقة التي تفردت وحدها

١هو ظاهرة اجتماعية تعكس حالة من الضغط النفسي وعدم الارتياح، ناتجة عن عدم التوافق بين رغبتين أو أكثر.

بالحق في إنشاء الخطاب الملزم، المتعلق بالحكم على الأشياء والأفعال، ولا يعلوها سلطة أو هيئة أخرى[١]. فالأمن هو المدماك الأساس الضروري لنشوء الدولة وازدهارها، ما يسمح للمواطنين بالقيام بواجباتهم تجاه بعضهم في إطار القوانين والأنظمة الداخلية.

ثانياً– الوظيفة السياسية والعلاقات الدولية مع الخارج

تعتبر الدولة مجالاً للصراع بين الأحزاب السياسية أو القوى الاجتماعية للحصول على السلطة، من خلال استغلال موارد الدولة المتاحة بما يخدم مصالحها ويحقق أهدافها. وللدولة وحدها إدارة العلاقات الدولية. وأغلب الدساتير تنص هذه الوظيفة مثل الدستور الفرنسي واللبناني (التفاوض، إبرام المعاهدات، المصادقة عليها).

ويرتبط بالوظيفة السياسية مفهوم السلطة، وما يلازمها من مفاهيم مثل المحاسبة والرقابة، كما يرتبط بالوظيفة السياسية وجود إطار ومرجعية للعلاقة بين السلطات الحاكمة التي تتمثل في مؤسساتها الرئيسية (التشريعية، التنفيذية، القضائية) والتي يطلق عليها القوى الأساسية في الدولة، وتتجسد هذه المرجعية في دستور للدولة ومنظومة من القوانين ويأتي شكل نظام الحكم ليكون هو الإطار الذي تقوم من خلاله الدولة بوظيفتها السياسية، وتتفاعل من خلاله مع الفاعلين الجدد والتقليديين خارجياً وداخلياً.

وتشمل الوظيفة السياسية إدارة السلطات الواقعة داخل النطاق الرسمي للدولة، كما تشمل القوى التي تعمل خارج المؤسسات التقليدية للدولة، والتي تضيف بذلك سلطة جديدة إلى سلطات الدولة، وتتمثل هذه القوى غير التقليدية في القوى المجتمعية أو ما اصطلح على تسميته منظمات المجتمع المدني[٢]، والتي تشكل من ناحية أخرى سلطة رابعة وهي سلطة الرقابة المجتمعية على نظام الحكم، وهي التي تقوم على تعاون الأفراد خارج إطار السلطات الرسمية وهي توجد ضمن الأحكام الدستورية في الدولة وخاضعة لهان وبناء على المساحات الفاصلة بين هذه

---

١ صلاح جانبين، **السلطة في لبنان**، م. س، ص٤٦.

٢ منظمات المجتمع المدني هي عبارة عن جمعيّات يقوم بإنشائها عددٌ من الأشخاص، وتقوم هذه الجمعيّات على نصرة قضيّة مشتركة، وتشتمل هذه المنظمات المنظمات غير الحكوميّة، والنقابات العماليّة، والمنظمات الدينيّة والخيريّة، والنقابات المهنيّة، وجميع مؤسسات العمل الخيري، وغيرها.

السلطات التقليدية والسلطات غير التقليدية، تتوزع النظم السياسية ما بين ديموقراطية وشمولية، بما يعني أن الخط الفاصل المؤثر هو وجود المؤسسات غير المعبرة عن النخبة الحاكمة.

ثالثاً– الوظيفة العدلية والإدارية

تعني العدالة بين الأفراد وجود قوانين يطبقها القضاء، لتحقيق المساواة بينهم، ولم يعد للعدالة الخاصة من وجود كما كانت سابقاً، بل أصبح العدل اليوم من وظائف الدولة السيادية الأساسية.

كما يعتبر الجهاز الإداري ضرورياً لقيام الدولة بالوظائف الملقاة على عاتقها، فهو ضمانة لاستمرارية النظام الحاكم مع اختلاف شخوصه، هذا الجهاز الإداري يتولى إدارة الموارد المادية والبشرية المتاحة للدولة، وكذلك تحقيق العدالة والأمن في المجتمع.

ومع توسع موارد الدولة المتاحة كماً وكيفاً، ومع تطور الاحتياجات الأمنية في المجتمع، تطورت الوظيفة الإدارية بما يتواكب مع تطور وظائف الدولة من خلال اكتساب قدرات تمكنهم من التفاعل مع المجتمعات الأخرى، إلى جانب الوفاء باحتياجات المجتمع ذاته، فشملت الأجهزة الإدارية جوانب اقتصادية وإيديولوجية واتصالية.

ويعمل هذا الجهاز الإداري على التخطيط، وإن كان هناك اختلاف حول مساحته، إلا أنه لا يمكن أن توجد دولة دونه ، ويظهر ذلك دور التخطيط بوضوح في تصميم السياسة العامة لأية دولة والوقوف على تحديد أولوياتها.

رابعاً– الوظيفة المالية

تتمثل الوظيفة المالية في أن تعمل الدولة على تحسين أداء النظام المالي القائم، والعمل على أن تكون مصادر الثروة وعوامل الإنتاج الأساسية ووسائل التوزيع للدخل القومي غير محتكرة من جانب قلة نخبوية، وضمان أن كل فرد ينال نصيبه العادل من الدخل القومي، سواء كان ذلك عن طريق التدخل المباشر، أو عن طريق ضمان المناخ الذي يدعم التوزيع العادل للعوائد، كما تشمل إدارة الأزمات المالية والنقدية المحتملة من خلال وضع منظومة للسيناريوهات البديلة، وذلك لرفع سقف الضمان للاستثمارات الأجنبية والمحلية.

وترتبط هذه الوظيفة بمساحة دور الدولة الاجتماعي ومعدلات إنفاقها على تقديم الخدمات العامة لمواطنيها كالتعليم والصحة، وتقديم إعانات البطالة، وعادة ما يرسم الجهاز الإداري حدود هذه الوظيفة الاقتصادية، بما يضمن الاستقرار السياسي فضلاً عن الاعتبارات الإنسانية.

وفي ظل التطور العالمي الذي شهده النظام الدولي المعاصر، ازدادت الأهمية النسبية لهذه الوظيفة على المستوى الدولي، كانعكاس تلقائي لازدياد معدلات التبادل التجاري الخارجي، وفاعلية دور المؤسسات الدولية الاقتصادية[١]، وتضخم دور الشركات العملاقة متعددة الجنسيات، وظهورها كمنافسة للدولة على الساحة الدولية، وبالتالي أصبح من الضروري على الدولة الحفاظ على هامش مناورة ذي طابع اقتصادي، تكفل به عدم تعرضها لضغوط دولية أو خارجية كنتيجة مباشرة لعدم قدرتها على تنظيم علاقة الدولة كأحد الفاعلين (وليس أهمهم) مع الفاعلين الآخرين من غير الدول.

ويتمثل الطابع التنظيمي لدور الدولة في وضع القواعد القانونية المنظمة للنشاط المالي، وتوفير الضمانات القانونية والإدارية اللازمة لقيام القطاع الخاص بدوره في النشاط الاقتصادي، والعمل على وضع الضوابط اللازمة لنشاطه، وتوفير الظروف المناسبة للمنافسة ومنع الاحتكار من خلال تفعيل مبدأ الشفافية في المعاملات، وفيما يخص تبادل المعلومات بالإضافة إلى التصدي للفساد، مما يجعل الدولة مصدر جذب للاستثمارات الخارجية الأجنبية في مناخ اقتصادي أصبح الرابح فيه هو الأكثر قدرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي والتفاعل معه.

من ناحية أخرى يتطلب الحكم على أداء هذه الوظيفة ضمان تحقق العدالة بين الأجيال المختلفة، وبين الفئات المجتمعية المتباينة، وعلى فاعلية وشفافية السياسات المتبعة من قبل الهيئات ذات الدور الفاعل فيه، ويعبر عن ذلك مقولة آدم سميث [٢] **(ADAM SMITH)** في كتابه ثروة الأمم: "إذا انفصلت الأسواق عن الأخلاق يحدث الانهيار"، فكفاءة عمل النظام الرأسمالي لا يمكن الحكم عليها بمجرد تبني آليات السوق من عدمه، بل يتم الحكم

---

١ هي المؤسسات الدولية ذات الاهتمام الاقتصادي وأهم المؤسسات الإقتصادية الفاعلة على الصعيد الدولي تتجسد في ذلك الثالوث الإقتصادي العالمي (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة).

٢ اسم بالغ الأهمية بالنسبة لكل مهتم بالاقتصاد. إنه يعتبر بفضل هذا الكتاب أبو الاقتصاد الحديث، وهو من دعا إلى الاقتصاد الحر اعتبر سميث أن ثروة كل أمة تقاس بقدرتها الإنتاجية، وتناول الإنتاجية كمقياس للثروة التي يمكن مضاعفتها بتقسيم العمل. واهتم بطرق توزيع الثروة في المجتمع ووسائل تنظيم التجارة وتقسيم العمل.

عليها من خلال كفاءة إدارة النظام الاقتصادي المطبق من قبل النظم الحاكمة. يعود للدولة وحدها حق صك النقود، وإدارة المال العام. والحكومة هي صاحبة القرار النهائي في هذا المجال[١].

تعد هذه الوظائف من صميم أعمال وواجبات الدولة، بل تعتبر سبب وجودها، وفقاً لنظريات العقد الإجتماعي. وليس هناك من خلاف حول هذه الوظائف للدولة، كما هو حال الوظائف الثانوية.

المطلب الثاني: الوظائف الثانوية

هي التي ليس بالضرورة أن تمارسها الدولة بنفسها، بل يمكن أن تمارسها بالتساوي مع الأفراد. فهي ليست شرطاً من شروط السيادة، مثل: التعليم، الصحة، المساعدات الإجتماعية، تنظيم الإقتصاد، النقل العام،....إلخ. فقد تبلور الدور الاجتماعي للدولة إبان الثورة الصناعية[٢] في أوروبا، فأصبح على الدولة معالجة ما نتج من آثار ونتائج سلبية عن طريق: تقديم إعانات البطالة، وتمويلها لنظم التأمين والتقاعد، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين، وإدارة التناقدات الاجتماعية سلمياً وذلك على الرغم من أبعادها ومستوياتها المتداخلة والمعقدة، التي لا تقتصر على الصراع بين الطبقات الاجتماعية، ذلك الصراع البسيط الذي كان يمكن احتواؤه قبل ذلك من قبل الدولة من خلال تقديمها الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر للفئات الضعيفة والمهمشة والمستبعدة.

إلا أن دور دولة تأثر بمستجدات العصر مثلما تعرضت الوظائف الأخرى التي تضطلع بها الدولة، فأصبحت القدرة على القضاء على مشكلة البطالة (التي أصبح من الصعب التنبؤ بمداها الرأسي والأفقي، أي عدد المتعطلين الحقيقيين، والمدى الزمني للبطالة)، تستلزم دوراً أكبر من مجرد تقديم الإعانات[٣]، إنما تستلزم ابتكار

---

١ زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري**، م. س، ص٨٦.

٢ الثورة الصناعية بالإنجليزيَّة (Industrial Revolution) هي مُصطلح يُستخدم للتَّعبير عن التغيُرات الطارئة على وَسائل الإنتاج في صناعة القطن والآلات وصناعة التَّعدين، وكانت بداية ظهوره في إنجلترا في منتصف القرن الثَّامن عشر، وفيها تمّ استبدال العمل الآلي بالعمل اليدوي، ثمّ الانتقال إلى العَمل في المشاغِل والمصانع والعمل في الصناعات الآلية الكبيرة، وبذلك تكون الآلة قد أعلنت عن بِداية الثورة الصناعية والتسبُّب في إحلالها محلّ يد الإنسان العامِلة.

٣ رنا أبو عمرة، **أمريكا والدولة الفاشلة**، م. س، ص١٣.

أساليب جديدة لاحتوائها ومواجهتها، عن طريق خلق فرص عمل جديدة ومؤقتة وتكثيف الأعمال التي تتطلب أعداداً صغيرة من العمالة، وإعادة تدريب وتأهيل العمالة بما يتناسب والمهارات المطلوبة للأعمال الجديدة والمهن الجديدة الناتجة عن التطور التكنولوجي في شتى المجالات.

وتمثلت أبرز تداعيات اهتزاز دور الدولة في تصاعد حدة مشكلة الاستبعاد الاجتماعي والتهميش، بوصفها إحدى المشكلات الاجتماعية الحادة التي تهدد الاستقرار الاجتماعي، وترتبط بعلاقة طردية قوية باحتمالية تصاعد العنف الاجتماعي.

أدى كل ما سبق إلى الدفع بضرورة تشجيع شراكة الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني غير الحكومي، واعتماد اللامركزية[١] في تحديد احتياجات أفراد المجتمع وتوفير السبل والوسائل الملائمة لتلبية هذه الاحتياجات وضمان شمولها أوسع نطاق، بما يساعد الدولة على توفير الخدمات الأساسية، وحفظ الاستقرار الاجتماعي في الداخل، وكذلك ابتكار الوسائل الملائمة لإدارة واستثمار أموال التأمينات الاجتماعية وتوفير موارد جديدة لتمويل نظم التأمينات الاجتماعية، بالإضافة إلى اعتماد التعليم كأهم مداخل تحقيق العدالة الاجتماعية مما دفع في اتجاه تطوير كفاءته وتوسيع قاعدة المستفيدين منه.

وفي هذا الصدد، فإن النظر إلى الوظيفة الاجتماعية للدولة من هذا المنطلق المستحدث يثير البعد السياسي في هذه الوظائف، بمعنى آخر بهذه النظر السياسية – الاجتماعية لوظيفة الدولة يتحقق الربط والتواصل بين قمة المجتمع السياسي وقاعدته، ومن ثم يتحقق التماسك في المجتمع بشكل تلقائي[٢].

ولأن هذه الوظائف شؤون اقتصادية وثقافية واجتماعية، فقد كانت ولا تزال موضع خلاف بين فقهاء القانون، وبالتالي رجال السياسية، حول ضرورة أو عدم ضرورة قيام أو تدخل الدولة بها، مما أدى إلى انقسام الآراء بشأنها، وفقاً لطبيعة المذاهب التي سادت في مراحل تطور وظائف الدولة:

---

١ يصف ليونارد وايت (LEONARD Weitt) اللامركزية كمفهوم شامل بأنها (نقل السلطة، تشريعية كانت أو اقتصادية أو تنفيذية من المستويات الحكومية العامة إلى المستويات الدنيا). ويرى هنري ماديك إن اللامركزية تتكون من مصطلحين: الأول هو التفكيكية ويقصد بها (تفويض الإدارة المركزية السلطات المناسبة إلى الإدارات البعيدة عنها جغرافياً للقيام بمهام معينة عهدت بها إليهم)، والثاني هو التخويل ويقصد به (تحويل السلطات الدستورية المحلية الصلاحيات اللازمة للقيام بوظائف أو مهام معينة أوكلت إليهم).

٢ رنا ابوعمرة، **أمريكا والدولة الفاشلة**، م. ن، ص١٤.

أولاً- مرحلة الدولة التقليدية أي "الدولة الحارس" أو الدولة الشرطي

اقتصر دور الدولة في هذه المرحلة على القيام بالظائف السيادية للدولة فقط، أي بمهمة الحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي والخارجي، والقيام بالعمل الدبلوماسي. ولم يكن يسمح للدولة بالتدخل في ما عدا ذلك، تحت عنوان: "منافسة مطلقة، والعمل بموجب قوانين التوازن الطبيعي"، وإلا اعتبر التدخل انتهاكاً للحرمات الفردية، وتعطيلاً لمسيرة الترقي الاجتماعي والإقتصادي. وذلك عملاً بمبادئ المذهب الفردي.

أ- المذهب الفردي: يرى (Adam smith) "أدم سميث" وهو أحد آباء المدرسة الليبرالية، أن دور الحكومة يقتصر على ثلاث وظائف رئيسية: الدفاع- المحافظة على النظام. -إنشاء وإدارة المشاريع والمؤسسات العامة، التي لا يكون من مصلحة أي فرد، أو عدد قليل من الأفراد أن ينشئوها أو يقوموا بإدارتها.

لكن في المحصلة، ضيّق المذهب الفردي دائرة نشاط الدولة بشكل يعيقها عن تحقيق المصلحة العامة. وذلك بتركه للمسائل الحيوية، كالصحة والتعليم، في أيدي الأفراد، دون أن يراعي الأزمات الاجتماعية التي تنتج عنها، إذ لا بد من تدخل الدولة لتيسير هذه النشطات. لهذا تم انتقاد هذا المذهب، لأنه استند إلى أدلة افتراضية تفتقد إلى الأساس العلمي، مثل القول بأن الفرد وجد قبل الجماعة، وبوجود حقوق للفرد سابقة على وجود المجتمع. وهذا أمر غير منطقي، لأن "التاريخ أثبت أن الإنسان كان دائماً يعيش بين جماعة، كونه مخلوقاً اجتماعياً بطبعه". ونتيجة للأزمات التي خلفها تطبيق المذهب الفردي ظهر المذهب الاشتراكي.

ب-المذهب الاشتراكي: ظهر هذا المذهب كرد فعل على تناقضات المذهب الفردي، وجعل من الجماعة هدفاً وغاية، لإزالة بعض مخلفات لأزمات الرأسمالية، ومشكلة الطبقية بين أفراد المجتمع، ليؤمن بذلك للدولة التدخل في كافة الأنشطة وإدارتها بغية تحقيق العدالة الاجماعية بين الأفراد[1]. باختصار يبرر الاشتراكيون نظرتهم بما يلي:

---

١ صالح طليس، حسين عبيد، **القانون الدستوري العام: المبادئ الدستورية وتطبيقاتها في الأنظمة السياسية الحديثة**، م. س، ص ٨٢.

١– الجماعة قبل الفرد، ويضحى بالمصلحة الخاصة، في سبيل تحقيق المصلحة العامة.

٢– حق الدولة بالتدخل في كافة نشطات الأفراد، وقيامها بالأعمال المتروكة من قبلهم.

٣– تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد، برفع الظلم عن طبقة العاملة.

نتيجته: كغيره من المذاهب نتج عن تطبيق بعض السلبيات التي تسببت بتوجيه انتقادات، و من أهمها :

١–القضاء على النشاط الفردي، بسبب إلغاء حق الملكية، مما يتنافى مع الفطرة الانسان.

٢– إضافة روح الابتكار والمبادرة، بسبب فقدان الحوافز الشخصية.

٣–الاعتماد على الدولة في كل شيء، مما يؤثر الى حد كبير على حقوق وحريات الأفراد.

٤–استغلال الطبقة العاملة من قبل الموظفين، الذين يتولون إدارة وسائل الانتاج.

ثانياً – مرحلة دولة الخدمات (الدولة التدخلية)

كان للحرب العالمية الأولى أثراً كبيراً في مفهوم وظيفة الدولة، لدى كثير من فقهاء القانون والفلاسفة، بسبب الدمار والتدهور الذي حدث، إضافة إلى نتائج الحرب الاجتماعية، وانتشار الأفكار الاشتراكية، منذ أواسط القرن التاسع عشر، فاضطرت الدولة للتدخل، خاصة في المجال الاقتصادي (نقل عام – سكك حديد – مناجم).

وهذا ما حصل في فرنسا وبريطانيا، وكثيراً من البلاد الأوروبية حيث قامت بتأميم عدد القطاعات، مثل المصارف والمواصلات، وصناعة السلاح، والمناجم والكهرباء، وهكذا ازداد دور دولة الاجتماعي،من خلال نظام التأمينات الاجتماعية ضد المرض، والشيخوخة، وحوادث النقل، ونظام التعويضات العائلية، ومن خلال تنظيم عملية الإنتاج الاقتصادي، وتنظيم الأجور والأسعار، وتقنين المواد الاستهلاكية.

وظهرت أفكار كثيرة، في أوساط الفقهاء والفلاسفة، تبلورت خلال الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٣٤-١٩٢٩، عندما ساد الكساد والبطالة مختلف البلدان، مما أدى إلى ظهور المذهب الاجتماعي، الذي يعد أكثر المذاهب انتشاراً حالياً، وهو مذهب وسط بين المذهبين الفردي والاشتراكي[١]. ومن أبرز مبادئه:

١- وجوب العمل على إصلاح المجتمع، عن طريق تدخل الدولة، مع ترك أمور أساسية لحرية الأفراد.

٢- عدم التدخل بالقيم المعروفة، كالدين والأسرة، والملكية الفردية، وحرية تعاقد.

٣- الأخذ بفكرة الاقتصاد الموجّه، بمعنى أن تتدخل الدولة في بعض النواحي الاقتصادية الأساسية، دون أن تقضي على المبادرة الفردية، مثل: السيطرة والسيادة على ثرواتها الطبعية ، وإقرار العدالة الاجتماعية، أو مكافحة البطالة.

يجد هذا المذهب أساساً له في الشرعية الإسلامية تشريعاً وتطبيقاً، تلك الشريعة التي التزمت الوسطية والاعتدال في جميع الحالات، ابتداءاً بحماية الحرية الفردية دون إطلاقها، وحمايتها للملكية الفردية، مع قيود للصالح العام، وصولاً إلى التكافل الاجتماعي في الاسلام وغيره. أما أبرز أسباب بروز هذا المذهب، وتبريراته لتدخل الدولة، فمكن تلخيصها بما يلي:

وقد أقر هذا المذهب بحق الدولة بالتدخل في الكثير من الحالات، التي كان يحظرها المذهب الفردي، وأبرزها:

- المجالات الاقتصادية: المصارف، المواصلات، صناعة السلاح، المناجم، الكهرباء.
- المجالات الاجتماعية: نظام التأمينات الاجتماعية، حوادث النقل، نظام التعويضات العائلية، تنظيم عملية الانتاج الاقتصادي، تنظيم الأجور والأسعار، تقنين المواد الاستهلاكية.

---

١ صالح طليس، حسين عبيد، **القانون الدستوري العام: المبادئ الدستورية وتطبيقاتها في الأنظمة السياسية الحديثة**، م. س، ص ٨٤.

ثالثاً- مرحلة الدولة الموجهة (الدولة الحديثة) دولة الرفاه (Etat Providentiel) في فرنسا و (Well fair state) or (Baby Sitter) "المربية" في أميركا

ترافق تطور دور الدولة مع تطور هائل في وسائل عمل الدولة، فأصبحت مسؤولة عن الاقتصاد (موازنة – إدارة عامة وتشعباتها)، كما أصبحت مسؤولة عن التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ومن أبرز المفكرين الذين نادوا بالوظيفة الحديثة للدولة "مينارد كينز" (John Maynard Keynes) الذي ظهرت أفكاره في كتابه الشهير "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود"[١] (The General Theory of Employment, Interest and Money) حيث دعا الحكومة إلى التدخل في الاقتصاد القومي، لكي تؤثر على مستوى الانفاق الكلي بشكل يحقق التوظيف الكامل، وإلا ساد الكساد وتدهورت الأحوال".

وقد سرعت حوادث الحرب العالمية الثامية في بروز اتجاهات عامة جديدة، للتخفيف من المخاطر التي يتحملها الأفراد، وقبولهم تولي الحكومة الوظائف الجديدة. وقد أدى هذا الاتجاه إلى اتساع نطاق العمل الحكومي، وامتداد نشاط الدولة إلى المجالات كافة، لتنظيم النشاط الاقتصادي وتوجيهه، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك بقصد توفير الخدمات الضرورية للمواطنين، وتحقيق رفاهيتهم ورخائهم في شتى المجالات. لذا سميت الدولة في هذه المرحلة بالدولة الإيجابية أو دولة الرفاهية.

هكذا أصبحت الدولة مسؤولة عن ترسيخ الأمن في الداخل، وتعزيز الدفاع عن المواطنين، وتوفير التعليم والصحة والإسكان المناسب، وتأمين العيش الكريم لهم، ودعم الاستقرار الاجتماعي في مواجهة التغييرات الاجتماعية السريعة.

وصارت الدولة الحديثة تمارس الوظائف الأساسية والثانوية، جنباً إلى جنب، بهدف الحفاظ على معدل مرتفع للنمو الاقتصادي، عن طريق تنمية الموارد الاقتصادية وزيادة الدخل القومي وتوجيه الاقتصاد الوطني وفق أسس علمية، بهدف الحد من الفوارق الطبقية بين مختلف الفئات الاجتماعية.

ولتحقيق تلك الأهداف كان لا بد من التخطيط، الذي هو مفهوم اشتراكي أساساً لكنه صار من اهم وظائف الدولة الحديثة في كل المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية، حيث أصبحت الدولة هي الموجه للاقتصاد القومي

---

١ John Maynard Keynes; **The General Theory of Employment, Interest and Money**, Palgrave Macmillan, UK, ١٩٣٦.

حتى في أكثر الدول الرأسمالية ليبرالية، وهي الولايات المتحدة الأميركية. ويمكن تلخيص تدخل الدولة في الطرق الثلاث التالية:

أ- تدخل مباشر وحصري في قطاعات اقتصادية محددة، (صناعات ثقيلة- بنوك- استثمار بعض الشركات).

ب-تدخل غير مباشر وتنافسي، بحيث لا تحل الدولة محل الأفراد، بل تشارك ببعض النشاطات، (شركات اقتصادية مختلطة، تسهيلات مالية لسد نقص في قطاع خاص)، أي تعمل على منافسة القطاع الخاص في سبيل المصلحة العامة.

ج- عمل منظم بالتفاق مع الجماعات المهتمة مثل الشركات الخاصة، النقابات، التعاونيات، والأجهزة اللامركزية. تعايش وتشاور يؤدي إلى توزيع المسؤوليات بطريقة ديمقراطية.

يمكن الاستنتاج بأن هذه المرحلة التي تعززت فيها دولة الرعاية، في النصف الثاني من القرن العشرين، كان لها نتائج ايجابية تميزت بأن العالم لم يعرف أزمات اقتصادية حادة آنذاك، بل مجرد أزمات هامشية دون آثار اجتماعية عنيفة.

رابعاً- مرحلة الليبرالية الجديدة

بعد انهيار النظام الاشتراكي، وتفكك الاتحاد السوفياتي الذي أعقب الصراع الاقتصادي الدولي، ومع وصول الرئيس رونالد ريغن في الولايات المتحدة، ومارغريت تاتشر في بريطانيا الى الحكم، في مرحلة عجزت فيه الرأسمالية عن معالجة الأزمات الاجتماعية. وقد حاول الثنائي ريغان وتاتشر التصدي لهذه الأزمات عن طريق تغيير مفهوم دور الدولة[1]، مما أدى إلى ظهور مفهوم جديد للدولة يطلق عليه "اسم الليبرالية الجديدة".

ويمكن تلخيص أفكار الليبرالية الجديدة: تقليص دور الدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وخصخصة الكثير من ميادين القطاع العام (بنوك- شركات- مصانع- قطاعات تربوية وصحية.... إلخ). وقد انطلقت

١صالح طليس، حسين عبيد، **القانون الدستوري العام: المبادئ الدستورية وتطبيقاتها في الأنظمة السياسية الحديثة**، م. س، ص ٨٨.

الليبرالية الجديدة من التأكيد على الانتقال من اهتمامات اقتصاد الخبر والزبدة (bread–and–butter) الى اقتصاد ما بعد المادية (post materialism) مثل تحسين البيئة، حماية المستهلك، وتطوير المدينة[١].

ويلاحظ أن هذه الليبرالية أعادت الدولة الى مرحلة الدولة – الحارس، التي تهتم فقط بالوظائف السيادية، وترك الوظائف الثانوية للقطاع الخاص تحت رحمة الرأسمالية المتوحشة. لكن النتيجة المباشرة لهذه الليبرالية الجديدة تمثلت في الأزمة الاقتصادية العالمية التي شهدنا بداياتها العام ٢٠٠٨، ولا يزال العالم يعاني من آثارها دون أن يتمكن من تجاوزها ابتداءًا بالولايات المتحدة الاميركية التي أطلقت هذا المفهوم السلبي لدور الدولة، مما حدا بالبعض إلى محاولة البحث عن حلول وسط سميت بالطريق الثالث.

خامساً– مرحلة الطريق الثالث

كان الطريق الثالث محاولة لإيجاد طريق وسط بين اليمين واليسار، وبين دعاة التخطيط الاشتراكي وأنصار رأسمال السوق الحر (الليبرالية الجديدة). ويستعمل (Gidden) غايدن مصطلح التجديد الديمقراطي الاجتماعي، ذلك التجديد الذي كان ضرورياً أواخر التسعينات للتكيف مع التحولات السلبية التي تركتها سياسة الليبراليين الجدد، وظهور رأسمال السوق الحرة، ولمواجهة استحقاقات العولمة.

فهي استراتيجية لإعادة تنظيم السياسة والمجتمع، تبناها يسار الوسط في بريطانيا ودول أخرى. ففي ابريل ١٩٩٩ عقد اجتماع بين الرئيس الأميركي كلنتون (bill Clinton) ورئيس الوزراء البريطاني طوني بلير (Toni Blair)، والمستشار الألماني غيرهارد شرودر (Gerhard Schroeder) ورئيس الوزراء الهولندي (Wimkok) ورئيس الوزراء الإيطالي (Massano D'Alence)، في واشنطن، خصص لدراسة سياسات الطريق الثالث. وأكبر الداعمين كانوا كلينتون وطوني بيلر، والأخير اعتنق إيديولوجية حزب العمل الجديدة التي ظهرت في حلقات أكاديمية مع أنتوني غايدن (Anthony Giddens) رئيس جامعة العلوم السياسية والاقتصادية (LSE) في لندن.

ومن أبرز افكار الطريق الثالث:

---

١ Jeffrey. M.Berry, **New Liberalism; The Rising Power of Citizen Groups**, Brookings Inst Pr; USA, First edition (June ١٩٩٩).

١- دور الدولة يجب ان يكون مرونة ويعمل بعدة طرق، ويجب ان يكون فاعلاً ومنفذاً لقرارات سياسي تؤدي الى نتائج متوخاة وضرورية. ويجب أن يكون دوراً مسهلاً ومنظماً، وأكثر من مؤمن للخدمات.
٢- الحاجة إلى سوق ديناميكي وتنافسي وجاذب للعمال، والجمع بين العدالة الاجتماعية، مع فعالية اقتصاد السوق، وإخضاع نشاط السوق ودور الدولة لمعايير المصلحة العامة.
٣- مقابل حقوق المواطن/ هناك الواجبات، فمقابل حق الأهل بإرسال ابنائهم الى المدرسة، فهم مسؤلون عن تشجيع أولادهم ودعم مدرستهم.
٤- الاتفاق على أن الرفاهية يجب أن لا تأتي من الدولة وحدها، لكن من مؤسسات أخرى أيضاً
٥- الشعار المعتمد هو: قيمته بعمله (What matters is what work)

في النهاية، ثمة خط واصل بين وظائف الدولة السابق شرحها، حيث تربط بينها علاقة اعتمادية غير مباشرة، وقد تقوم الدولة بالاضطلاع بهذه الوظائف بشكل مباشر عن طريق مؤسساتها، أو بشكل غير مباشر عن طريق مساءلة ورقابة الأجهزة المنوط بها تنفيذ بعض هذه الوظائف.

ولكن أكثر ما يجعل منظومة وظائف الدولة مترابطة وقوية، هو توافر عاملي الشرعية[١] (المبرر للقيام بالوظيفة) والفاعلية (الاستمرار في القيام بها)، وبتأثرهما تعجز الدولة عن إدارة الموارد المادية والبشرية بالكفاءة المطلوبة، كما تعجز عن تسيير البنية المؤسساتية، مما يدفع بظهور مراكز قوى بديلة تقوم ببعض هذه الوظائف بدلاً من الدولة، ومع تراجع قدرة الدولة عن القيام بوظائفها الأساسية وما يترتب على ذلك من ظهور عناصر بديلة، تظهر بدايات ضعف وفشل الدول، خصوصاً في حالات عدم كفاءة العناصر البديلة المتنامية على حساب تراجع صاحبة السلطة الأصلية. من هنا نبدأ البحث في ماهية الدولة الفاشلة، ومؤشراتها ومعايير التصنيف المعتمدة على الصعيد العالمي من قبل المؤسسات الدولية.

١ هي السند القانوني الذي تستند إليه السلطة أو الحكومة، وتستمد منه وجودها.

الفصل الثاني: ماهية الدولة الفاشلة، مؤشراتها، ومعايير تصنيفها

بدأ الاهتمام بمفهوم الدول الفاشلة من قبل الأكاديميين وصانعي السياسة منذ بداية الثمانينيات، إلا أن الترويج السياسي له جاء في خطاب مندوبة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة في أوائل التسعينيات في سياق حشد الجهود الدولية لمساعدة وإنقاذ الصومال، وتلي ذلك الترويج لمفهوم الدول الفاشلة نشر دورية السياسة الخارجية عام ١٩٩٣ لمقال بعنوان: "إنقاذ الدول الفاشلة"، والذي دعا الأمم المتحدة لفرض الحماية على هذه الفئة من الدول، وتم توظيف المفهوم في دراسة تناولت الأوضاع في دول غرب أفريقيا بعنوان: "الفوضى القادمة" نشرت في دورية أتلانتيك الشهرية عام ١٩٩٤، وفي عام ١٩٩٥ أصدرت هيئة المخابرات المركزية CIA بالتعاون مع خبراء من الجامعات الأميركية، ورقة عمل حول فشل الدول تهدف إلى توظيف المعارف الأكاديمية في هذا المجال، بما يساعد على رسم خريطة بمنابع عدم الاستقرار في العالم، وفي عام ١٩٩٦ ظهر أول تصنيف للدول الفاشلة إلى فئات فرعية يميز بين درجات الفشل.

المبحث الأول: ماهية الدولة الفاشلة

إن استخدام مصطلح الدولة الفاشلة يثير العديد من التساؤلات حول الدوافع التي تؤدي بالدول إلى استخدامه، بالإضافة إلى التبعات المصاحبة لإطلاقه على إحدى الدول على صعيد العلاقات الدولية سياسيا وعسكرياً واقتصادياً وغيرها من المجالات، لذا لا بد من تحديد مفهومه وعلاقته بالحروب الحديثة من أجل الوصول إلى صورة أوضح حول تداعيات استخدامه.

المطلب الأول: مصطلح الدولة الفاشلة

سبق ظهور مفهوم الدول الفاشلة مصطلحات مشابهة كمصطلح **أشباه الدول**[١]، الذي ظهر في الثمانينيات، وفي خطوة لاحقة لظهور مصطلح الدول الفاشلة ظهر في منتصف التسعينيات مصطلح الدول المنهارة[١]، وفي أواخر

١ **أشباه الدول:** حيث تراجع فاعلية دور الدولة على المستوى الخارجي.

التسعينيات ظهرت مصطلحات مشابهة كمصطلح الدول الهشة والضعيفة، وقد أدى تعدد المسميات واختلافها البسيط وقصر المدى الزمني الذي ظهرت فيه المصطلحات المختلفة إلى وجود حالة من التداخل بين المفاهيم، وقد تزامن ذلك مع تنامي الاهتمام العالمي بالتهديدات التي تمثلها تراجع قدرة الدولة على أداء وظائفها، باختلاف المسميات، ذلك الاهتمام المتنامي الذي عكسه تقرير البنك الدولي المعنون "الدولة في عالم متغير" والصادر عام ١٩٩٧.

ويتضح من السياق الزمني لظهور المفهوم ارتباطه بالتغير الحادث في هيكل النظام الدولي إبان الحرب الباردة (من الثنائية القطبية إلى الأحادية)، وارتباط الترويج له بأحداث الحادي عشر من أيلول وبداية الحرب الأميركية على الإرهاب، وهو ما يثير في الذهن حملات تقسيم العالم لصالح القوى الكبرى إبان الأحداث العالمية الكبرى التي تعيد تشكيل موازين القوى، والتي تتزامن مع ظهور مصطلحات كالانتداب والحماية، مما يعلي من درجات الحيطة والحذر عند التعامل مع المفهوم نظراً للتسييس الشديد له من قبل الحكومات، ويعمق من التداعيات السلبية لهذا التسييس التداخل الشديد بين ما هو داخلي ودولي، والاختلاف الذي طرأ على طبيعة دور الدولة بما يتوافق مع المستجدات الإيديولوجية والأمنية المتلازمة معتغيّر شكل النظام الدولي.

إلا أنه ومن ناحية أخرى لا يمكن إغفال الإضافة الأكاديمية للمؤشرات الدالة على الظاهرة التي صممتها المقاييس كما سيلي شرحها، والتي تسمح برسم صورة تفيد المشتغلين بمجالات التنمية ومجالات نظم الإنذار المبكر للصراعات، وعليه فإن إضافة المفهوم ليس في تقديم وصف للوضع القائم وتصوير التهديد الحالي للظاهرة بالتهديد الملح أو بتراتب الدول في قوائم بحسب درجة فشلها، ولكن الإضافة الحقيقية للمفهوم تتمثل في البعد المستقبلي الاستشرافي لتوصيف الدول، والقدرة على الاستفادة من المفهوم فيما يخص قضايا الإصلاح وقضايا إدارة الصراعات وحلّها والتنبؤ ببؤر التوتر في دول العالم منها دولة ليبيا التي تم اتخاذها نموذجاً للدراسة.

أما **الدول الرخوة:** فقد استخدم هذا المفهوم الاقتصادي وعالم الاجتماع (G. Myrdal)، ويرى أن دول العالم الثالث تنتمي لهذا المفهوم، حيث تصدر القانون ولا تطبقها، إما لوجود ثغرات به، ولانتفاء ثقافة حكم القانون ولتفشي الفساد، ولافتقادها نظام اجتماعي متماسك.

والدول المائلة إلى الفشل: هي الدول غير القادرة أو غير الراغبة في ضمان توفير الأمن والخدمات الأساسية لمواطنيها. وهذا المفهوم قد تناول الحكم على نوايا الدول في الإشارة إليها بوصفها "غير الراغبة".

١ **الدول المنهارة:** تشير الى انهيار هيكل وسلطة الدولة.

ويجب الوضع في الاعتبار أنه لا يوجد طريق محدد للفشل، وهو ما يزيد الظاهرة تعقيداً بحيث أنه في بعض الحالات يصبح الوصول إلى الفشل بشكل متدرج ومتواصل، من خلال استمرار التفكك المؤسساتي وتضاعف معدلات عدم الاستقرار السياسي والأمني، وفي حالات أخرى قد تصل الدولة إلى مرحلة الفشل بشكل سريع ومتلاحق، ويعود ذلك إلى تدهور ناتج عن حدوث كارثة طبيعية أو أزمة اقتصادية أو سياسية، وفي المقابل لا تملك الدول موارد وإمكانات تمكنها من مواجهة هذه الأزمات. والدول الضعيفة والفاشلة غالباً ما تظهر من بين أقل الدول تحقيقاً لمعدلات النمو وأقل الدول قدرة وظيفية (**UNDERPERFORMING STATES**) في العالم.

ويزيد من أسباب تعقد الظاهرة، تعدد أبعادها ففي جانب منها هي جوانب قانونية، وفي جوانب أخرى هي جوانب سياسية وأخرى اقتصادية وأخرى اجتماعية، بالإضافة إلى البعد الإنساني الواضح للظاهرة.

إن صعود وهبوط الدولة هو أمر ليس بالجديد، ولكن في العصر الحديث اتخذت هذه الظاهرة بعداً جديداً، فالدول بتكتلاتها وعلاقاتها تمثل هيكل النظام الدولي القائم ومصدر شرعية وجوده وأداة هامة لتسيير عملياته، وبالتالي فإن فقدان الدولة لشرعيتها واستقرار نظامها وسلطتها وتفككها، وانتشار أعمال العنف الداخلي، سيفقد النظام الدولي شرعيته ونظامه واستقراره بانتشار عوامل الفشل على مستواه الأفقي في إقليم الدولة الضعيفة ومستواه الرأسي بدءاً من النظام الحاكم وحتى الوحدات الصغيرة المكونة للمجتمع.

ويعزز من هذا، الارتباط بين الكل (النظام الدولي) والجزء المكون له (الدولة)، ما تتسم به العلاقات الدولية بالاعتمادية والاتصالية والانفتاح والتشابك والتفاعل المقصود وغير المقصود، ذلك المناخ الذي وضع القوى الكبرى والمنظمات الدولية أمام اختبار لقياس مدى ثبات التزاماتها الدولية خاصة الإنسانية والتنموية، بعد أن أصبح العالم أمام كم هائل من النزاعات الداخلية والإقليمية وأوضاع إنسانية متردية تحتاج لإغاثة فورية، بحيث تصبح ثوابت النظام الدولي المتمثلة في الاستقرار والأمن مهددة في ظل تفشي الأوضاع والظروف السلبية[1].

---

١ رنا أبو عمرة، **أمريكا والدولة الفاشلة**، م. س، ص٢٣.

أولاً- مصطلح الدولة الفاشلة والقانون الدولي

إنّ انهيار النظام في دولة ما يمكن أن يمتد إلى جوارها، ما يدفع الدول المجاورة إلى التدخّل، إلاّ أنّ هذا التدخل ينتهك سيادة الدولة ويتعارض مع القانون الدولي، وفي الوقت نفسه نرى أنّ الخروج من دورة الفشل غير ممكن من دون تدخّلات خارجية مكثّفة، وهذا ما يتيح للمؤسسات الدولية والدول الكبرى وضع قيود على الدول المأزومة، تسلبها حقوقاً سيادية وتفقدها السيطرة على قرارها الوطني من دون أن توصلها إلى برّ الأمان بصورة كاملة أو تساعدها على التعافي التام والدائم.

فقد أنشأت الأمم المتحدة ما عرف بمبدأ "مسؤولية الحماية" الذي يسمح بالتدخل في الحالات التي تكون فيها الدولة الفاشلة غير قادرة على تجنيب شعبها المعاناة إلى حدّ كبير. وكونه لا يوجد تعريف للدولة الفاشلة معترف به دولياً، أتاح هذا الوضع للدول القوية تكييف مسؤولية الحماية بحسب مصالحها.

ثمة ما يقارب الستين من الدول الفاشلة، وبوجود دول مثل الصومال وأفغانستان وليبيا، نلاحظ بروز مشكلة على الصعيد القانوني، كونه لا يوجد تحديد شامل لمكونات الدولة الفاشلة. كما أنّ هناك تعارض قانوني بشأن تدخل الدول المجاورة، إذ إنّ المنظمات الدولية كالأمم المتحدة يمكن أن تعتبر مسؤولية الحماية، بمثابة ردّ ضروري على المجازر والتطهير العرقي وأعمال العنف الأخرى التي قد تكون متّصلة بالدولة الفاشلة، إلاّ أنّ الكثير من الدول المنضوية في المنظمة قد تكون أيضاً ملتزمة عدم تدخّل الدول الخارجية في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة.

إنّ مشكلة التلاعب بالتعريفات القانونية والعامة لغايات سياسية، هي الأكثر شيوعاً في العلاقة بين الدول الفاشلة والقانون الدولي، وهذا ما دفع البعض إلى التمادي في الإمعان بهذه المشكلة، للوصول الإتجاهات أكثر غرابة تصبّ في مصلحته السياسية. ففي العام ٢٠٠٢ على سبيل المثال، كتب وكيل المدعي العام في الولايات المتحدة الأميركية حينها "جون يو" (JOHN Yoo) مذكرة لوزارة الدفاع، كان من شأنها أن تعرّض إلتزام الولايات المتحدة بمعاهدة جنيف للخطر. أشار "يو" في تلك المذكرة إلى أنّ افغانستان هي بالفعل دولة فاشلة، وأنّ الأفراد المعتقلين في عمليات عسكرية والمشتبه بكونهم أعضاء من الطالبان أو القاعدة، لا يحقّ لهم التمتع بحماية جنيف، لأنّ تلك البلاد لم تعد تمتلك مقومات الدولة الضرورية للإستمرار كطرف في

المعاهدة[1]، مما يعني غموض هذا المصطلح في القانون الدولي وغياب التعريف الموحد الذي يؤدي إلى وجود ثغرات كثيرة تستغلها الدول الكبرى لصالحها.

ثانياً- ثغرات المفهوم وغموضه

قدم عددٌ من الباحثين العديد من التفسيرات لمصطلح "الدولة الفاشلة"[2]، نتيجة صعوبة ضبط مفاهيمه. فيما تبنى تقرير "مؤشر الدول الفاشلة" الصادر عن مجلة "السياسة الخارجية" و"مؤسسة صندوق السلام" تعريفًا هو الأكثر استخدامًا، إذ تضمّن سمات الدول الفاشلة ومؤشراتها، وهو فقدان الحكومة المركزية سيطرتها على إقليم أو أقاليم من أراضيها، أو فقدان الدولة حقها السيادي في احتكار قوّتها بشكل شرعي، ما يعرّضها للاضطرابات وحركات العصيان المدني، فتصبح الدولة عاجزة عن تقديم الخدمات المجتمعية[3].

وتصبح الدولة فاشلة عندما تكون سيادتها مقيدة بسبب تعرضها لعقوبات اقتصادية، وسياسية، وعسكرية، أو وجود قوات أجنبية على أراضيها. لذايمكن التعرف على بعض خصائص هذا المفهوم، ومنها عدم قدرة الدولة أو رغبتها في حماية المواطنين واعتبار نفسها فوق القانون المحلي أو الدولي، فتمارس العنف وترتكب العدوان، أو تعاني عجزاٍ" ديمقراطيا" يجرد مؤسساتها الحكومية من جوهرها الحقيقي. ومن خلال هذه السمات والخصائص، يمكن بشكل سهل جدا" اتهام الدول بالفشل من دون وجود وقائع أو حقائق تذكر الفشل، وهنا يكمن الالتباس والافتقار إلى الدقة في المفهوم.

لم يكن مصطلح أو تعبير الدولة الفاشلة وليد الصدفة، إنما تمّت دراسته بعناية ودقة متناهيتين من قبل جهات سياسية دولية، رسمية وغير رسمية، بحيث أدّت الآلة الإعلامية الأخطبوطية في الغرب ولا تزال، الدور

---

١ مقال مترجم من اللغة الإنكليزية، International law and the problem of failed states، وكالة ISN السويسرية، ٢٠١٢/١/٢٧، متوافر من الموقع: http://www.isn.ethz.ch، الانترنت، الدخول: ٢٠١٧/٥/٢٥.

٢ The term "failed state" is only about a decade old, coming to prominence with the publicationof Gerald B. Helman and Steven R. Ratner's article, Saving Failed States, ٨٩ Foreign Policy (Winter ١٩٩٢-٩٣).

٣ وائل محمود، **الدولة الفاشلة بين المعيار والمفهوم**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، قيادة الجيش-مديرية التوجيه، العدد ٩٩، كانون الثاني٢٠١٧، ص٥٢.

المحوري في تسويق هذا المصطلح الذي يرافق السلوك العام لهذه الجهات، والمتمثل بالجهود السياسية والإعلامية وبالعمليات العسكرية والأمنية والثقافية والنفسية.

ثمة مشاكل تكتنف تعبير الدولة الفاشلة إلى حد الإحباط، مثله مثل تعبيري "الدولة الإرهابية" والدولة المارقة"[1]. فالدولة الإرهابية، هي عندما ترعى الحكومات الإرهاب أو تقدم الدعم له، ضد مواطنيها أو ضد مجموعات أو حكومات أجنبية. أمّا الدولة المارقة، فهو مصطلح سياسي يطبّق على دول لا تعد نفسها مقيدة بالأعراف الدوليّة، أو أنّها تشكّل تهديدا" لجيرانها أو العالم، أو أنها دولة خارجة على القانون[2].هناك مفكّرين كبار عالجوا في كتبهم وكتاباتهم، إشكاليات مصطلح "الدول الفاشلة" و"الدول المارقة" وغيرها من المصطلحات، أمثال الفيلسوف والمؤرخ الأميركي نعوم تشومسكي، أستاذ الفلسفة في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في الولايات المتحدة الأميركية، لناحية أنّ تعريفه غير متماسك، ويخدم سياسات دول تسعى إلى التدخل في شؤون دول أخرى.

تفشل الدول في معظم الأحيان من جراء أسباب خارجية وليست داخلية، وذلك عن طريق إذكاء الصراعات الإثنية أو الطائفية أو المذهبية أو غيرها، كما هو حاصل في الوقت الحاضر في منطقتنا العربية. وبهذا يتمّ إضعاف أنظمة الحكم في هذه الدول لسلب إرادتها السيادية، ليسهل التدخل في شؤونها وفرض الشروط عبر الإكراه، وبالتالي إعلانها دولا" فاشلة، وهنا تكمن الاستنسابية الكبرى في تصنيف الدول الفاشلة، إذ تختلف في كل حالة نقطة خرق أو أكثر، يتم النفاذ منها لوصف الدولة بالفشل، وهنا أيضا" تبرز الأهداف غير البريئة وتتوضّح.

ثالثاً- دوافع وخلفيات استخدام المصطلح في الإعلام والمصادر المفتوحة

بدأ تداول المصطلح من خلال وسائل الإعلام كغيره من المفردات الصحافية والإعلامية، لتوصيف حالة سياسية أو أمنية أو إجتماعية أو إقتصادية...إلخ. فالإعلام في مختلف وجوهه، هو الممر الإجباري لمخاطبة العقول والتأثير فيها سلبا" أو إيجابا"، وهنا تتمّ إساءة استعماله من قبل إعلاميين ومفكرين ومحللين، عن قصد

---

١ نعوم تشومسكي، **الدول الفاشلة**، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٣٧.

٢ الدول المارقة: استخدام القوة في الشؤون العالمية، متوافر على الموقع: https://Neelwafurat.com، الإنترنت، الدخول: ٢٠١٧/١/١٦.

أو غير قصد، لتحقيق غايات وأهداف ومصالح متنوّعة لدول أو مؤسسات، أو هيئات، أو أشخاص، ...إلخ (يبين الملحقان "ب" و "ج" ذلك).

إنّ هذا العصر هو عصر المعلومات والعولمة والإتصال والتواصل والتفاعل، حيث تمّ تشبيه العالم بالقرية الكونية الواحدة، التي ينتقل فيها الخبر والمعلومة بين سكانها بسرعة قياسية، ويتغلغل في فكرهم ومشاعرهم، ليكوّن الرأي العام، الذي إذا ما تمّ شحنه وتحريضه وتوجيه طاقاته إلى نقطة وهدف معينين، ينجح بكلّ تأكيد في الوصول إليهما، وتصبح مفاعيله وتأثيراته شبيهة بقصة حصان طروادة.

إنهار الإتحاد السوفياتي في العام ١٩٩٠، ودخل العالم مرحلة جديدة من العلاقات الدولية، إذ تغيرت التحالفات ومراكز القوة، وترافق ذلك مع ثورة لا مثيل لها في تقنيات الإتصال. ومع هذا الوضع المستجدّ بدأ إستخدام الإعلام والمصادر المفتوحة من قبل الأفراد والجماعات والمنظمات والمؤسسات على نطاق واسع.

اختلفت الدوافع والخلفيات والحجج في الإستعانة بوسائل الميديا، من دوافع تعليمية وتثقيفية وترفيهية إلى تجارية وتسويقية وإعلامية وإعلانية...إلخ. لكنّ الأخطر منها والأسوأ هي الدوافع السياسية والعقائدية والدينية، التي جلبت الويلات والمآسي للبلدان النامية والفقيرة. وهنا تمّ تضليل عقول الشعوب المستهدفة بحملات إعلامية، ركّزت على غسيل الأفكار والآراء لاستبدالها بأخرى، تؤدّي إلى خدمة مصالح أصحاب هذه الدوافع وتتماشى مع الأهداف والخطط المرسومة.

أصبح للدول والجهّات التي تملك وسائل إعلام قوية وضخمة وعملاقة، القدرة على السيطرة والتأثير في مناطق عديدة من العالم، وعلى وجه الخصوص في منطقة الشرق الأوسط، التي تمتاز عن غيرها من المناطق، بمعاناتها أزمات وحروب وصراعات دينية وسياسية وعقائدية ممتدّة عبر التاريخ، إلى جانب الصراع العربي– الإسرائيلي الذي بدأ منذ العام ١٩٤٨، مع نشوء الكيان الإسرائيلي ولا يزال.

إنّ توزّع الجماعات اليهودية في دول حول العالم، وإمتلاكها القدرات الإقتصادية الهائلة أينما حلّت، جعلتّ من هذه الجماعات لوبيات تتحكّم بالعديد من وسائل الإعلام ومراكز الدراسات التي سخّرتّها لخدمة إسرائيل، وتثبيت دعائم كيانها الغاصب على أرض فلسطين المحتلّة، وذلك من خلال العمل على إضعاف الدول العربية المحيطة بهذا الكيان، باستغلال أوضاعها الإقتصادية والمعيشية الصعبة، وقضايا الحريات والديمقراطية، بالإضافة إلى فساد بعض النخب الحاكمة في هذه الدول.

ففي العام ٢٠١٠ إنطلقت شرارة مرحلة ما سمي بالربيع العربي في دولة تونس، وبدأت تنتقل من دولة عربية إلى أخرى، كانتقال النار في الهشيم. وكان الكل شاهدا" في حينه على الدور الذي أدتّه المنظومات الإعلامية، إقليميا" ودوليا"، في تأجيج العواطف وإثارة النعرات والتحريض على هدم مؤسسات هذه الدول، بهدف إسقاط الأنظمة واستبدالها، وذلك في إطار مفهوم ما سمّي بالجيل الرابع من الحروب غير المتماثلة الذي سأعالجه في ما بعد.

بالعودة إلى فترة ما قبل الربيع العربي، نلاحظ وجود عمليات بث الأفكار التعبوية الممنهجة التي سبقت الحرب الإعلامية على دول هذا الربيع، فمنذ منتصف العام ٢٠٠٨، بدأ العديد من وسائل الإعلام ومنها قناة الجزيرة على سبيل المثال لا الحصر، بعرض أفلام وثائقية عن الثورات التي اصطلح على تسميتها بالثورات الملوّنة في الدول الفاشلة، إذ كانت الرسالة من هذه المواد الإعلامية، هي كيف تستطيع الشعوب المظلومة والمقموعة في الدول الفقيرة والضعيفة وبالتالي المسمات فاشلة، تغيير أسلوب عيشها الصعب من خلال الثورة وإسقاط النظام لتحقيق ظروق الحياة الكريمة.

تجدر الإشارة إلى أنّ عملية تصنيف مؤشر الدول الفاشلة ونشره، بدأت كما ذكرنا سابقا" في سياق البحث، قبل إنطلاق مرحلة الأزمات والتغيير في بعض الدول العربية بحوالى الخمس سنوات، ولا تزال مستمرة لغاية تاريخه.

المطلب الثاني: الدولة الفاشلة وحروب الجيل الرابع غير المتماثلة

منذ تسعينيّات القرن الماضي، أي خلال العشرين عاماً الماضية أو أكثر، تغيّر نمط الحروب التقليدية وأسلوبها، وأصبحت قليلة الحدوث، ليبدأ نسبيا" الإستغناء تدريجيّا" عن القوات البرية بسبب الخسائر البشرية التي تضغط على الحكومات، خصوصا" في ظل التوسع الديمغرافي وإنتشار الأسلحة بأيدي السكان، ونموّ العقائد الإيديولوجية التي يستحيل ضبطها أو قمعها من قبل الجيوش النظامية.

أولا–حروب الجيل الرابع غير المتماثلة

تضمنت الحروب التقليديّة أطراف نزاع وتحالفات، لكنّ هذه الحروب تحصل في نهاية الأمر بين شعوب وجيوش تستعمل قدرات تسليحية ضخمة من طائرات ودبابات ومدافع وسفن حربية وغيرها، وذلك في ظلّ أعلام وزي عسكري. هذا كله يحدث لتأمين عبور حدود الدولة المستهدفة بهدف الإستيلاء على مناطق أو أسواق لتصريف المنتجات، أو إحتلال الدولة بأكملها لأسباب سياسية وعقائدية وغيرها. أمّا في الوقت الحالي، تغيرت الحروب ومفاهيمها لتصبح حروبا" إعلامية تستهدف وحدة المجتمع الذي أنتج القوة العسكرية. لقد أصبح رائجاً في عصرنا الحاضر مفهوم الجيل الرابع من الحروب غير المتماثلة، يعتمد طرقا" وأساليب غير تقليدية لحسم المعارك وتحقيق النصر، تختلف بشكل جذري وجوهري عن تلك التي تعتمدها الحروب الكلاسيكية. فأساس هذا النوع من الحروب يرتكز على سياسة إكراه الخصم المتمثل بدولة أو نظام حكم أو شعب، على قبول إرادة العدو، وبالتالي إكتساب النفوذ وإملاء الشروط والطلبات.

إنّنا في وسط عصر الجيل الرابع من الحروب غير المتماثلة، كما قال "الدكتور ماكس مانوارينغ"[١] (G. Max Manwaring) أستاذ مادة الإستراتيجية العسكرية في معهد الدراسات الإستراتيجية في كلية الحرب التابعة للجيش الأميركي خلال إحدى محاضراته[٢]، لافتا" إلى أنّ الرئيس الفنزويلي الراحل هوغو شافيز، أمر ضبّاطه بالأكاديمية العسكريّة في كراكاس العام ٢٠٠٥، بأن يتعلموا ويتدربوا على هذا النوع من الحروب، وأن يصنعوا عقيدة" لمواجهتها.

إذا" ما يحدث ويجري الحديث عنه في هذا الوقت، ليس عبور القوات النظاميّة الحدود، وليس تحطيم مؤسسة عسكريّة أو القضاء على قدرة دولة أو أمّة، من خلال شنّ عملية هجومية عسكريّة نظامية عليها. بل الهدف هو إعتماد أسلوب الإنهاك والتآكل البطيء لكن الثابت، لقوّة الدولة المستهدفة من أجل اكتساب النفوذ كما ذكرنا أعلاه، ومن ثمّ تحقيق الهدف المركزي والحقيقي، المتمثّل بكسر إرادة هذه الدولة بأقل تكلفة بشرية ومادية على المخطّط.

---

١ ماكس مانوارينغ، محاضرة حول الجيل الرابع من الحروب غير المتماثلة، الوطن المصرية، ٢٠١٣/٣/٢، متوافر على الموقع: http://www.elwatannews.com/news/details/١٣٩٧٢٨، الإنترنت، الدخول: ٢٠١٧/١/٣٠.

٢ مكان المحاضرة كان في معهد دراسات الأمن القومي في إسرائيل بتاريخ ٢٠١٢/٨/١٣، بمناسبة المؤتمر السنوي لأمن نصف الأرض الغربي.

إنّ الوصول إلى نقطة التأثير في العدو في هذا النوع من الحروب، يحتاج إلى الإستعانة بقوات عسكريّة غير نظاميّة، من الممكن أن تكون مكوّنة من النساء والأطفال في بعض الأحيان. فالفوضى الموجّهة هي السلاح الرئيس في هذا المجال، وليست قوة النيران الناتجة عن الترسانات العسكرية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، الذي أسقط جدار برلين ليس الدبابات أو المدفعية، بل الوضع الإقتصادي الصعب في ألمانيا الشرقية. لهذا من المفترض فهم هذا النوع من الحروب، الذي عادة ما يعبّر عنه بمصطلح "زعزعة الإستقرار"، ومواجهته بالعديد من الحلول.

تتجلّى زعزعة الإستقرار، بصور ومشاهد ومظاهر متنوعة، غالبا" ما تكون حميدة في الشكل إنّما ليس في المضمون. ويجب أن ينفذها مواطنون من الدولة العدو، عبر التدرّج من التظاهر السلمي في بادئ الأمر، إلى المظاهرات والاعتصامات الصاخبة، ثمّ الى أعمال عنف تؤدّي إلى التمرّد والعصيان على هيبة الدوّلة، وصولا" إلى خلق فكرة "الدولة الفاشلة". وهنا يبرز دور الإعلام طوال هذه المراحل، بالإشارة إلى أنّ هذه الدولة هي في الطريق نحو الفشل.

في بعض الدول التي يتزعزع إستقرارها بشكل كبير، يتحوّل النزاع إلى أعمال عسكرية ويصبح جزء معتبر من الدولة غير خاضع لسلطتها، وهنا يتم إستخدام مصطلح "الإقليم غير المحكوم"، كمبرر لإتهام الدولة بالفشل.

في المرحلة الأخيرة من حروب الجيل الرابع، يتكوّن المولود الجديد المسمّى "الدولة الفاشلة" بصورة كاملة، ما يكفل تأمين الأعذار من قبل الجهّات المستفيدة للتدخل في شؤون هذه الدولة والسيطرة عليها، ولكنّ الشرط الأساس في ذلك كلّه هو منع تلاشي كيان الدولة بشكل نهائي، إذ لا يجب أن تزول المؤسسات الحكومية، السياسيّة والعسكريّة، وإلاّ تصبح الدولة ساحة للجرائم والفوضى، ويصبح التحكّم فيها صعبا" لا بل مستحيلا"، وبالتالي لا يستطيع العدو إنجاز ما يطمح إليه.

إذاً الحرب هي الإكراه، سواء قاتلة أو غير قاتلة، والوصول إلى الدولة الفاشلة هي عملية تتم بخطوات بطيئة وهادئة ولمدة كافية، بإستخدام مواطني الدولة المستهدفة والطابور الخامس[١]، وفي غياب الوعي الوطني العام، وحكمة القائمين على السلطة، تمضي الدولة إلى هاوية السقوط الحتمي.

---

١ مصطلح نشأ أثناء الحرب الأهلية الإسبانية في العام١٩٣٦، حيث كانت القوات الوطنية تتكون من أربعة طوابير من الثوار، فقيل حينها أن هناك طابورًا خامسًا يعمل مع الوطنيين. وبعدها ترسخ هذا المعنى في الاعتماد على الجواسيس، ومفتعلي الفتن والشائعات.

ثانياً- الوضع الراهن والبيئة السياسية الحالية في المنطقة والعالم

يشهد العالم منذ مطلع القرن الواحد والعشرين، حالة من الاضطراب والفوضى تهدّد باستمرارها مقوّمات وجود الكثير من الدول وسيادتها. كذلك يعيش النظام العالمي اليوم أزمات حادّة بسبب احتدام الصراع حول مبدأ توازن القوى المعمول به بين الدول منذ "معاهدة وستفاليا"[١] في العام١٦٤٨، والذي شهد إختلالا" كبيرا" بعد إنهيار الاتحاد السوفياتي.

فالصراع الذي بات يهدد كيانات بعض الدول وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط، أسهم في بروز ظاهرة الإرهاب، التي أصبحت وسيلة لتفكيك الدول المستهدفة وتقسيمها، كمقدّمة لتحويلها إلى دول تلصق بها تهمة الفشل، تمهد لنشوء كيانات طائفية ومذهبية وإثنية متناحرة، في نظام عالمي غير واضح المعالم.

يرجّح تاريخ العلاقات الدولية أنّه عند صعود قوى جديدة، لا بدّ من إندلاع الصراعات مع القوى القائمة بالفعل. كذلك يرى بعض خبراء التاريخ أنّ الفترات الإنتقالية في النظام الدولي تكون شديدة الخطورة على أمن الدول. من هنا يمكن فهم أسباب بعض الأزمات والصراعات المنتشرة في بعض دول المنطقة والعالم، وارتباطاتها بآلية تمركز القوّة أو انتقالها.

أما لبنان على سبيل المثال، فقد دخل في مرحلة جديدة، مع إنطلاق ما سمّيّ بالربيع العربي، جاءت في ظل وضع متأزّم في الداخل بسبب الأزمة السياسية والمعيشية، وعلى حدوده الشرقية بسبب الحرب في سوريا، وعلى حدوده الجنوبية حيث لا تزال عناصر المواجهة قائمة مع العدو الإسرائيلي.

كُتبت عدة مقالات في الصحافة العالميّة منذ اندلاع الأحداث في سوريا (يبين الملحق "أ" ذلك)، عن إمكانية تحوّل لبنان إلى دولة فاشلة، وذلك بسبب الوضع العسكري المضطرب على حدوده الشرقية، والأعداد الكبيرة من اللاجئين السوريين التي دخلت أراضيه واستقرت فيها، علما" أنّ الجيش تمكّن من ضبط الوضع وإستعادة المبادرة في تلك المنطقة منذ البداية ولايزال. وقد شحنت هذه المقالات بأسلوب التهويل عبر التحدث عن

---

١ معاهدة صلح أنهت الحروب في أوروبا في ذلك الوقت. أول إتفاق ديبلوماسي في العصر الحديث أرسى نظاما" جديدا" مبنيا" على سيادة الدول.

إحتمال حصول مجازر في القرى الحدودية، نتيجة دخول الإرهابيين إليها، وعدم قدرة الجيش على صدّ هذه المحاولات، وعجز الحكومة اللبنانية عن حماية مواطنيها.

وسط هذا الجو المتوتر، دأبت بعض قوى العالم على استخدام مصطلح الدولة الفاشلة، كمبرّر لاجتياح بلدان معينة أو لتحقيق مجموعة من أهداف سياستها الخارجية، وذلك بذريعة أنّ الدول الفاشلة تشكل تهديدا" أمنيا" عالميا"، خصوصا" وأنّ غياب المؤسسات في هذه الدول يؤمن ملاذاً آمناً للإرهابيين وأرضا" خصبة لتنامي التطرف.

على الرغم من أهمية تصنيف الدول على الصعيد العالمي وما له من تبعات سياسية واقتصادية واجتماعية، إلا أنه لا بد من تحديد المؤشرات التي تدل على فشل الدولة بالإضافة إلى المعايير المعتمدة في التصنيفات الدولية، وهذا ما سنبينه في المبحث التالي.

المبحث الثاني: مؤشرات الدولة الفاشلة ومعايير تصنيفها

أصدر صندوق السلام العالمي (Fund For Peace) في العام **٢٠٠٥**، وهو منظمة غير حكومية مقرّها واشنطن، بالتعاون مع مجلة السياسة الخارجية (Foreign Policy)[١]، أول مؤشر سنوي حول الدول الفاشلة، ضمَّ ٧٦ دولة بينها ١٣ دولة عربية. وفي العام **٢٠٠٦**، صدر المؤشر الثاني ليضمّ ١٤٦ دولة، بينها ١٦ دولة عربية، وفي العام **٢٠٠٧**، صدر المؤشر الثالث ليشمل ١٧٧ دولة، من بينها ٢٠ بلدًا عربيًا. أمّا الهدف المعلن من إصدار المؤشرات، فهو إثارة النقاش حول تطوير الأفكار المساعدة للاستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق السلام الدولي[٢]. لذا لا بد من تحديد المؤشرات التي تدل على فشل الدولة في المطلب الأول والمعايير المعتمدة للتصنيف في المطلب الثاني.

---

١ فورين بوليسي بالإنجليزية (Foreign Policy): هي مجلة أميركية تصدر كل شهرين. أسسها سنة ١٩٧٠ صامويل هنتغتون و وارن ديميان مانشل. تنشر المجلة سنويا مؤشر الدول الفاشلة.

٢ محمد مراد، **التنمية البشرية المستدامة**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، قيادة الجيش– مديرية التوجيه، العدد ٧٩، كانون الثاني ٢٠١٢، ص ١٩.

المطلب الأول: مؤشرات الدولة الفاشلة

رغم تعدد التعاريف المستخدمة للدولة الفاشلة، هناك مؤشرات معتمدة يجب توافرها لتصنيف الدول الفاشلة، ومنها ما يأتي:عدم قدرة الحكومة المركزية في الدولة على فرض سلطتها على ترابها الوطني. وعدم قدرة الحكومة المركزية على تأمين حدودها من الاختراقات الخارجية سواء حدودها البرية أم مياهها الإقليمية أم مجالها الجوي._إضافة إلى عدم تمتّع الدولة بالشرعية اللازمة للحكم وانعدام تداول السلطة فيها، وتفشّي الفساد الإداري في أجهزتها ومؤسساتها، وإلى غياب النظم القانونية أو ضعفها. والانقسام المجتمعي وحدَّة الصراعات الدينية والعرقية المهددة لوحدتها الوطنية. والمؤشرات الموجودة في الدول الفاشلة، هي تطال العديد من الميادين منها: سياسية وعسكرية واجتماعية واقتصادية.

أولاً- المؤشرات السياسية والعسكرية

تتمثل هذه المؤشرات في العديد من المظاهر أبرزها افتقاد نظام الحكم لشرعيته ومصداقيته، ويدلل على ذلك تزايد الاتهامات الموجهة إلى النخب الحاكمة بالفساد وبعدم تبنيها لمبادئ الشفافية والمحاسبة، ومحاولتها تقنين الخلل في التمثيل السياسي بما يؤدي إلى انهيار مصداقية مؤسسات الدولة، وكذلك تصدع مراحل العملية السياسية عند أفراد الشعب، وارتفاع نسبة مقاطعة الانتخابات أو أي مظاهر أخرى للعملية السياسية والطعن في نزاهة مخرجاتها، كما يعبّر هذا المؤشر عن افتقاد الحكم لمصادر شرعيته، وانتشار التظاهرات الكبرى وتراجع قدرة الدولة على جباية الضرائب وفقاً لقواعد العدالة والمساواة، وانتشار العصيان المدني وارتفاع معدلات الهروب من الخدمة العسكرية، وارتفاع معدلات الهجمات المسلحة، وتنامي أشكال تضييق النخبة على النقابات والمؤسسات الأهلية. وتجدر الإشارة إلى أن المشاركة السياسية بالأساس مبنية على الثقة ما بين المواطن وحكومته تلك الثقة التي تتأثر بعجز الدولة عن تحقيق معدلات مرتفعة للنمو.

ثانياً، ازدياد حدة تدهور قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة، أي تراجع الدور الأساسي للدولة والمتمثل في خدمة الشعب، وكذلك تراجع قدرتها على توفير الأمن للمواطنين، وحمايتهم من العنف والإرهاب والتطرف، وتتمثل الخدمات العامة في، خدمات الرعاية الصحية والتعليم والمواصلات العامة والمرافق الصحية، واقتصار

أجهزة الدولة على تقديم الخدمات بما يصب في مصلحة النخبة الحاكمة والمؤسسة العسكرية، والمؤسسات السيادية المؤثرة.

ثالثاً، ظهور حالة من ازدواجية المسؤولية الأمنية بحيث يتمتع الجهاز الأمني بسلطة تضاهي سلطة الدولة، وهو ما يشار إليه بوجود دولة داخل دولة، وقد تتمثل هذه الازدواجية في وجود نخبة من رجال الأمن غير خاضعين للمحاسبة أو المساءلة عن أفعالهم، أو في وجود ميليشيات تدعم النظام الحاكم وتعمل على إرهاب المعارضين السياسيين واضطهاد المدنيين من الموالين والمعارضين، وقد تنعكس الازدواجية الأمنية من خلال وجود جيش داخل الجيش يخدم مصالح الجماعة السياسية والعسكرية الحاكمة، أو وجود ميليشيات للمعارضين وقوات لمحاربين أو قوات خاصة في صراع مستمر مع قوات الأمن الحكومية تنظم هجمات ضدها لإضعافها.

رابعاً، تعطيل أو تعليق تطبيق حكم القانون وانتشار ممارسات انتهاك حقوق الإنسان، وعادة ما يتسبب في ذلك قيام نظام حكم سلطوي أو عسكري أو ديكتاتوري، لا تستطيع في ظله المؤسسات الديموقراطية والدستورية القيام بأعمالها، نتيجة إيقافها أو التلاعب في نزاهتها، كما يتعطل حكم القانون نتيجة اندلاع أعمال عنف لأسباب سياسية بين المدنيين، وارتفاع عدد المعتقلين السياسيين والمعارضين وإخفاء النخبة الحاكمة لهذه التصرفات، حتى لا تتعارض ممارساتها مع القوانين وتشوه صورة الدولة الإيجابية التي تحاول الترويج لها، وينتشر انتهاك الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأفراد أو للجماعات الفرعية أو المؤسسات الثقافية/ الإعلامية من خلال التضييق على الصحافة، تسييس القضاء، اللجوء لاستخدام القوة المسلحة لإنهاء الخلافات السياسية، ممارسة القمع ضد المعارضين السياسيين، الاضطهاد الديني والثقافي لجماعات بعينها بسب انتماءاتها.

بالإضافة إلى تصاعد الانشقاقات داخل النخب السياسية المسيطرة داخل الدولة (الحكومة أو الأحزاب أو الحركات الاجتماعية أو منظمات المجتمع المدني)، وتفكك النخب الحاكمة ومؤسسات الدولة لصالح الجماعات الفرعية، استغلال النخب الحاكمة أدوات الخطاب السياسي لتحقيق مصالحها والتضييق على مصالح معارضيها.

خامساً، تزايد حدة التدخل الخارجي سواء من جانب دول أو فاعلين من غير الدول، وقد يكون التدخل في شكل عسكري أو شبه عسكري من جانب ميليشيات أو قوات مسلحة تابعة لدول أو لجماعات أو كيانات أخرى (مثل الأكراد في تركيا وتأثيرهم على أكراد العراق)[١]، مما يكون له أثر على التوازن الداخلي في الدولة واتجاهات حل صراعات المجتمع، وقد يكون التدخل من قبل المانحين خاصة في حالة ما إذا كان هناك جماعة مستفيدة من دعم التبعية الخارجية، أو الحفاظ على الاعتماد على المساعدات الخارجية أو الحفاظ على تواجد قوات أممية لحفظ السلام.

ومن الملاحظ أن المؤشرات الموضوعة لقياس فشل الدول والمتفق على أغلبها من قبل المقاييس المختلفة تغطي جوانب ومجالات متعددة ومتشعبة وقضايا متشابكة، مما يضمن وبسهولة وصف أي دولة بالفاشلة وإن اختلفت درجة الفشل، ذلك الأمر الذي أدى إلى تسييس المفهوم والحياد به عن معناه الأكاديمي أو التنموي، واعتبرته الدول ذات المصلحة مدخلاً للتدخل في الشؤون الداخلية للدول المتهمة بالفشل بما يحقق مصالح القوى الكبرى بصرف النظر عن المصلحة الوطنية لشعوب الدولة التي تم تصنيفها على أنها فاشلة.

ويعتبر التعريف الإجرائي لمفهوم "الدولة الفاشلة" تعريف يتسم في مجمله بالاضطراب، ذلك لأنه يجمع بين مفاهيم واضحة ومحددة لها مؤشراتها الفرعية مثل الفساد، الصراعات، غياب الشفافية والتضخم وأوضاع الأقليات، إلا أن دمج هذه المفاهيم أدى إلى وجود حالة من التداخل بين المؤشرات، مما يزيد من احتمالات الاعتماد على قدر غير قليل من الانتقائية والتحكمية في تصميم المؤشرات وترتيب الدول الفاشلة.

من جهة أخرى فقد أغفلت المؤشرات السابقة البعد التاريخي المتمثل في دور الخبرة الاستعمارية التي عانت منها الدول النامية في زرع جذور الفشل رغم أن أغلب المؤشرات السابق ذكرها هي امتداد لتركة الخبرة الاستعمارية، التي رسمت ملامح أغلب المشاكل الحدودية بين الدول، وكذلك كانت سبب وراء إعاقة النمو الطبيعي للهياكل الاجتماعية والاقتصادية للدول، والذي وصل إلى حد إثارة النزاعات بين الجماعات الإثنية والعرقية والطائفية وبعضها البعض أو بين التيارات السياسية المختلفة في إطار الجماعة الإثنية الواحدة.

وبشكل عام يمكننا القول أن المقاييس الخاصة بفشل الدول لم تأخذ في الاعتبار، عند جمعها للمادة التي تبغي تقييمها، متطلبات مجتمعات الدول محل الدراسة، بحيث وازنت بين مستوى أداء الدولة وبين الأولويات

---

١ رنا أبو عمرة، **أمريكا والدولة الفاشلة**، م. س، ص ٣٨.

العالمية للتنمية وهو ما قد يثير شبهة عدم الدقة في نتائج هذه المقاييس الكمية كما يجهز أهمية تطويرها بما بتوافق والخصوصية الثقافية والاجتماعية للدولة.

وفي هذا الصدد لا بد من التفرقة بين وضع الدول الفاشلة الناتجة عن اندلاع صراعات ونزاعات داخلية أو خارجية وهو ما يمكن اعتباره "الحالة الكلاسيكية للفشل" ذلك لأن أعلى درجات الفشل هي أول درجات الصراع، فالصراع يعبر عن الأحوال التي بمقتداها تتسم جماعة بشرية ما بتمايز عرقي أو ثقافي أو ديني أو سياسي أو اقتصادي[١]، وبين الدول التي فشلت وظيفياً بحيث أصبح فشلها تطوراً طبيعياً لإخفاقات متتابعة لأداء مؤسساتها وسياسات حكوماتها في ظل تنامي متطلبات شعوبها بما يفوق مواردها وقدراتها، وثمة علاقة بين مناطق الأزمات والصراعات أو حتى التهديد بها وبين احتلال أقاليمها ودولها مراكز متقدمة على نتائج مقاييس فشل الدول في أغلب النتائج، بمعنى آخر كلما ازداد الوزن النسبي للمؤشرات الأمنية للفشل ازدادت احتمالات فشلها وازدادت أهميتها على سلم أولويات المجتمع الدولي، وتأتي أغلب الدول التي يعزى أسباب فشلها إلى قصور الأداء الوظيفي في مراكز متوسطة في نتائج مقاييس الفشل وإن كان لكل حالة خصوصيتها التي حاولت المقاييس إيضاحها من خلال المجموع الرقمي الذي تحصل عليه الدولة والذي يبين مجموع الأوزان النسبية لعوامل الفشل (سياسي، اقتصادي، أمني، اجتماعي).

كما أن زيادة حدة تدهور قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة يعني تراجع دورها الأساسي في خدمة الشعب. واقتصار النخبة الحاكمة على تقديم الخدمات بما يصب في مصلحة جماعة بعينها والنخبة الحاكمة والمؤسسة الأمنية والمؤسسات السيادية ذات المصلحة.كذلك الأمر بالنسبة إلى تعطيل أو تعليق تطبيق حكم القانون وانتشار ممارسات انتهاك حقوق الانسان.

إضافة إلى ظهور حالة من الازدواجية الأمنية، وتتمثل في وجود نخبة من رجال الأمن غير خاضعين للمحاسبة، أو ميليشيات تدعم النظام الحاكم، أو ميليشيات للمعارض. وهو ما يشار اليه بوجود دولة داخل دولة.

---

١ صلاح جانبين، **السلطة في لبنان**، م. س، ص ٤٨.

تصاعد الانشقاقات داخل النخب السياسية (الحكومة، الأحزاب[1]، المجتمع المدني، الحركات الاجتماعية). وتزايد حدة التدخل الخارجي من جانب دول أو فاعلين من غير الدول. وقد يكون التدخل من قبل المانحين خاصة اذا كان هناك جماعة مستفيدة من الدعم والمساعدات الخارجية. جميعها تمثل مؤشرات لفشل الدولة في أداء وظائفها.

لذلك نجد بأن أبرز المظاهر السياسية والأمنية الدالة على فشل الدولة في أداء وظائفها تتمثل بافتقاد نظام الحكم لشرعيته ومصداقيته ويدلل على ذلك العديد من المظاهر، كتزايد اتهام النخبة الحاكمة بالفساد والتربح، وارتفاع نسبة مقاطعة الانتخابات والتشكيك في نتائجها[2]، والقيام بالتظاهرات وكثرة الاعتصامات المدنية. بالإضافة الى ارتفاع معدلات الهروب من الخدمة العسكرية، وتزايد الهجمات المسلحة، وتنامي أشكال تضييق النخبة على النقابات والمؤسسات الأهلية.

ثانياً- المؤشرات الاجتماعية

أولاً، تتصاعد الضغوط الديموغرافية[3] بحيث تنتج هذه الضغوط من ارتفاع كثافة وحجم السكان في الدولة، وهو ما يؤثر على نصيب الأفراد في المجتمع من الاحتياجات الأساسية مثل المواد الغذائية، المياه، الخدمات العامة مثل التعليم، وخدمات الرعاية الصحية والمواصلات العامة فضلاً عن تدهور كفاءة هذه الخدمات، كما ترجع الضغوطات الاجتماعية إلى انتشار أنماط الاستيطان على أسس فرعية GROUP SETTLEMENTS PATTERNS والتي تؤثر على قدرة الأفراد على الانخراط والمشاركة في الحياة العامة، والحصول على حقوقهم في إطار الجماعة سواء كانت المشاركة فعلية مباشرة أو غير مباشرة عن طريق التضامن مع مشاركات أخرى

---

١ الحزب هو تنظيم سياسي، يعمل أفراده في الإطار القانوني بمختلف الوسائل السياسية لتولي زمام الحكم، ويسعى أفراده إلى بلوغ السلطة السياسية في الدولة من خلال أفكاره ونشاطاته وعلاقاته ومصالحه مع باقي المكونات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

٢ رنا أبو عمرة، **أمريكا والدولة الفاشلة**، م. س، ص٣٧.

٣ الديموغرافيا بالإنكليزيّة (Demography) المعروفة بعلم السكّان؛ هي عبارة عن دراسة لمجموعة من خصائص السكّان، وهي الخصائص الكميّة، ومنها الكثافة السكانيّة، والتّوزيع، والنموّ، والحجم، وهيكليّة السكّان، بالإضافة إلى الخصائص النوعيّة، ومنها العوامل الاجتماعيّة، مثل: التّنمية، والتّعليم، والتّغذية، والثّروة.

فاعلة، وتؤدي الضغوط الديموجرافية إلى تراجع القدرة على التنقل بحرية داخل إقليم الدولة، حيث قد تؤثر على ضمان حرية أداء الشعائر الدينية والتضييق على الوصول إلى المزارات والمقاصد الدينية والتاريخية نتيجة تنامي حدة القيود المفروضة للوصول إلى المعابر بسبب إقامة حواجز حدودية أو كنتيجة لظروف احتلال، وتزداد حدة الضغوطات الاجتماعية مع ازدياد حدة الخلل في التوازن العمري أو النوعي للتركيبة السكانية، أو تباين معدلات النمو السكاني بين الجماعات المختلفة عرقياً، إتنياً، أو دينياً في المجتمع.

بتعبير آخر، يؤثر ذلك على نصيب الفرد من الاحتياجات الأساسية (المواد الغذائية، المياه، الخدمات العامة)، فضلاً عن تدهور كفاءة هذه الخدمات. وتزداد حدة الضغوط الاجتماعية مع ازدياد تباين معدلات النمو السكاني بين الجماعات المختلفة عرقياً، اثنياً، أو دينياً في المجتمع.

ثانياً، تتزايد حركة اللاجئين بشكل كبير إلى خارج الدولة، أو تهجير عدد من السكان في منطقة داخل الدولة بشكل قسري، مما يخلق حالة من حالات الطوارئ الإنسانية، فقد تتسبب حركة تهجير السكان قسراً، كنتيجة لاندلاع صراعات تشهدها الدولة، في تصاعد مشاكل اجتماعية كبيرة، خاصة وإن كان يتم ذلك ضد مجموعات كبيرة من السكان، مما يؤدي إلى نقص إمدادات الطعام وسوء توزيعها، وانتشار الأمراض والأوبئة، ونقص موارد المياه النظيفة، ويؤدي كذلك إلى تصاعد الصراع على الأراضي، وانتشار اضطرابات تفجر مشاكل لا تهدد فقط الأمن في معناه التقليدي، ولكن كذلك في معناه الإنساني سواء كان ذلك داخل حدود الدولة أو مع دول محيطها.

إن تزايد حركة اللاجئين الى خارج الدولة، أو تهجير عدد من السكان بشكل قسري في منطقة داخل الدولة، يولّد اضطرابات تفجر مشاكل لا تهدد فقط الأمن في معناه التقليدي ولكن الإنساني سواء كان ذلك داخل حدود الدولة أو مع دول الجوار.

ثالثاً، وجود إرث عدائي لدى أفراد الشعب أو شعور بالاضطهاد لدى جماعة في المجتمع، مما يولد صراعات بين الجماعات الفرعية المكونة للمجتمع، بمعنى أكثر تفصيلاً، وجود تاريخ عدائي لدى بعض الجماعات، أي يعاني أفرادها من التضرر المادي والنفسي بسبب عدم العدالة في توزيع الموارد أو في الحصول على الحقوق، حتى إن كان هذا الإرث تاريخي ترجح الدراسات احتمالات انفجاره بعد ذلك بسنوات وعقود، نتيجة وجود حالة من العداء الكامن، وتتزايد هذه الاحتمالات مع وجود أنماط من أعمال العنف العنصرية ضد

جماعات أخرى في المجتمع مضت دون عقاب منفذيها، بجانب تهميش السلطات الحاكمة أو الجماعة الأغلب في المجتمع لجماعة أخرى عن طريق قمعها واضطهادها. ويدعم حدّة الإرث العدائي قيام السلطات الحاكمة بمأسسة العزل السياسي للمنتمين لجماعة معينة، واستخدام الجماعة صاحبة الثروة والسلطة وسائل الإعلام وأدوات الخطاب السياسي لرسم صورة نمطية تحرّض على الاستبعاد والكراهية تجاه جماعة معينة في المجتمع.

وتتزايد هذه الصراعات مع وجود أنماط من أعمال العنف العنصرية ضد جماعة بعينها بجانب تهميش السلطة الحاكمة لهذا بالقمع أو بالاضطهاد ورسم صورة تحرض على الاستبعاد والكراهية تجاه هذه الجماعة.

رابعاً، انتشار حالة من الفرار البشري الدائم، أي انتشار ظاهرة هجرة العقول والكفاءات والمثقفين والسياسيين المعارضين لنظام الحكم من دولهم، هرباً من الممارسات غير العادلة من قبل النظام الحاكم، التي تصل إلى حد القمع في بعض الحالات، بالإضافة إلى ازدياد الهجرة الطوعية لأفراد الطبقة الوسطى كنتيجة لظروف التدهور الاقتصادي[1]، ويمثل هروب هذه الطبقة خسارة للمجتمع، لأنها تمثل العناصر الاقتصادية للإنتاج، فهي تتكون بالأساس من صغار المستثمرين ورجال الأعمال، والمبدعين من الفنانين والأدباء، والتجاريين والمعلمين والمهندسين والمثقفين والأطباء ودارسي اللغات الأجنبية.

كذلك الأمر بالنسبة إلى انتشار ظاهرة هروب الكفاءات والسياسيين المعارضين إلى خارج الدولة هرباً من الممارسات الدكتاتورية والقمعية، الى جانب ارتفاع معدلات الهجرة الطوعية وغير الطوعية بسبب التدهور الاقتصادي.

ثالثاً- المؤشرات الاقتصادية

تظهر هذه المؤشرات من خلال انعدام انتظام معدل التنمية الاقتصادية، والتنمية تعني محاولة استغلال كافة الطاقات المتوفرة في الدول بغية التخلص من الانكشاف المفرط على الخارج، هي القدرة على استغلال كل

---

١ رنا أبو عمرة، **أمريكا والدولة الفاشلة**، م. س، ص٣٥.

شبر من الأرض الزراعية لتنبت ما يؤمن حاجات الإنسان الغذائية[١]، وعدم المساواة في توزيع فرص التعليم والعمل، مما ينتج عنه تصاعد النزاعات والانقسامات. واستمرار تدهور الوضع الاقتصادي وذلك وفقاً للمؤشرات الدالة عليه والمتمثلة في معدلات الدخل القومي[٢]، وحجم الدين العام، ومعدلات وفيات الأطفال، وارتفاع نسبة الفقر، وانخفاض معدلات الاستثمار، وارتفاع معدلات البطالة. الى جانب الارتفاع المفاجئ للأسعار وانهيار وتدهور العملة الوطنية مع نمو وانتشار تجارة السوق السوداء.

بالإضافة إلى ازدياد معدلات الفساد والمعاملات غير الشرعية بين عامة الناس دون وجود قواعد لهذا النمط من التعاملات التجارية، بالتوازي مع عدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المادية لمواطنيها مثل برامج الضمان الاجتماعي والمعاشات.

وفي تفصيل هذه المظاهر نجد عدم انتظام معدل التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى سوء توزيع عائدها على الجماعات الفرعية في المجتمع، ويدلل على هذا المؤشر عدم العدالة في توزيع فرص التعليم والتوظيف، في الوقت الذي تستحوذ فيه جماعة معينة كل المزايا الاقتصادية، مما يغذي تصاعد النزاعات والقوميات والانقسامات الفرعية لدى الجماعات في المجتمع، كنتيجة لعدم المساواة سواء كانت حقيقية أو مفتعلة.

كما أن استمرار تدهور وضع الاقتصاد الوطني بدرجات حادة أو بدرجات تدريجية متفاوتة، وذلك وفقاً للمؤشرات الدالة عليه والمتمثلة في معدلات الدخل القومي، وحجم الدين العام، ومعدلات وفياتالأطفال(اتضح أن انخفاض معدل وفيات الرضع مرده إلى تحسن الأحوال المعيشية العامة أكثر من تقدم العناية الطبية)[٣]، وارتفاع مستويات الفقر، وانخفاض معدلات الاستثمار إلى درجة الانهيار، وارتفاع معدلات البطالة، بالإضافة إلى حدوث ازدياد مفاجئ ومستمر في أسعار السلع الأساسية، وعوائد حركة التجارة الداخلية والخارجية بجانب انخفاض معدلات

---

١ إدوار الدحداح (من البنك الدولي)، **تحديات وآفاق إدارة الحكم في اليمن**، بحث قدم خلال ندوة نظمها البنك الدولي في صنعاء، ٩-١٠ نيسان ٢٠٠٥.

٢ يعرّف الدّخل القومي بأنّه عبارة عن مجموع الدّخول النّقدية المكتسبة أو المتحصّلة من قبل أصحاب عوامل أو عناصر الإنتاج وذلك مقابل الخدمات التي يبيعونها، أو مساهمتهم في العملية الإنتاجية، ونقصد بالدخول المكتسبة القيمة النّقدية للدخول التي يستلمها الأفراد، أما عناصر العمليّة الإنتاجية وتتمثل برأس المال وعائدها الفائدة، والأرض وعائدها الريع، والعمل وعائدها الأجور، والمنظم وعائدها الربح. مع الأخذ بعين الإعتبار أنّ الدّخل القومي يساوي النّاتج القومي .

٣عبد الهادي يموت ومحمد حسن خليفة، **اقتصادات الدول العربية والتكامل المتعثر**، ط١، ٢٠١٧، ص٢٠٧.

الاستثمار الأجنبي، وبالتالي تأثر مدفوعات الديون بالسلب، وكذلك انهيار وتدهور قيمة العملة المحلية، ونمو واستثمار الأسواق الخفية للسلع (السوق السوداء) مثل تجارة المخدرات وتهريب رؤوس الأموال.

بالإضافة إلى ازدياد معدلات الفساد وانتشار المعاملات غير الشرعية العرفية بين عامة الناس دون وجود قواعد وضوابط لهذا النمط من المعاملات التجارية بالتوازي مع عدم قدرة الدولة على دفع مرتبات الموظفين في أجهزتها خاصة الجهاز الأمني، أو الوفاء بأية التزامات مادية لمواطنيها مثل برامج الضمان الاجتماعي والمعاشات.

إن المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية تحتاج لسنوات طويلة لتعبّر عن حالة فشل واضحة، إلا أنها في أطوار تطورها تعتبر أبرز المحفزات الكامنة للفشل والتي تعبّر عن نفسها في النهاية في صورة تدهور الوضع الأمني، بما يعني أن قيام السلطة السياسية والمجتمع المدني بمواجهة القضايا المرتبطة بالمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية سيزيد من احتمالات منع وصول دول إلى مراحل متقدمة من الفشل والإخفاق الوظيفي. وقد قام المقياس الصادر عن مؤسسة بروكنجز[1] برسم نمط لعلاقة المؤشرات ببعضها البعض، فاتضح أن الدول الأقرب للفشل هي الدول الأكثر فقراً والأقل ديموقراطية، وأن أقصى درجات الضعف والفشل لا ترتبط بالضرورة وفي حالات كثيرة بتفجر أزمات مرتبطة بارتفاع معدلات الانقلابات، أو ارتفاع نسب التضخم وتدهور مستوى الناتج القومي وسوء توزيع عوائده، فقد يكون الفشل موجوداً ولكن كامناً، وهذا النمط يرجح من كفة المؤشرات السياسية الأمنية في مقابل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية رغم كونها مسببات الفشل الأولية، مما يكرس لمنهج التبعية غير المتكافئة لصالح الدول الكبرى ولكن باستخدام توصيفات جديدة. لذلك، وبعد تحديد المؤشرات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية... التي تدل على فشل الدولة، سوف نقوم بتحديد المعايير الأساسية التي تستخدمها المنظمات الدولية في تصنيف الدول ومدى فشلها وفقاً لمقياس معتمد في المطلب الآتي.

---

١ رنا أبو عمرة، **أمريكا والدولة الفاشلة**، م. س، ص ٣٩.

المطلب الثاني: معايير تصنييف (INDICATORS) الدول الفاشلة

اعتمدت مراكز الدراسات العالمية والأجنبية والمنظمات الدولية (منها: صندوق السلام العالمي (FFP) عدداً من المعايير لتصنيف الدول وتقييم أدائها لوظائفها، أبرزها:

أولاً- معيار الجهاز الأمني (SECURITY APPARATUS)

يعاين معيار الجهاز الأمني التهديدات الأمنية التي تطاول الدولة مثل التفجيرات والاعتداءات والوفيات الناجمة عن المعارك والحركات الثورية وحالات التمرّد والانقلابات أو الأنشطة الإرهابية[1].

كما يأخذ هذا المعيار في عين الإعتبار عناصر إجرامية خطرة مثل الجريمة المنظمة وجرائم القتل والثقة الملموسة لدى المواطنين في قضايا الأمن المحلي. في بعض الأمثلة قد لا يقتصر مؤشر الجهاز الأمني على الجيوش التقليدية أو قوات الشرطة ليشمل الميليشيات المموّلة من الدولة أو المجموعة منها والتي ترهب الخصوم السياسيين و"الأعداء" المشتبه بهم أو المدنيين الذين يعتبرن متعاطفين مع المعارضة. في أمثلة أخرى يمكن للجهاز الأمني للدولة أن يشكل "دولة ضمن الدولة" وقد يتضمّن هذا الجهاز وحدات استخبارات سرية أو قوات غير نظامية أخرى تخدم مصالح القائد السياسي أو الكتل السياسية.

وفي مثال معاكس، يأخذ المؤشر أيضاً في عين الاعتبار المعارضة المسلّحة ضد السلطة الحاكمة وخاصة بروز حالات التمرّد العنيفة وحالات العصيان وانتشار الميليشيات المستقلة وأعضاء اللجان الأهلية أو مجموعات المرتزقة التي تتحدّى احتكار الدولة لسلطة استخدام القوّة.

ثانياً- معيار النخب المنحازة فئوياً (FACTIONALIZED ELITES)

يعاين معيار النخب المنحازة فئوياً تفكك مؤسسات الدولة على أسس إثنية أو طبقية أو عشائرية أو عرقية أو دينية إضافة إلى الوصول إلى حافة الهاوية والأفق المسدود بين النخب الحاكمة. كما يحلّل هذا المؤشر استخدام الخطاب السياسي القومي من قبل النخب الحاكمة وغالباً ما يكون ذلك على علاقة بالقومية وكره

---

١ متوافر على موقع صندوق السلام العالمي على شبكة الإنترنت، http://fundforpeace.org/fsi/indicators/، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/٩/٢٢.

الأجانب والوحدوية المجتمعية (مثلاً صربيا العظمى) أو التضامن المجتمعي (مثلاً التطهير العرقي أو الدفاع عن الدين). في الحالات المتطرفة يمكن أن يمثل هذا المؤشر غياب القيادة الشرعية المقبولة بشكل واسع كطرف ممثل لجماعة المواطنين. ويقيس مؤشر النخب المنحازة فئوياً الصراع على السلطة والتنافس السياسي والانتقال السياسي كما يقيس مصداقية العملية الانتخابية عند إجراء الانتخابات (أو في غيابها الشرعية الملموسة للطبقة الحاكمة).

ثالثاً- معيار المظالم التي تطال المجموعات (GROUP GRIEVANCE)

يركّز مؤشر المظالم التي تطال المجموعات على الانقسامات والانشقاقات بين مختلف المجموعات في المجتمع وبخاصة الانقسامات القائمة على خصائص اجتماعية أو سياسية ودورها في الاستفادة من الخدمات أو الموارد والمشاركة في العملية السياسية[١]. المظالم التي تطال المجموعات قد يكون لها عنصر تاريخي حيث تذكر مجموعات السكان التي تعرّضت لمظالم- هذه المظالم التي حصلت في الماضي والتي قد تعود أحياناً إلى قرون من الزمن- تؤثر وتطبع دور تلك المجموعات في المجتمع كما تؤثر على علاقاتها مع المجموعات الأخرى.

هذا التاريخ قد يطبع بدوره بأنماط من الفظاعات الفعلية أو الفظاعات الملموسة أو "الجرائم المرتكبة" بحق المجموعات المجتمعية مع الإفلات من العقاب.

يمكن أن تشعر المجموعات أيضاً بالظلم لأنها محرومة من الحكم الذاتي أو حق تقرير المصير أو الاستقلال السياسي وهي أمور تعتقد هذه المجموعات بأنها من حقها.

ويدرس المؤشر أيضاً الحالات التي تقوم فيها سلطات الدولة أو مجموعات مهيمنة باستفراد مجموعات معيّنة بهدف استهدافها أو قمعها أو الحالات التي تتحوّل فيها مجموعة معينة إلى كبش فداء على يد مجموعات يعتقد بأنها اكتسبت النزوات أو المنزلة الرفيعة أو السلطة "بصورة غير شرعية" وهذا قد يتمظهر من خلال

---

١ متوافر على موقع صندوق السلام العالمي على شبكة الإنترنت، http://fundforpeace.org/fsi/indicators/، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/٩/١٩.

بروز الخطاب الناري مثل خطابات الكراهية عبر المحطات الإذاعية وتوزيع المنشورات والخطاب السياسي القومي الموجّه.

رابعاً- معيار التدهور الاقتصادي والفقر(ECONOMIC DECLINE)

يدرس معيار التدهور الاقتصادي عناصر مرتبطة بالتدهور الاقتصادي في داخل البلاد. مثلاً من المعلوم بأن المؤشر يحلّل أنماط التدهور الاقتصادي المتقدّم في المجتمع ككل وتقاس هذه الأنماط عبر دخل الفرد والناتج القومي الإجمالي ومعدلات البطالة والتضخم والإنتاجية والدين ومستويات الفقر أو فشل المشاريع.

ويأخذ هذا المؤشر أيضاً في عين الاعتبار الانخفاض المفاجئ في أسعار السلع والعائدات التجارية أو الاستثمارات الأجنبية وأي انهيار أو انخفاض قيمة العملة.

ويحلّل معيار التدهور الاقتصادي أيضاً التفاعلات مع الأوضاع الاقتصادية وعواقبها على غرار الضيق الاجتماعي الناجم عن برامج التقشف الاقتصادي أو التزايد الملموس للظلم الذي يلحق بالمجموعات.

ويركّز مؤشر التدهور الاقتصادي على الاقتصاد الرسمي كما يركّز على التجارة غير المشروعة بما في ذلك تجارة المخدرات والإتجار بالبشر وهرب رؤوس الأموال أو مستويات الفساد والتحويلات المالية غير الشرعية مثل تبييض الأموال والاختلاس[1].

خامساً- معيار النمو الاقتصادي غير المتوازن (UNEVEN ECONOMIC DEVELOPMENT)

يدرس معيار النمو الاقتصادي غير المتوازن المظالم ضمن الاقتصاد الواحد بغض النظر عن الأداء الحالي للاقتصاد. على سبيل المثال يعاين المؤشر الظلم الذي يلحق بمجموعة من الأشخاص (كمجموعة عرقية، إثنية، دينية أو غيرها) أو الظلم الناجم عن التعليم أو الوضع الاقتصادي أو المنطقة (على غرار الانقسام بين المناطق المدنية والمناطق الريفية).

---

١ متوافر على شبكة الإنترنت، https://foreignpolicy.com/the-magazine، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١١/١٠.

ولا يعاين المؤشر الظلم القائم فحسب بل يعاين أيضاً مفاهيم الظلم مع الاعتراف بأن التفاوت الاقتصادي يمكن أن يزيد من المظالم تماماً مثل الظلم الحقيقي كما يمكن أن يعزز التوترات بين المكونات المجتمعية أو الكلام المتسم بتأييد لقوميات. وبالإضافة إلى قياس التفاوت الاقتصادي يأخذ المؤشر في عين الاعتبار أيضاً الفرص المتاحة أمام المجموعات من أجل تحسين أوضاعها الاقتصادية من خلال الحصول على الوظائف والاستفادة من التعليم أو التدريب لاستلام وظائف بحيث أنه حتى في حال كان هناك تفاوت اقتصادي يمكننا أن نعرف الى أي حد أصبح هذا التفاوت هيكلياً.

سادساً– معيار هجرة الأدمغة (HUMAN FLIGHT AND BRAIN DRAIN)

يعاين معيار هجرة الأدمغة الأثر الاقتصادي للنزوح البشري (لأسباب سياسية أو اقتصادية) وتبعات هذا النزوح على نمو البلاد. من جهة قد يتضمن هذا الأمر الهجرة الطوعية لأفراد الطبقة الوسطى وبالأخص الفئات الاقتصادية المنتجة من الشعب مثل المتعهدين أو العمّال المهرة كالأطباء بسبب التدهور الاقتصادي في بلداتهم والأمل بإيجاد فرص أفضل في الخارج. من جهة أخرى، قد يتضمّن ذلك النزوح القصري لأشخاص محترفين أو مثقفين يهربون من بلادهم بسبب الاضطهاد أو القمع وخاصة بسبب الأثر الاقتصادي للنزوح على اقتصاد البلاد من خلال خسارة اليد العاملة المنتجة والتي تتمتع بالمهارات.

سابعاً– معيار شرعية الدولة (STATE LEGITIMACY)

يعاين معيار شرعية[1] الدولة انفتاح الحكومة وتمثيلها للشعب كما يعاين علاقتها مع مواطنيها. ويحلل المؤشر مستوى ثقة الشعب بمؤسسات الدولة كما يعالج ويقيّم التأثيرات حيث تغيب تلك الثقة ويتمظهر ذلك من خلال التظاهرات الشعبية الحاشدة والعصيان المدني المستدام أو بروز حركات التمرّد المسلحة. ورغم أن مؤشر شرعية الدولة لا يظهر بالضرورة ما إذا كان الحكم في البلاد ديموقراطياً ولكنه يعاين بالتأكيد نزاهة الانتخابات حيث تقام (مثل الانتخابات التي تشكو من عيوب أو الانتخابات التي تواجه مقاطعة شعبية)

١ الشَّرعيَّة الدُّوليَّة: (القانون) المرجعيَّة القانونيَّة التي نالت توافقًا عالميًّا مثل مبادئ القانون الدَّوليّ والاتفاقيّات العالميّة.

وطبيعة انتقال السلطة السياسية والأماكن التي تشكو من غياب الانتخابات الديمقراطية ومستوى تمثيل الحكومة للفئات الشعبية التي تحكمها. يأخذ المؤشر في عين الاعتبار مدى انفتاح الحكومة وخاصة انفتاح النخبة الحاكمة على الشفافية والمحاسبة والتمثيل السياسي أو بشكل معكوس مستويات الفساد والاستغلال والتهميش والاضطهاد أو إقصاء المجموعات المعارضة. ويدرس المؤشر أيضاً قدرة الدولة على ممارسة وظائفها الأساسية التي تظهر ثقة الشعب بحكومته ومؤسسات دولته مثل القدرة على جباية الضرائب.

ثامناً– معيار الخدمات العامة (PUBLIC SERVICES)

يتناول معيار الخدمات العامة وجود الوظائف الأساسية للدولة التي تقدم الخدمات للشعب. من جهة قد يتضمن هذا الأمر توفير الخدمات الضرورية مثل الصحة والتعليم والمياه ومنع تفشي الأمراض والبنية التحتية للنقل والكهرباء والطاقة والإنترنت والتواصل. من جهة أخرى قد يتضمن قدرة الدولة على حماية مواطنيها من الإرهاب والعنف من خلال عمليات ضبط الأمن الفعالة. والأكثر من ذلك في خال توفر الوظائف الأساسية والخدمات التي تقدمها الدولة يعاين المؤشر ما إذا كانت الدولة تخدم بشكل ضيق النخب الحاكمة مثل الوكالات الأمنية وطاقم العمل الرئاسي والمصرف المركزي أو المناصب الدبلوماسية في حسن تفشل الدولة بتقديم مستويات موازية من الخدمات للفئات الشعبية – مثل سكان المدن وسكان الأرياف. ويدرس المؤشر أيضاً مستوى البنية التحتية وصيانتها إلى درجة أن غيابها يؤثر سلباً على النمو الفعلي أو المحتمل للبلاد.

تاسعاً– معيار حقوق الإنسان وحكم القانون (HUMAN RIGHTS AND RULE OF LAW)

يعاين معيار حقوق الإنسان وحكم القانون العلامة بين الدولة وشعبها بحيث تكون حقوق الإنسان الإنسانية محمية والحريات محترمة. ويدرس المؤشر ما إذا كانت هناك اعتداءات واسعة الانتشار تطال الحقوق القانونية والسياسية والاجتماعية بما في ذلك الأفراد والمجموعات والمؤسسات (مثل المضايقات التي تطال الجسم الصحافي وتسييس القضاء واستخدام العسكر في داخل البلاد لغايات سياسية وقمع الخصوم السياسيين). ويدري المؤشر أيضاً اندلاع أعمال العنف ذات الدوافع السياسية التي ترتكب ضد المدنيين.

ويدرس هذا المؤشر أيضاً عامل مثل الحرمان من الأوامر القضائية الواجبة الإنفاذ المتماشية مع المعايير العالمية والممارسات تجاه السجناء السياسيين أو المنشقين أو ما إذا كانت هناك ممارسات استبدادية حيث يتم تعليق عمل المؤسسات الدستورية والديمقراطية أو التلاعب بها.

عاشراً- معيار الضغوط الديموغرافية (DEMOGRAPHIC PRESSURES)

يعين هذا المعيار الضغوط التي تتعرض لها الدولة من الشعب أو من البيئة المحيطة بها. مثلاً يقيس المؤشر الضغوط التي يمارسها الشعب في ما يتعلق بتوفر الطعام وإمكانية الحصول على مياه نظيفة وغيرها من الموارد الحياتية الأساسية أو الصحة مثل تفشي الأمراض والأوبئة. يدرس المؤشر المميزات الديمغرافية مثل الضغوط الناجمة عن ارتفاع نسب النمو السكاني أو التوزيع السكاني غير الصحيح مثل ارتفاع نسب الفئات الشابة أو النسب المتباعدة بشكل حاد للنمو السكاني بين المجموعات المجتمعية المتنافسة والاعتراف بأن مثل هذه التأثيرات قد يكون لهل أثر إجتماعي وإقتصادي وسياسي عميق.

وبغض النظر عن العوامل السكانية، يأخذ المؤشر في عين الاعتبار الضغوط الناجمة عم الكوارث الطبيعية (مثل الأعاصير والهزات الأرضية والفياضانات أو الجفاف) والضغوط التي يتعرض لها الشعب جراء المخاطر البيئية.

حادي عشر- معيار اللاجئين والنازحين (REFUGEES AND IDPs)

يقيس معيار اللاجئين والنازحين الضغوط التي تتعرض لها الدولة بسبب النزوح القسري لمجموعات مجتمعية كبيرة كنتيجة لأسباب إجتماعية أو سياسية أو بيئية. ويقيس هذا المؤشر مستويات النزوح داخل البلاد إضافة إلى قياس نسب تدفق اللاجئين إلى بلدات أخرى.

ويقيس المؤشر أعداد اللاجئين الوافدين إلى بلدان اللجوء مع الاعتراف بأن تدفق مجموعات اللاجئين يمكن أن يفرض ضغوطاً إضافية على الخدمات العامة ويمكن أن ينتج عنه أحياناً تحديات إنسانية وأمنية على الدولة التي تتلقى اللاجئين إذا كانت الدولة المعنية لا تتمتع بقدرة على استيعاب هذه المجموعات والموارد المناسبة. ويقيس المؤشر أيضاً عدد الأشخاص النازحين واللاجئين في بلد الأصل ما يؤشر إلى حصول

ضغوط داخلية على الدولة نتيجة لأعمال العنف أو لعوامل أخرى مثل تفشي الأوبئة. من الممكن معاينة هذه الإجراءات في إطار مسار النمو السكاني (لكل فرد) مع الاعتراف بأن بعض النازحين أو اللاجئين ربما كانوا نازحين أو لاجئين لفترات طويلة من الزمن.

ثاني عشر– معيار التدخل الخارجي (EXTERNAL INTERVENTION)

يعاين معيار التدخل الخارجي تأثير العناصر الخارجية على عمل الدولة وبخاصة في المجالين الأمني والاقتصادي. من جهة، يركز التدخل الخارجي على الجوانب الأمنية لعمل العناصر الخارجية سواء كان ذلك بشكل مقنّع أو علني في الشؤون الداخلية للدولة عبر التأثير على الحكومات والجيوش والوكالات الاستخباراتية بشكل يؤدي إلى حصول اختلال في موازين القوى في الدولة.

من جهة أخرى، يركز التدخل الخارجي أيضاً على عمل العناصر الخارجية بما في ذلك المنظمات المتعددة الأطراف من خلال القروض الضخمة ومشاريع التنمية أو المساعدات الأجنبية مثل دعم الموازنة والتحكم بالإنفاق أو إدارة السياسة الاقتصادية للدولة الأمر الذي يؤدي إلى حصول نوع من التبعية الاقتصادية. ويأخذ مؤشر التدخل الخارجي في الاعتبار أيضاً التدخلات الإنسانية مثل عمليات نشر قوات السلام الدولية.

إذن، بعد دراسة المؤشرات الأساسية التي تظهر فشل الدولة في أداء وظائفها، وتحديد المعايير المعتمدة لإصدار هذه التصنيفات، لا بد من دراسة واقع الدولة الليبية، وهي إحدى الدول الموصومة بالفشل، عبر إظهار التحديات والمشكلات التي تعاني منها الدولة والمجتمع الليبي خلال حقبتين أساسيتين وهما: حقبة ما قبل القذافي وحقبة ما بعده، لإجراء مقاربة لواقع هذه الدولة في إطار المعايير المعتمدة للتصنيف عالمياً.

القسم الثاني: الواقع الليبي في إطار معايير تصنيف الدول الفاشلة

مثّلت الثورات العربية الأملَ في إحداث التغيير ونجاة الدول العربية من فخ الدول الفاشلة، خاصةً بعد سقوط الأنظمة الديكتاتورية، إلا أن التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها دول الثورات عقب سقوط أنظمتها الديكتاتورية، وتفشي عدم الاستقرار والأمن، أدت إلى أن يُصنِّف مقياسُ الدول الفاشلة الذي تُصدره مجلة "السياسة الخارجية" و"صندوق السلام" ما بين عام ٢٠١٠و ٢٠١٥ بعضَ تلك الدول على أنها دول فاشلة وتأتي في مقدمة المقياس سوريا تليها اليمن ثم ليبيا وبعدها تونس وأخيراً مصر وفقاً للجدول الذي وضعته المجلة المذكورة.[١]

على سبيل المثال، فقد صنف مؤشرُ الدول الفاشلة لعام ٢٠١٥ سوريا ضمن أعلى عشر دول تواجه إنذارًا شديدًا بانهيار الدولة؛ حيث تقدم وضع سوريا على المؤشر ٦ نقاط عن العام السابق، وهو ما يعكس استمرار تدهور الأوضاع السورية في جميع مؤشراتها منذ عام ٢٠١١، وفي ضوء ما وصلت إليه الأوضاع الأمنية في سوريا، واتساع بؤر الصراع؛ تزايدت أعداد اللاجئين إلى دول الجوار (لبنان، تركيا، الأردن، العراق، مصر ودول شمال إفريقيا)، حيث بلغ عدد اللاجئين السوريين المسجلين حوالي ٣,٩٦ ملايين لاجئ، ولا يزال هناك ما يقدر بـ٩ ملايين سوري في حاجة للمساعدة داخل الأراضي السورية.

كذلك، تقدمت اليمن على مؤشر الدول الفاشلة بـ٣ نقاط ليصبح ترتيبها ضمن أعلى عشر دول فاشلة في تقرير ٢٠١٥. ويُرجِعُ الباحثون ذلك للاضطرابات السياسية والاجتماعية التي تشهدها البلاد إثر حركة

---

١ فيما يلي عرض لوضع دول الثورات العربية على مقياس الدول الفاشلة لعام ٢٠١٥.

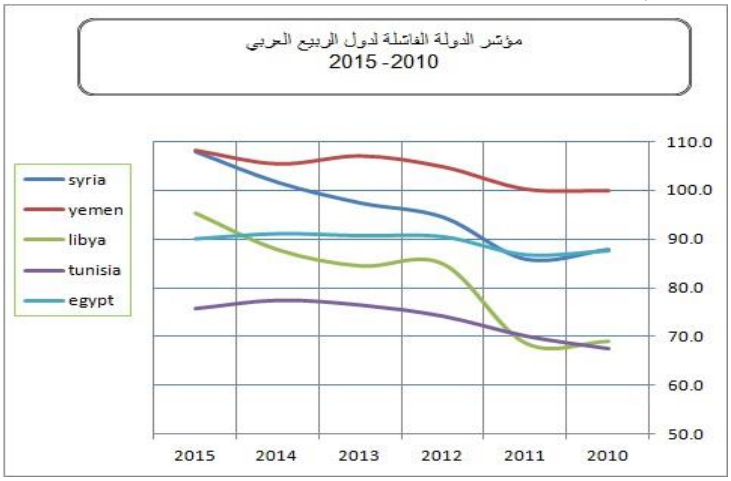

الحوثيين في أغسطس ٢٠١٤ ومحاولة الاستيلاء على السلطة. كما رصد التقرير سوء توزيع الثروة جغرافيًّا، ويُدلل على ذلك بقرار الحكومة اليمنية بإزالة الدعم عن المحروقات النفطية في المحافظات الفقيرة، مما دفع العديد من الأفراد إلى الخروج للتظاهر، فضلا عن اتساع فجوة التنمية بين الطبقات المجتمعية المختلفة.

أما ليبيا، فهي تعاني الكثير من الأزمات والمشاكل على مختلف الصعد، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً واجتماعياً، وهي لا زالت تواجه هذه المشاكل بخاصة بعد سقوط القذافي ودخول الدولة في حالة من التشرذم والفوضى، إذ أصبح الوضع في ليبيا كارثياً وانعكس بدوره على دول الجوار العربية منها ودول القارة الأوروبية. لذا في هذا القسم سيتم تسليط الضوء على الحالة الليبية ودراستها لتحديد أبرز معالم فشل الدولة في أداء وظائفها وفقاً للمعايير الأساسية المعتمدة للتصنيف من قبل المؤسسات الدولية، بحيث يقسم إلى فصلين، الأول في مرحلة قبل الربيع العربي والثاني في المرحلة اللاحقة لسقوط القذافي والأزمات التي تواجهها.

الفصل الأول: ليبيا قبل الربيع العربي

يوضح تقرير "مؤشر الدول الفاشلة" لعام ٢٠١٥ استمرار تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الليبية منذ اندلاع ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١ لتحتل المرتبة الـ٥٠ من أصل ١٧٧ دولة بعد أن كانت بالمرتبة الـ١١١، وذلك وفقًا لتقرير ٢٠١٢ .

فقد رصد مؤشر عام ٢٠١٣ تقدمًا طفيفًا لتحتل ليبيا المرتبة الـ٥٤؛ حيث بدأت بتفعيل إجراءات سياسية من شأنها تحقيق الاستقرار، بدايةً بانتخاب مجلس وطني انتقالي، وضع إعلانًا دستوريًّا يُوضح خارطة الطريق لمرحلة التحول الديمقراطي الليبي تبدأ بالاستحقاق البرلماني، إلا أنها لم تحافظ على ما حققته من خارطة الطريق، حيث ارتفع المؤشر سريعًا خلال عامي ٢٠١٤-٢٠١٥ بما يقدر بـ ١٠ نقاط لتصبح بالمرتبة الـ٢٥ .

ويُرجع العديدُ من الخبراء التقدم الذي شهدته ليبيا في مؤشر الدول الفاشلة إلى النظام القبلي والإثني الذي خلّفه نظام القذافي، وما نتج عنه فيما بعد من تناحر التيارات السياسية المختلفة على السلطة، وما تبع هذه

الصراعات من زيادة عدد النازحين من مناطق الاقتتال إلى المناطق الأقل تهديدًا، فضلا عن النزوح للدول المجاورة، كذلك خلف الصراع السياسي تدهورًا بالأوضاع الاقتصادية والمالية؛ حيث ارتفع العجز في ميزان المدفوعات ليصل إلى ٣,٤ مليارات دولار عام ٢٠١٤، خاصةً بعد استهداف قطاع النفط من قبل الميلشيات المسلحة.

ومن أجل تحديد معالم الفشل في ليبيا، لا بد من دراسة معمقة لواقع الدولة الليبية على الصعيد الاجتماعي والسياسي والأمني والاقتصادي ما قبل وخلال حقبة حكم القذافي وبعدها.

المبحث الأول: ليبيا قبيل القذافي

ليبيا هي بلد المتناقضات، فهي بلد شاسع المساحة، صحراوي، غني بمصادر الطاقة من نفط الأكثر جودة في العالم وغاز طبيعي، غير أنّها تظلّ دولة غير متطورة إقتصادياً وتقنياً وتعليمياً وفكرياً. تلك هي أهم المتناقضات التي تعيشها ليبيا وهي تركة أكثر من أربعين سنة من حكم العقيد معمر القذافي[١]، بالإضافة إلى رواسب الاستعمار الإيطالي طوال سنين عديدة.

المطلب الأول: النفط في ليبيا

تعود الدلالات الأولى على وجود النفط في ليبيا إلى سنة ١٩١٤، وتأكّدت في ١٩٢٨ و١٩٣٤، وكادت "الشركة الإيطالية العامة" للنفط تستخرجه لولا إندلاع الحرب العالمية الأولى. في ١٩٤٧، أكّدت تقارير خبراء شركة " ستاندارد جرسي" وجود كميات كبيرة من النّفط. إلّا أنّ تلك الشركة أخفت ذلك الأمر إلى أن يتّضح المستقبل السياسي لليبيا.

لم تكن تملك ليبيا، عندما نالت استقلالها سنة ١٩٥١، أي مصادر للإيرادات، باستثناء مواقع القواعد الأمريكية والبريطانية. ولم تكن توجد في ليبيا آنذاك أي صناعة أو تجارة، رغم أنّ البلاد ظلّت تعتمد على التجارة على مدى قرون من الزمن. فتقدّمت شركات بطلب التنقيب والبحث. وفي ١٩٥٥ تشكّلت لجنة للنفط

١ السفير، ذاكرة عربية للقرن ٢٠٠٠-١٩٠٠، ١١١١٢٠٠٠، ص ٢١٩.

منحت الإمتيازات لعدد كبير من الشركات، وأخذت المنافسة تتصاعد فيما بينها، نظراً إلى الأرباح التي كان يوفّرها النفط الليبي بالمقارنة مع نفط الشرق الأوسط وغيره من البلدان.[١]

استمّر النّفط تحت تأثير الشركات الاحتكارية إلى أن قامت ثورة الفاتح في أيلول ١٩٦٩، فأعادت النظر في التشريعات النفطية السابقة وصدر القانون رقم ٢٤ في آذار ١٩٧٠ الذي يقضي بتحويل" المؤسَّسة الليبيَّة العامة للنفط"، التي تأسّست في ١٩٦٨، إلى "المؤسسة الوطنية للنفط" للاهتمام بالثروة النفطية.

بدأت تلك المؤسسة بإعادة النظر في السياسة النفطية السابقة، فوضعت سياسة لتحديد الإنتاج للمحافظة على الثروة الوطنية النفطية، وجعلت من ليبيا، خلال سنة واحدة، تحتلّ المرتبة الخامسة من حيث الإنتاج والمرتبة الثالثة من حيث التصدير. غير أنّها تراجعت لتحتّل الآن المرتبة السابعة عشرة عالمياً، جرّاء فشل نظام العقيد القذافي في بناء قاعدة اقتصادية متنوعة، حيث أنّ أكثر من ٩٠% من موارد البلاد المالية متأتية من الإيرادات النفطية.

المطلب الثاني: القبائل الليبية في زمن السنوسية ونشوء الجمهورية عقب ثورة الفاتح

تعود أصول القبائل الليبية إلى العرب والأمازيغ حيث ينقسم العرب إلى أربعة فروع وهم قبائل المرابطة من أحفاد الأمير إدريس الأكبر ويتمركزون في المدن والقرى، وقبائل الفواتير من أولاد الشيخ سيدي عبدالسلام الأسمر والعائلة السنوسية، وقبائل بنو هلال التي دخلت لليبيا في عهد الدولة الفاطمية في شرق ليبيا وغربها، وقبائل بنو سليم المنتشرون في وسط وشرق ليبيا في مدينة البيضاء والمرج والجبل الأخضر. أماالأمازيغ فينقسمون إلى فرعين قبائل مداغيس ويعيش أغلبهم في النصف الشرقي لليبيا وقبائل البرنس ويقطنون في النصف الغربي منها.

عرفت ليبيا ١٤٠ قبيلة ومجموعات عائلية لها امتدادات جغرافية عبر الحدود. لكن عدد القبائل الكبيرة التي كان لها تأثير فعلي على الحياة السياسية، عددها لم يكن يتجاوز ٣٠ قبيلة وتكتلاً عائلياً. شارك أغلبها في

---

١ مسعود الخوند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، الجزء الثامن عشر، لوكسمبرغ– مصر، ص٤٢.

زمن السنوسية ونظراً لطبيعة التحوّلات في المنطقة والتغيرات التي مّرت بها خارطة القبائل الليبية نرى وجوب ذكر أهمها ولو باختصار لكي ندرسها في إطار تطوّرها وتفاعلها التاريخي.

التبو: هم سكان واحات الجنوب الشرقي والغربي الليبي في مناطق القطرون وتجرهي ومرزق وأم الأرانب والكفرة.

الكراغلة: هم ينقسمون إلى أربعة أقسام وهي: تركمان، أكراد، شركس، ألبان وهم منتشرون في المدن الساحلية أما الأغلبية العظمى فهي في مدينة مصراتة وطرابلس وغريان الكوارغلية في الزاوية وأقليات في بنغازي.[1]

الأشراف: تتمركز في مدينة "ودان "و"زويلة" و "القطرون" و" زليتن " وهم منتشرون أيضاً في معظم أنحاء ليبيا.

السادة الفواتير والسادة أولاد الشيخ سيدي عبد السلام الأسمر: تتمركز في مدينة زليطن الموطن الأصلي وفي أغلب مدن ليبيا.

أولاد حضير: تتمركز في مدينه سبها جنوب ليبيا في منطقة الجديد.

أولاد الزين: تتمركز في أوباري في منطقة الأبيض غرب مدينة سبها.

ورفلة: وتتمركز هذه القبيلة بمنطقة بني وليد والجنوب الشرقي للعاصمة طرابلس, كما يعيش عدد من أفرادها بمناطق بنغازي وسرت.

القذاذفة: هي القبيلة التي ينحدر منها معمر القذافي وتتمركز بمنطقتي سبها في وسط البلاد وسرت على شاطئ المتوسط غرب طرابلس, وتعتبر هذه القبيلة الأكثر تسليحاً بين القبائل الليبية، وكان يعول عليها القذافي في حمايته وحماية أسرته.

المقارحة: تتمركز هذه القبيلة بمنطقة الشويرف وقيرة بوادي الشاطئ في الوسط الغربي لليبيا وينحدر منها عبد السلام جلود الرجل الثاني في النظام الليبي الذي أبعده القذافي عام ١٩٩٣، وكذلك عبد الله السنوسي الرجل الثاني في نظام القذافي، وعبد الباسط المقرحي المتهم في قضية لوكربي الذي أطلق سراحه في صفقة أثارت الكثير من الجدل، وكانت هذه القبيلة أيضا تعتبر من أكثر القبائل الليبية تسليحاً.

١خليفة محمد التليسي، **سكان ليبيا**، الجزء الأول، الدار العربية للكتاب، سنة ١٩٦٨، ص٣٣.

ترهونة: تضم عدداً كبيراً من القبائل الفرعية يقدرها البعض بنحو ٦٠ قبيلة، وتتمركز في منطقة ترهونة في الجنوب الغربي لطرابلس. أخذت اسمها من أولاد ترهون الذين ينتمون للسكان الأصليين الأمازيغ ويسكنون بالمنطقة, وينتمي إلى هذه القبيلة قطاع واسع من القوات المسلحة الليبية التي وقفت فيما بعد مع القدافي.

ورشفانة: تعتبر أحد أكبر وأعرق القبائل، وهي تتمركز في ضواحي طرابلس، ونظرا لموقعها الجغرافي تعتبر ورشفانة قبيلة حضرية مدنية.

زناتة: هي قبيلة أمازيغية كبيرة تنتشر في مختلف دول شمال أفريقيا، وتتركز في مناطق متفرقة من الساحل وبعضها في تونس.

الطوارق: هي قبيلة أمازيغية تقطن الصحراء الكبرى وتتوزع بين عدة دول أفريقية منها ليبيا حيث تتركز في مدينة غات بأقصى الجنوب.

العواقير: هي من القبائل العريقة في ليبيا من قبائل الجبارنة،السعادي،هي صاحبة النفوذ في الشرق الليبي عامة وبنغازي خاصةً.

المنفة: هي قبائل تعيش في أقصى الشرق الليبي، قبيلة عربية من المرابطين ينحدر أفرادها من المرابط الوالي الصالح مناف الذي استوطن بعد الفتح الإسلامي منطقة دفنة ومنها شيخ الشهداء عمر المختار.[١]

أولاد سليمان: هي قبيلة عربية تتواجد في المغرب وموريتانيا والجزائر وتونس ومصر، جاءت إلى مصر من جزيرة العرب أيام الدولة الفاطمية، وهي قبيلة معادية لنظام القذافي وتتواجد في مناطق مختلفة في ليبيا ، في فزان وهراوة وشرق ليبيا بين المرج والبيضا والخمس بالغرب والقرة بوللي وترهونة وحتى في تشاد والنيجر. قاومت الإحتلال التركي والإحتلال الإيطالي.

العبيدات والبراعصة والمسامير: هي قبائل تعيش في أقصى الشرق الليبي بمنطقة الجبل الأخضر ومنها وزير الداخلية عبدالفتاح يونس العبيدي الذي اغتيل خلال أحداث "ثورة ١٧ فبراير".[٢]

١خليفة محمد التليسي، م. س، ص ٢٤-٢٥ ص ٥٤-٥٥ ص١١٠.

٢خليفة محمد التليسي، م. ن، ص ٥٧.

أما في ١ أيلول عام ١٩٦٩ فقد جرى انقلاب عسكري، عرف لاحقا" باسم "ثورة الفاتح من أيلول، ليقوّض حكم المملكة الليبية ويعلن نشوء الجمهوريّة العربيّة الليبيّة. حيث تشكَّلت حركة "الضبّاط الوحدويين الأحرار" في الجيش الليبي، في جوٍّ شعبي حماسي بعد انتشار أفكار الأحزاب والحركات القوميّة، خصوصاً بسبب الحركة الناصرية التي انتشرت بشكل واسع في صفوف الشعب الليبي. قامت هذه الحركة، بقيادة الملازم أول معمر القذافي، بالزحف على مدينة بنغازي لإطاحة النّظام الملكي فاحتلّت مبنى الإذاعة وحاصرت القصر الملكي واستولت أخيراً على السلطة.[١]

نجحت الحركة في انتزاع السلطة من إدريس الأول دون إراقة دماء وأعلنت قيام "الجمهورية العربية الليبية" على أساس شعارات "الحرية، الإشتراكية، الوحدة" وتشكّل "مجلس قيادة الثورة" من ١٢ ضابطاً صغيراً، فعيّن في بداية الأمر حكومة مدنية، برئاسة الدكتور محمود المغربي، تعنى بشؤون النفط. وكان لا بدَ من أن يُمنح معمر رتبة أعلى. فأعطي رتبة عقيد وهكذا إنتقل دفعة واحدة من ملازم أول الى عقيد.

لم تدم حكومة المغربي طويلاً، حيث إعتقل الضابطان العضوان فيها لمحاولتهما القيام بإنقلاب في ١٠ كانون الأول ١٩٦٩ وبعد ذلك أعلن عن تركيز كل السلطات التشريعية والتنفيذية بيد "مجلس قيادة الثورة"، وعيِن العقيد معمر القذافي الذي كان يترأس ذاك المجلس رئيساً للوزراء وقائداً عاماً للقوات المسلَحة. بدأت "قيادة الثورة" ممارسة سلطاتها مستنيرة بتجربة الرئيس المصري جمال عبد الناصر.

المطلب الثالث: الجذور القبلية لمعمر القذافي

معمر القذافي المعروف باسم العقيد القذافي. كان سياسياً وثورياً ليبياً. حكم ليبيا لأكثر من ٤٢ سنة. وصل القذافي إلى السلطة في انقلاب عسكري خلع به الملك إدريس ملك المملكة الليبية في العام ١٩٦٩، ونصّب نفسه "قائداً للثورة" وظل رئيساً لمجلس قيادتها حتى عام ١٩٧٧، عندما تنحّى رسمياً من رئاسة مجلسها. في عام ٢٠٠٨ عُقد إجتماع لزعماء أفريقيا ومُنح لقب "ملك ملوك أفريقيا" ومدافعاً رئيسياً عن الولايات المتحدة الأفريقية، وشغل منصب رئيس الإتحاد الأفريقي الفترة من٢ شباط ٢٠٠٩ إلى ٣١ كانون الثاني٢٠١٠.[٢]

---

١ مسعود الخوند، م. س، ص٤٤.

٢ يوسف محمد جمعة الصواني، **ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠١٣، ص ١٣٦.

استبدل القذافي الدستور الليبي لعام ١٩٥١ بقوانين، استناداً إلى عقيدة سياسيَّة سُمِّيت ب "النظرية العالمية الثالثة"، التي نشرت في الكتاب الأخضر. فكان الرجل المستبد في ليبيا أو الغوغائي، على الرغم من إنكار الحكومة الليبية، في البداية، من أن ليس له أي سلطة فيها.

حصل القذافي في نهاية الثمانينات، على أسلحة كيميائية، ما جعل ليبيا تحت حكمه توصف بدولة منبوذة، ما حدا دولاً من جميع أنحاء العالم بفرض العقوبات عليها. بعد ستة أيام من إلقاء القبض على الرئيس العراقي السابق صدام حسين في عام ٢٠٠٣ من قبل الولايات المتحدة، خاف القذافي أن يلقَ نفس المصير، فرحّب وقتها بفريق عمليات التفتيش للتحقّق من برامج أسلحة الدمار الشامل في طرابلس والتأكّد من خلوّها في البلاد والإلتزام بالقوانين الدولية.[١]

يُعدّ معمر القذافي أطول حاكم غير ملكيٍّ من حيث مدة الحُكم في تاريخ العالم أجمع، وأطول حاكم في تاريخ ليبيا منذ أن أصبحت ولاية عثمانية عامَ ١٥٥١، لكنّه معَ ذلك يَعتبر أنّه ليسَ حاكماً ولا يَملك أيَّ منصب، إنما "قائداً وزعيماً" فيما يَحكم الشعب نفسه بنفسه ولكن الواقع يشير إلى أنّه كرّس كل الصلاحيات والمسؤوليات في يديه.

أدخل القذافي، للمرة الأولى، القومية العربية السائدة في العالم العربي من خلال الصحف والبرامج الإذاعية، وأبرزها إذاعة صوت العرب ومقرّها القاهرة. شهد ونشأ القذافي أحداثا هامة هزَّت العالم العربي، بما في ذلك الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨، والثورة المصرية العام ١٩٥٢، وأزمة السويس في العام ١٩٥٦، وتأسيس إتحاد قصير الأجل ألا وهي الجمهورية العربية المتّحدة بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦١.

صبّ القذافي اهتماماً ونشاطاً ملحوظاً في المجالات السياسية والتغييرات التي يجري تنفيذها في جمهورية مصر العربية تحت رئاسة جمال عبد الناصر ١٩٥٦. من خلال الدعوة إلى القومية العربية والإنتقال من الرأسمالية إلى الإشتراكية. مثل هذه الأفكار استوحاها القذافي وتأثر بها، وكان يرى في ناصر البطل القومي. تورّط القذافي بنشاطات سياسية، وأصبح زعيماً طلابياً في ال١٤ من عمره. وساعد في تنظيم مظاهرات ضدّ تفكك الروابط بين مصروسوريا وتوزيع ملصقات تنتقد النظام الملكي.

---

١ المرجع السابق ، ص ١٤٠.

أثارت أفكاره الكثير من الجدل داخل وخارج ليبيا، خاصة بعد استفراده بالقرار في البلاد لمدة طويلة، واتهامه مع عائلته بتهم الفساد وهدر مقدرات البلاد لسنين طوال وقمع الحريات العامة، بالرغم ممّا أعلنه من فكر جماهيري بالمشاركة بالسلطة. بنى نظاماً فريداً في العالم على الإطلاق، ليس بالجمهوري ولا بالملكي وإنّما هو مزيج من أنظمة قديمة وحديثة. كان القذافي إنساناً غريبَ الأطوار بشكل عام، وكثيراً ما كان يُحاول الخروج عن المُعتاد في أفكاره، فكان يُلقب نفسه بـ"ملك ملوك إفريقيا".[١]

اعتمد نظام القذافي على التدخّل في الشأن القبلي لتعميقه وتجذُره أكثر في السياسة المحلية ، من خلال الإمساك بمفاصل قضاياها الساخنة. كان يخصّ بعض القبائل بزيارات خاصة، حتى القبائل التي أظهر بعض أبنائها عصياناً له، في شكل محاولات انقلابية أو أعمال سياسية. واستطاع أن يوجد من أبنائها من يقوم على تنفيذ أحكام شعبية، من الإعدام في الساحات العامة، إلى التبرؤ والحرمان من الحقوق المدنية،معتمداً مبدأ فرِّق تسد. بالنسبة له، إنّ مصطلح الوطن لا يعني ليبيا بقدر ما يعني البقعة الجغرافية التي تعيش عليها القبيلة وتمتدّ سيطرته عليها.

فقد أقدم العقيد القذافي في نزوة سياسية على فتح أبواب بلاده أمام المهاجرين الأفارقة في تسعينيات القرن الماضي عندما كانت ليبيا ترزح تحت العقوبات على خلفية قضية لوكربي، ووصل به الأمر إلى حدّ منح الجنسية الليبية. ما أثار موجة من الكراهية الموجَّهة ضد المهاجرين القادمين من جنوب الصحراء، وهذا ما يفسِّر أحداث العنف التي شهدتها البلاد سنة ٢٠٠٠ على وجه الخصوص.

المبحث الثاني: ليبيا في عهد القذافي

حاول القذافي العمل على الوحدة العربية وباءت كل محاولاته الاندماجية بالفشل في توحيد ليبيا مع مصر وتونس. كما واستحدث تاريخاً خاصاً بدولته يخالف ما تعارف عليه المسلمون منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب، حيث رأى القذافي أن يؤرخ بدءاً من وفاة النبي وليس من الهجرة النبوية، فألغى التقويم الهجريَّ في ليبيا واعتمدَ تقويماً شمسياً جديداً، يَعتمد تسميات خاصة للأشهر مُختلفة عن سائر التقاويم الأخرى.

---

١ يوسف محمد جمعة الصواني، م. س، ص ١٤٦.

وأمَّم مجلس قيادة الثورة المصارف، وأنشأ محكمة ثورية لمحاكمة أركان العهد، كما أصدر عدّة قرارات ضدّ كل محاولة تُعرِّض النظام الجديد للخطر. وقام بمفاوضات مع المسؤولين لإجلاء القواعد الأمريكية والإنكليزية عن ليبيا. كما أخذت قيادة الثورة على عاتقها رسم سياسة جديدة للنفط بهدف سيطرة البلاد على زمام أمورها النفطية. قام بإلغاء الدستور الليبي لتظلّ البلاد بلا دستور ينظّمها طوال فترة حكمه. وشلَّ الحياة السياسية التي كانت قائمة، بما فيها الأحزاب والمنظّمات والجمعيات والصحافة الحرة.[١]

واجه حكم العقيد القذافي أخطر تحدياته عام ١٩٩٣ عندما قاد مجموعة من ضباط الجيش من قبيلة ورفلة أكبر قبائل ليبيا محاولة إنقلابية كان على رأسها العقيد رمضان العيهوري ومحمد بشير ومفتاح قروم، إلّا أنّ المحاولة فشلت ما دفع بالعقيد القذافي إلى شن حملة إنتقام واسعة على أبناء ورفلة طالت عدداً كبيراً منهم، وحرم مدينتهم بني وليد من مياه النهر الصناعي، وأقصى أغلب أبنائها عن أية مناصب قيادية. وأسر الذين شاركوا في المحاولة الإنقلابية، إذ هدمت بيوتهم وصودرت ممتلكاتهم وهُجّرت عائلاتهم.

بدأت الاحتجاجات ضدّ حكمه، في شباط ٢٠١١، في أعقاب الثورات العربية في مصر وتونس. تصاعد هذا التوتّر إلى الانتفاضة في جميع أنحاء ليبيا، وأدَّى قمع تلك المظاهرات إلى تشكيل حكومة للمعارضة في مدينة بنغازي، وسميت ب "المجلس الوطني الانتقالي". وأدّت هذه الخطوة إلى نشوب الحرب الأهلية الليبية، والتي عجّلت للتدخّل العسكري من قبل قوات التحالف بقيادة حلف شمال الأطلسي لفرض تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٣، الذي يدعو إلى إقامة منطقة حظر طيران وحماية المدنيين.[٢]

تمَّ تجميد أصول القذافي وعائلته، وأصدرت المحكمة الجنائية الدولية والإنتربول مذكّرات توقيف بحقّه في ٢٧ حزيران من العام نفسه وبحقّ ابنه سيف الإسلام، ورئيس المخابرات عبد الله السنوسي، بأحكام تتعلّق بارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية. وخسر القذافي وقواته معركة طرابلس في آب ٢٠١١. حجز المجلس الانتقالي مقعده في الأمم المتّحدة، ليحلّ محلّ حكم القذافي في أيلول ٢٠١١.

احتفظ القذافي بالسيطرة على أجزاء من ليبيا، وعلى الأخص في مدينة سرت، وطرابلس وورفلة وهي المدينة التي افترض لجوؤه إليها. على الرغم من أن قوات القذافي أحكمت سيطرتها في بداية معركة سرت ضدّ

---

١ المرجع السابق، ص ١١٠.

٢ عبد الرحمن شلقم، **أشخاص حول القذافي**، دار الفرجاني للنشر والتوزيع ودار مدارك للنشر، كانون الثاني ٢٠١٢، ص ٩٨.

هجمات قصف حلف شمال الأطلسي، إلّا أنّ القذافي اعتقل على قيد الحياة على أيدي أفراد من جيش التحرير الوطني وقتل. فانتهت بذلك فترة حكمه التي امتّدت لاثنين وأربعين عاماً.[١]

إتُهم القذافي في قضية اختفاء الإمام موسى الصدر، الذي كان بزيارة في ليبيا سنة ١٩٧٨. فمنهم من نسب إليه التهمة لأنّ الإمام كان ينافسه في شخصيته المحببة من الجميع ومن آرائه المنفتحة على كلّ الأديان وخاصةً المسيحية، ومنهم من حلَّل أن يكون القذافي قد قام بإغتياله لينفذ مخطّط بعض زعماء الأحزاب اللبنانية والإسرائيلية بغية إزاحته من الواجهة.

المطلب الأول: سياسة القذافي الخارجية وعلاقته بأنظمة دول الجوار

عُرف العقيد القذافي بعلاقاته المعقدة مع دول الجوارين العربي والأفريقي، ففي سنة ١٩٦٩ تبنّى العقيد القذافي سياسة معادية للإمبريالية، ما قلب عليه الدول الغربية. غير أنّه لم يحظَ بثقة كاملة من موسكو وبكين. وجد العقيد القذافي صعوبة كبيرة في التكيّف مع نهاية الحرب الباردة في أواخر الثمانينيات، ولم يستطع اللحاق ببقية البلدان في المجتمع الدولي إلا لحاجة هذه الدول إلى النفط الليبي.

تدخّل القذافي، على الصعيد الدولي، في الشؤون الداخلية والسياسية لعدّة دول. فساند "ثورة المسلمين" في تشاد ضدّ حكم الأقلية المسيحية التي أقامها الفرنسيون بزعامة فرنسوا تومبالباي وساند المسلمين في جنوب الفليبين مساندة قوية وكانت طرابلس مقراً للمفاوضات التي دارت بين الحكومة الفليبينيَّة والمسلمين عام ١٩٧٦، التي انتهت بإعطاء ولايات الجنوب حكماً ذاتياً. كما ساند الديكتاتور عيدي أمين في أوغندا، وأيَّد باكستان في نزاعها ضدّ الهند سنة ١٩٧١، كما كان رافضاً لإستقلال بنغلادش.[٢]

أبدت تركيا تحفظاتها تجاه القذافي ولم توافق على المشاركة في العمليات العسكرية الأطلسيّة ضدّ النظام في طرابلس، فتركيا ترفض، ومن الناحية الرسمية خوض حرب ضدّ دولة مسلمة. لعلّ الأمر يعود إلى العلاقات الصعبة بين تركيا وفرنسا والمنافسة الشرسة بين البلدين في بلدان شمال أفريقيا. وقد تجلّى ذلك في تقاطع

---

١ عبد الرحمن شلقم، م. س، ص١٠٣.

٢ مسعود الخوند، م. س، ص٦٠.

زيارة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي مع زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيّب أردوغان لبلدان "الربيع العربي" الثلاثة، مفتخراً بانتصار ما تسميه تركيا "النموذج الديمقراطي الإسلامي".[١]

كانت اللجان الثورية، في الثمانينات، لها مطلق الحرية في التصرّف في البلاد. فعلى الليبيين ألاَّ يعتقدوا ويعتنقوا إلاَ مايعتقد ويعتنق القذافي به. في عهده عرفت جامعة الفاتح الليبية الإعدام العلني في حرمها لطلبتها المعارضين لنظامه، كما ونفذت عمليات إعدام علنية أخرى احياءً لذكرى السابع من نيسان ١٩٧٦ التي شهدت اعتراضات طلابية كبيرة. وكانت الإعدامات تتلفز لنشر الذعر في نفوس الليبيين ولتثبيت مبدأ وجود السلطة وهيمنتها بما في ذلك السجون.

عمل القذافي على دعم العديد من الحركات الراديكالية من أجل زعزعة استقرار بعض الأنظمة السياسية. ولعلّ هذا التصرّف، هو الذي جعل الدول العربية المنضوية في جامعة الدول العربية تعطي الغطاء للتدخّل العسكري الخارجي وفرض منطقة لحظر الطيران في ليبيا سنة ٢٠١١، وهي خطوة نادرة في تاريخ هذه المؤسسة منذ نشأتها، بل إن دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر قد شاركتا في العمليات الجوية والبرية التي انطلقت يوم ١٩ آذار ٢٠١١.

بلغ عدد الأجانب في ليبيا في بداية ٢٠١١، أي قبل إندلاع الثورة التي أطاحت بنظام العقيد معمر القذافي، بمليوني شخص، ينحدرون من بلدان المشرق والمغرب إضافةً إلى دول جنوب الصحراء. فقد ظلَ النظام يتعامل مع العمال الأجانب وفق أهوائه السياسية الخارجية، وكان يستقدمهم من هذه الدولة أو تلك ليقوم بعد ذلك بطردهم، على غرار المصريين والتونسيين. عمل نظام القذافي أيضاً على استغلال الصعوبات الإقتصادية لبعض البلدان من أجل التأثير في خياراتها الدبلوماسية أو زعزعة استقرارها.[٢]

المطلب الثاني: استمرار الصراع الدولي في زمن القذافي

كان أهمُه الصراع الليبي التشادي الذي يعود إلى قضية المنطقة الحدودية بين ليبيا وتشاد إلى ثلاثينيات القرن الماضي، حين تنازلت فرنسا المستعمرة السابقة لتشاد لصالح إيطاليا المستعمرة لليبيا عن تلك المنطقة

---

١ محمد عثمان السيد، **محطات من تاريخ ليبيا**، منشورات طوب للإستثمار والخدمات، المغرب، ص ٨٦.

٢ يوسف محمد جمعة الصواني، م. س، ص١٠٦.

الحدودية بين البلدين، لكن دون ترسيم نهائي لذلك التنازل.وبعد وصول العقيد الليبي إلى السلطة عام ١٩٦٩ بادر إلى تأجيج الصراع، وإشعال حرب بين البلدين باحتلال الإقليم عام ١٩٧٢، وقام بتجنيس السكان وأغلبهم من قبائل التبووإستصدر لهم هويات ليبية رسمية، كما ضمّهم في وقت لاحق إلى لجانه ومؤتمراته الشعبية.[١]

تعرّض جيش القذافي، بعد حروب عديدة، لهزائم كثيرة. نجح الطرفان عام ١٩٩٠ في تنفيذ السلم، ورفعا قضية الإقليم إلى محكمة العدل الدولية التي حكمت لصالح التشاديين، وتزامن ذلك مع وصول الرئيس التشادي إدريس ديبي للسلطة، وتحسّنت العلاقات بين الطرفين إلى مستويات هامة.وتتمتّع المنطقة، التي آلت نهاية المطاف للسيطرة التشادية،بأهمية اقتصادية وسياسية وأمنية قصوى. فهي تحتوي على مخزون هائل من اليورانيوم، فضلاً عن عمقها الأمني والإستراتيجي الكبير بالنسبة للجانب الليبي.

اختصَّ تدخّل القذافي في تشاد بأسباب عديدة منها، في طموحه لضمّ قطاع أوزو في شمال تشاد إلى ليبيا مُدّعياً أنّه جزء من ليبيا على أساس الإتفاقية الفرنسية الإيطالية سنة ١٩٣٥، التي لم يصدِّق عليها برلمانا فرنسا وإيطاليا. في عام ١٩٧٢ أصبحت أهدافه، خلق دولة عميلة تحت خاصرة ليبيا، تكون جمهورية إسلامية على نمط الجماهيرية، ما سيجعلها على علاقة وثيقة بليبيا، تؤمّن سيطرته على القطاع، وتطرد الفرنسيين من المنطقة، وتمكِّنه من استخدام تشاد كقاعدة لتوسيع نفوذه في أفريقيا الوسطى.

المطلب الثالث: سياسة القذافي وتأثير القبلية في العملية السياسية الداخلية

قامت أجهزة الأمن الليبية، في عام١٩٩٦، بإرتكاب إحدى أكبر المجازر في عهد القذافي بسجن أبو سليم وهو سجن يأوي المُعتقلين السياسيين، ويُعد أكثر سجون ليبيا إحكاماً وتحصيناً، عكس باقي سجون البلاد فهوَ لا يَخضع لإدارة وزارة العدل الليبية بل يُدار مُباشرة من طرف الأمن الداخلي. لكن في شهر تموز عام ١٩٩٦ تمرَّد عدد كبير من السجناء مُطالبين بأن يُحاكموا بشفافية بدلاً من اعتقالهم قسراً وبأن يَحصلوا على ظروف معتقل أقّل سوءاً، وتمكّن المُتمرّدون من السَّيطرة على جزء من السجن وطرد الحرس منه.[٢]

---

١ مسعود الخوند، م. س، ص٦٢.

٢ يوسف محمد جمعة الصواني، م. س، ص١٢١.

أطلقت أجهزة الأمن الليبية حملة لقمع التمرُّد، واقتحمت السجن ميليشات القذافي مستخدمين الرشاشات والقنابل اليدوية. فأبادوا السجناء بمَجزرة وُصفت بالمرعبة، والتي قبضوا خلالها على مئات المُتمردين وقاموا بتصفيتهم جماعياً في الساحات العامة ليكونوا عبرة لمن ساورت به نفسه للتمرّد على الحكم أو إعطاء رأيه، وكان يُقدّر عدد ضحاياها بحوالي ١١٧٠ قتيلاً.[١]

حدثت مجزرة أخرى أصغرُ حجماً في العاصمة طرابلس. إذ انتصرَ نادي الأهلي الطرابلسي على النادي الإتحادي في إحدى مباريات كرة القدم. فتحمَّسَ مشجعو الأهلي وأخذوا بالهتاف ضد النادي الإتحادي وتأييداً للأهلي، وقد كان وقتها الساعدي القذافي نجل القذافي حاضراً في المباراة على المنصة الشرفية، فلم تَرق له هتافات الجمهور لأنه كان عضواً في النادي الإتحادي آنذاك، حيث أمرَ قوَّات الأمن بإطلاق النار على المُشجعين فوقعت المجزرة التي راحَ ضحيتها ٢٠ مدنياً ممّن كانوا يَهتفون للنادي الأهلي.

اندلعت في بنغازي أحداث أخرى، عام ٢٠٠٦، بسبب الرسوم المسيئة للنبي محمد من قبل إيطاليين، التي خرج رداً عليها المئات في المدينة في ١٧شباط وإتجهوا نحوَ القنصلية الإيطالية، وحاولَ المُتظاهرون اقتحام القنصلية فاعترضتهم قوَّات الشرطة، ثمَّ صعدَ فتى إلى مبناها وانتزعَ العلم فأطلقت الشرطة عليه النار، وبذلك بدأ الإشتباك بين المُتظاهرين الغاضبين ورجال الشرطة الذي ما لبث أن تطوَّر إلى إستخدام الرَّصاص الحي وإنتهى بمقتل ١١ متظاهراً وسُقوط ما لا يَقل عن ٣٥ جريحاً.

استمرت القبليَّة في التأثير على العملية السياسيَّة في ليبيا خلال عهده، حيث كانت الساحة السياسية تشكو فراغاً كبيراً نتيجة غياب الدستور والقانون وانعدام القدرة على تكوين الأحزاب والنقابات، وهو ما جعل القبيلة هي المظلّة الوطنية الرئيسية وأحيانا الوحيدة، التي يستطيع المواطنون من خلالها ممارسة أوجه النشاط العام بصورة شبه مستقّلة، ما أوجد قيادات شعبية اجتماعية كانت تعمل أساساً على توفير الحماية وتحصيل الحقوق والحصول على الوظائف في أجهزة الدولة، كلٌّ حسب قوة قبيلته أو درجة قربه وولائه للنظام الحاكم.[٢] اتخذ القذافي في بادئ الأمر الخط القومي العربي متأثراً بعبد الناصر. ما لبث أن شعر بمحاولة إنقلاب قبلي عليه، فسارع إلى تقويض مؤسّسات الدولة، مركّزاً السلطة كلّها في شخصه بإعتباره الزعيم الأوحد في البلاد.

---

١ عبد الرحمن شلقم، م. س، ص ٢٠٧.

٢ يوسف محمد جمعة الصواني، م. س، ص ٢١٧.

في غضون ذلك تشكّل فراغ ساهم في انتعاش الهوية القبلية لليبيين على حساب الدولة. كما تنامت الانقسامات بين القبائل بتحريضٍ منه ليبقى المرجع الوحيد للخلافات. أدار لعبة التوازن بينها بدهاء، مدركاً أن إتحادها ضدّه خطر على بقائه في السلطة، فعمد إلى بثّ الخلافات بينها عملاً بمبدأ فَرِّقْ تَسُدْ.

وسعى إلى سيادة دور القبيلة على دور الجيش خوفاً من تمرُّد أحد قادته عليه، كما فعل هو شخصياً. أصبح المجتمع الليبي، لأول مرّة في تاريخه، شبه عاجز عن المقاومة اليومية للنظام، من خلال تهميش وعيه وتفكيك أوصاله وحركته، عبر القمع المتواصل والاستبداد. فعلى امتداد أربعة عقود من الزمن تمّ نزع قدرات الشعب في حرية الرأي والتعبير، وخنق المبادرات الشعبية القبليّة في العمل النقابي والمهني والسياسي المنظَّم والحرّ، فلم يعد المجتمع الليبي قادراً على تنظيم قواه وتحريكها بوجه الاستبداد الدائم.[١]

ظهرت المشكلة القبلية أكثر وضوحاً أمامكم عندما استعرضنا محاولات النظام لصياغة مجمل العمل السياسي في البلاد على أسس قبلية مرتكزة على إطلاق النعرات وتأجيجها بشتى الأشكال والصور. وصل الأمر بالقذافي نفسه إلى درجة تخويف وإثارة حفيظة بعض القبائل ضدّ بعضها، وإلى طرح فكرة ترحيل بعض القبائل من مناطقها ومدنها التي تقيم فيها منذ زمن طويل إلى أماكن أخرى. كما لم يتوانَ عن طلب التأييد والدعم المعنوي من القبائل عند وقوع أي حدث يمس أمنه الشخصي أو أمن نظامه.

لعلّ الملاحظة الجديرة بالإهتمام في هذا السّياق تتعلّق بغياب الدولة، التي تؤسّس للمجتمع المدني من خلال السماح لكلّ المؤسسات السياسية والنقابية والأهلية بالعمل في إطار قانوني منظّم ومعترف به، الأمر الذي دفع إلى البحث عن أطر بديلة، أدّت بدورها إلى تقلّص فرص العدل والمساواة، وتضاؤل دور المؤسسات والأجهزة الحكومية في قطاعاتها الخدماتية، ولم يبقَ إلّا وجهها القهري الإستبدادي، لتعود من جديد التركيبة القبلية لتفرض نفسها على الواقع في التعامل والمعاملة.[٢]

أصبح المواطنون يلجأون إلى من ينتمي إلى قبيلتهم ممّن يتقلّدون المراكز والمناصب أو يتمتّعون بنفوذ في النظام للحصول على حاجاتهم وقضاء مصالحهم، فأصبح الولاء القبلي عملية ضرورية في ظلّ تهميش دور المؤسسات الرسمية التي تقدّم خدماتها وأعمالها دون تمييز لجميع المواطنين. بل إن هذا الغياب دفع إلى أن

---

١ يوسف محمد جمعة الصواني، م. ن، ص ٢٢٠.

٢ عبد الرحمن شلقم، م. س، ص ٢٢٨.

تصبح التعيينات ضمن الأشكال والأطر التي إختارها القذافي لتشكّل هياكل نظامه السياسي، فتتم بطريقة توزيع الحصص على القبائل بشكل تغلب مصلحتها على مصلحة المجتمع.

ازدهرت قبيلة القذاذفة وكّل من يواليها طوال حقبة القذافي تحت عباءة نظامه السياسي الفاشي من خلال المؤتمرات واللجان الشعبية، ومن خلال عمليات التصعيد والإختيار الشعبي للقيادات، ومن خلال توزيع بعض عائدات النفط مباشرة عليهم وعلى أعضاء قبيلتهم، وأيضاً من خلال توفير نظام دعم مالي ومادي يقوم بتوفير معظم متطلّبات الحياة اليومية من غذاء وسلاح وفرص تعليم وعمل بصورة شبه مجانية لجميع المواطنين.

الفصل الثاني: مرحلة ما بعد القذافي

كما صار معروفاً، أنّ معمر القذافي كان مستبِداً نظراً إلى المدة الطويلة التي أمضاها في حكم ليبيا دون أن يشاركه أحد. لكن سقوط الرئيس المصري محمد حسني مبارك، كان الإشارة إلى أنّ القذافي ليس في منأى عن المصير نفسه. إضافة الى ذلك، فقد قادت سلوكيات القذافي البلاد نحو الهاوية، وقد أطاحت به تلك الممارسات التي لم يعد ممكناً القبول بها في زمن باتت فيه إرادة الشعوب أقوى أكثرمن أي وقت مضى، بالرغم من أن بعض المحلّلين كانوا يقولون أنّ القذافي كان خارج العباءة الأميركية لذلك من الصعب إسقاطه.[١]

المبحث الأول: القبلية والمؤسسات الحكومية بعد سقوط القذافي

قام الشعب الليبي بثورة جديدة من نوعها عرفت بـ"ثورة ١٧ فبراير" سنة ٢٠١١، بغية العيش حراً سعيداً في ظلّ دولة تكفل له حقوقه وتشعره بإنسانيته. وخلال ثماني أشهر، عرف الشعب الليبي حالة من الإلتحام والتوحّد لم يعرف لها التاريخ الليبي من قبل. ورغم كلّ محاولات القذافي المستميتة للضرب على وتر القبيلة، إلّا أنّه لم ينجح، بإستثناء بعض القبائل التي حافظت على خيطٍ يربطها به، اعتماداً على تجاربها.

---

١ يوسف محمد جمعة الصواني، م. س، ص٢٤٠.

استطاع القذافي في الأيام الأولى من الثورة أن يسيطر عليها وأن يقمعها. وأمام صمود القذافي وجد الغرب، الذي يفتّش عن مصالحه، أنّ التّدخل في ليبيا فيه فائدة كبيرة لما تمتلكه ليبيا من ثروات نفطية. فكان الغرب جاهزاً لمدّ المعارضين للقذافي بكلّ أشكال الدعم من المادي الى العسكري الى الإعلامي. استطاع الثوار بدعم مباشر عسكري من الناتو خصوصاً فرنسا، ولأول مرة، استخدام طائرات قطرية في حربهم على القذافي. فاستطاعوا في ذلك، أن يجعلوا بنغازي منطقة محرّرة من سيطرته وأن تكون القاعدة والعاصمة للهجوم عليه وعلى جيشه الذي كان يسيطر على كامل ليبيا. فكان سلاح الجو التابع للناتو خصوصا الفرنسي البريطاني فعّالاً جداً في ضرب إمدادات الجيش الليبي وضرب كل مواقعه الحساسة.[١]

كانت المعارضة الليبية تحصل على جميع أشكال الدعم السياسي والدبلوماسي والعسكري والبشري من المجتمع الدولي و معظم الدول العربية تحت حجة الجهاد، في هذا الوقت كان العقيد معمر القذافي يعاني من شبه عزلة بإستثناء الجزائر التي كانت ترفض إدانة نظامه أو الإعتراف بالمعارضة الليبية، لكنّها لم تستطع أن تقدم له أي شيء حيث كان هناك مدٌ في المنطقة العربية معادي للأنظمة العربية خصوصاً التي لها علاقات مع روسيا أبرزها السوري والليبي، التي لا يمكنها التدخل في ليبيا بأي شكل من الأشكال.

استطاع القذافي الصمود حوالي السنة ولكن صموده هذا كان مدروساً من الغرب الذي أراد إستنزاف موارد ليبيا وتدمير الجيش الليبي لوجستياً وبشرياً. فالغرب ومن معه لن ولم يخسروا شيئاً سوى بعض الدعم المادي الذي بالتأكيد سيسترجعونه بعد وضع اليد على مقدرات ليبيا. فالناتو كان قادراً على حسم معركة ليبيا والإطاحة بالقذافي بسرعة ومنذ اللحظة الأولى، ولكن من مصلحتهم أن تطول الحرب لتكبيد ليبيا خسائر على شتى المجالات.

لم يكن أحد يتصوّر أن العقيد معمر القذافي سيلقى هذا المصير، والمعروف عنه أنّه ناهض الغرب وأميركا لعقود، وكانت تفرض عليه العقوبات. إضافة أنّ الولايات المتحدة الأميركية قامت في الثمانينات بالهجوم على مقر القذافي لكنّه بقي صامداً، لكن محللون يقولون أن العقيد معمر القذافي سقط عندما بدأ يقدّم التنازلات ويدخل في التسويات وأكبرها كانت قضية لوكربي التي دفع معمر القذافي تعويضات كبيرة لإنهاء القضية.

---

١ يوسف محمد جمعة الصواني، م. ن، ص ٢٤٧ .

انتصرت الثورة في النهاية واكتشف الجميع هشاشة الدولة الليبية بأنّها دولة الشخص الواحد، بلا مؤسسات يعتمد عليها. وكنتيجة مباشرة للثورة، عادت القبيلة كحضنٍ قادر على احتواء أبنائه، ومنحهم شكلاً من أشكال الدعم السياسي، بحيث صارت كل قبيلة تحاول الحصول على أكثر ما تستطيع من غنائم وحصص لتقوية وجودها، لتتحكم في مصائر الأمور.

يظهر خلال دراسة مجريات التطوُّر القبلي في ليبيا وبمراجعة الكثير من الأحداث التي مرّت عليها خلال السنوات الأربع الأخيرة، الدور الكبير للقبيلة والفعّالفي الكثير من الخلافات الاجتماعية والاقتصادية، فحتى اللعبة السياسية، مورست من خلال القبائل وإن إتخذت مسمى الحزب، وعلى ذات السبيل سارت المؤسسة العسكرية.[١]

المطلب الأول: المجلس الوطني الانتقالي الليبي

تشكّل في ٢٧ شباط عام ٢٠١١ أثناء اندلاع ثورة "١٧ فبراير" الليبية التي انطلقت في عدّة مناطق من ليبيا. وبناءً على التوافق بين المجالس البلدية في مختلف المناطق المحرّرة من حكم السلطات الرسمية تمّ في ٥ آذار ٢٠١١ اختيار وزير العدل المنشقّ عن نظام القذافي مصطفى عبد الجليل رئيساً للمجلس الوطني الإنتقالي المؤقت. فيكون بذلك المجلس الممثّل الشرعي الوحيد للشعب الليبي والواجهة الشفافة للثورة الشعبية المتواصلة التي أسفرت عن سقوط مدن بشرق البلاد وبغربها في أيدي المتظاهرين.

كان من مهامه الإشراف على المجلس العسكري بما يضمن تحقيق العقيدة الجديدة للجيش الوطني الليبي في الدفاع عن الشعب وحماية حدوده كما الإشراف على انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد يطرح للإستفتاء الشعبي وتسيير وتوجيه السياسة الخارجية وتنظيم العلاقات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية وتمثيل الشعب الليبي أمامها.[٢]

---

١ مسعود الخوند، م. س، ص٦٦.

٢ عبد الرزاق المنصوري، **المجلس الإنتقالي الليبي**، ٢٠١١/٩/١١، متوافر على الموقع http://alsyasee.wordpress.com/page-٤، الإنترنت، الدخول: ٢٠١٧/٣/٧.

أشارت مسودة الدستور الذي قام بها المجلس الإنتقالي في أيلول ٢٠١١ إلى أن ليبيا ما بعد القذافي ستكون دولة ديمقراطية لا مركزية، وليست جماهيرية أو جمهورية وأن دينها هو الإسلام ومبادئ الشريعة الإسلامية مصدر تشريعها وفترة الرئاسة فيها لا تتجاوز أربع سنوات يتمُ تجديدُها مرة واحدة بينما ستكون هناك ولايات بحكم فيدرالي. كما تضمّنت المسوّدة أربع أوراق طويلة تبرز أسباب قيام الثورة وظروفها ومطامحها. هذا ما أحدث جدلاً في الساحة الدولية، بشأن طبيعة الدولة المقبلة في ليبيا.

المطلب الثاني: المؤتمر الوطني العام الليبي

هو السلطة التشريعة في ليبيا منذ أن تم إنتخابه في ٧ تموز٢٠١٢ وتسلّم السلطة من المجلس الوطني الانتقالي حيث إنتهت مهامه في شباط٢٠١٤. يتكون المؤتمر من ٢٠٠ عضو. وفي ٤ آب ٢٠١٤ قام نائب رئيس المؤتمر الوطني عز الدين العوامي المنتهية ولايته بتسليم السلطة التشريعية من قبل المؤتمر الوطني إلى مجلس النواب المنتخب في مدينة طبرق شرق ليبيا. أما مهماته فكانت:

أ. تعيين رئيس للوزراء الذي يقترح أسماء أعضاء حكومته، على أن يحظوا جميعاً بثقة المؤتمر الوطني العام قبل مباشرة أعمالهم كحكومة مؤقتة.

ب. تعيين رؤساء الوظائف السيادية.

ج. اختيار هيئة تأسيسية لصياغة مشروع دستور للبلاد، على أن تنتهي من تقديم مشروع الدستور للمؤتمر في مدة لا تتجاوز ستين يوماً من إنعقادإجتماعها الأول.

د. إصدار قانون الانتخابات العامة وفقاً للدستور خلال ثلاثين يوماً.

هـ. الإشراف على إعداد كل متطلّبات عملية الإنتخابات العامة التي تجري، خلال مائة وثمانين يوماً من تاريخ صدور القوانين المنظّمة لذلك بصورة ديمقراطية.

فشل المؤتمر في تنفيذ مهامه، ووقع تحت تأثير القوة العسكرية للميليشيات الإخوانية والسلفية، وصار من المألوف تمرير القرارات عنوة داخل لجان المؤتمر، بسبب الإرهاب الذي تفرضه هذه الميليشيات على أعضاء

المؤتمر. كما إنّ عقد الصفقات والتحالفات داخل المؤتمر العام، وبطبيعة الحال هي تحالفات لا ترتبط بالشارع الليبي، ولا بطموحاته، لأنّها تشكّلت بعد الإنتخابات، ما يعني خديعة للناخب الليبي.[١]

المطلب الثالث: مجلس النواب الليبي والحكومة الانتقالية

هو السلطة التشريعية المنتخبة في ليبيا في ٤ آب ٢٠١٤ خلفاً للمؤتمر الوطني العام. مقرّه في بنغازي ومؤلفاً من ١٨٨ نائباً. هو نتيجة مقترحات تقدّمت بها لجنة قانونية عرفت بإسم" لجنة فبراير" إلى المؤتمر الوطني العام الذي إنتهت ولايته الدستورية من دون تحقيق النتائج التي كان يفترض به تحقيقها. حيث تركّزت نتائج اللجنة على هدفين أساسيين للمرحلة الإنتقالية وهي: انتخاب رئيس للدولة ومجلس نواب بطريقة الإقتراع المباشر من الشعب، إلّا أنّ المؤتمر الوطني العام وافق على مقترحات اللجنة ورفض البتّ في إختيار رئيس للبلاد بطريقة الإنتخاب المباشر.[٢]

عقدت الجلسة الإفتتاحية لمجلس النواب الليبي في مدينة طبرق في٤ آب ٢٠١٤، حيث تسلم مهامه بنجاح من النائب الأول لرئيس المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته عز الدين العوامي إلى أكبر نواب مجلس النواب المنتخبين عمراً أبو بكر بعيرة بحضور أغلبية أعضائه ومنظمات دولية وإقليمية بينها بعثة الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، الإتحاد الأفريقي، الإتحاد الأوروبيومنظمة التعاون الإسلامي. كذلك رحّبت حكومات غربية وعربية بعملية الإنتقال الديمقراطي وتسلّم مجلس النواب المنتخب السلطة في ليبيا.

علَق الناخبون الليبيون الآمال على مجلس النواب الليبي لإخراج البلاد من المشاكل الأمنية والسياسية والإقتصادية التي تعانيه. فجاءت نتيجة الإنتخابات في غير صالح ما يعرف بتيار الإسلام السياسي في ليبيا، أدّت إلى ظهور معارضين من بينهم المفتي الصادق الغرياني وهيئة علماء ليبيا وميليشيات أخرى، على

---

١ المؤتمر الوطني العام، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، ٢٠١٤/٨/٦ متوافر على الموقع: www.wikipedia.org/wiki، الإنترنت، الدخول: ٢٠١٧/٣/١٢.

٢ مجلس النواب الليبي، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، ٢٠١٥/١/٣٠ متوافر على الموقع: http://ar.wikipedia.org، الإنترنت، الدخول: ٢٠١٧/٣/١٢.

خلفية نتائج الإنتخابات البرلمانية التي خسرها التّيار الإسلامي، فلم يحصل إلا على ٢٣ مقعداً من أصل ١٨٨، فقرّر عرقلة عمل هذا المجلس واعتبار كلّ ما يصدره من قرارات غير دستوري.

أسفر انتخاب مجلس النواب لنتائج كبيرة، أظهرت عن هزيمة ثقيلة للجماعات الإسلامية وصعود وجوه مدنية جديدة، أدّت إلى اندلاع الاضطرابات وتصاعد أعمال العنف التي شهدتهامدن ليبية عدة. وعكس الاقتتال الدائر في طرابلس وبنغازي مدى الإنقسام الذي وصلت إليه النخب الليبية وحجم التصدّع في النسيج الاجتماعي المتنامي بين عدد من المدن الليبية بسبب التصارع على مراكز السلطة والموارد. هذاالصراع تسبّب في خسائر مادية وبشرية أثّرت في حياة المواطن وأدخلت البلاد في نفق مظلم من التجاذبات.

أما على صعيد الحكومة الانتقالية، فتمرّ ليبيا بعد الثورة بزعزعة القرار الموَحّد في تشكيل حكومة إنقاذ متّفق عليها محلياً، دولياً وإقليمياً. تتالى على ليبيا منذ الأزمة عدة حكومات. فواحدة شكّلها رئيسها عبد الرحيم الكيب بتكليف من المجلس الإنتقالي الليبي في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١١. تُعدّ أول حكومة بعد إنتهاء حكم معمر القذافي.تبنَّت هذه الحكومة موقفاً بأن لا مستقبل لتنظيم الإخوان المسلمين في ليبيا، وأنّها تسيطر على معظم المدن بإستثناء ثمانية فقط منها خاضعة لنفوذ المتطرفين والجماعات الإرهابية وما يسمى بميلشيات قوَات فجر ليبيا.[١]

واتفق أعضاء الحكومة على وجوب التوافق الوطني السياسي والإهتمام بالتعاون مع المجتمع الدولي وتعزيز العلاقات معه والقيام بضبط الأمن، فيما تشمل مهام الحكومة الإقتصادية تقديم الخدمات وتحقيق التنمية وتأمين المرافق الحيوية للدولة والمؤسسات السياسية والمطارات والموانئ والمعابر الحدودية. أما الإجتماعية فتتركَز على قضايا المصالحة الوطنية والعدالة.

كما أكَّد أعضاؤها على أن تكون الحكومة قوية وقادرة ومستقلَّة بعيدة عن أي تجاذب سياسي أو جغرافي، على أن يُؤمَّن دعم دوليّ لها. لم تلقَ هذه الحكومة رواجاً من الليبيين أنفسهم وتحديداً من المؤتمر الوطني العام، الذي استأنف عمله مؤقتاً في طرابلس، بطلب من قوات فجر ليبيا، مكلِّفاً عمر الحاسي بتشكيل حكومة

---

١ الحكومة الليبية، **حكومة الإنقاذ مكلفة من المؤتمر الوطني الليبي تباشر أعمالها في طرابلس**، أخبار تركيا، متوافر على الموقع:www.akhbarturkiya.com/?p=٣٣١٣٥، الإنترنت، الدخول: ٢٠١٧/٨/٥.

إنقاذ تعالج الفوضى الأمنية في البلاد،الذي يمثل وزير الخارجية في حكومة عبد الله الثني المكلفة من قبل مجلس النواب الليبي بطبرق حيث تتضمّن ١٩ حقيبة وزارية، والتي اعترفت بها جامعة الدول العربية.

سارعت الحكومة الليبية المؤقّتة برئاسة عبد الله الثني، إلى تقديم استقالتها إلى البرلمان المنتخب وندّدت بسعي الميليشيات الإسلامية إلى تشكيل حكومة بديلة في طرابلس بعد إعادة إحيائها المؤتمر الوطني العام الذي إنتهت ولايته مع انتخاب البرلمان الجديد. هذا كلّه يظهر مدى الفوضى المتفشية في الجسم الحكومي والنيَة الكيدية لدى الأطراف المتزعّمة في فرض تطلعاتها غير آبهة بالمصلحة الوطنية وبكيفية النهوض بالبلاد. كما ما زالت لغاية اليوم الصورة غير واضحة حول من يتزعم السلطة في ليبيا.[١]

المبحث الثاني: أداء الدولة الليبية وظائفها في إطار معايير التصنيف المعتمدة

سقط نظام القذافي ليترك مجتمعاً منقسماً، تسوده فوضى سياسية، وهشاشة مؤسسات، وقلق على المستقبل في ظّل غياب مرجعية متّفق عليها، وفي ظّل طبقة سياسية تتصرّف بناءً على مصالحها الضيقة، وهي الإرث الذي خلّفه نظام القذافي، في حين أن الليبيين كانوا بحاجة إلى دولة المؤسسات الديمقراطية الحديثة والمجتمع المدني، إضافة إلى دولة قوية تكمن في مؤسسة عسكرية وأمنية تتكّون في إطار الشرعية المنبثقة من الإرادة الشعبية الجديدة بعيدا من المحاصصات المناطقية والفئوية والدولية.[٢]

اتَضح تماما أنّ السلطات الإنتقالية لا تمتلك حتى الآن أي سلطة مدعومة بالقوة إلا السلطة المعنوية، فلا يمكنها إقرار أي برنامج انتقالي على الأرض من دون الحصول على توافقات الميليشيات، ما يدل بشكل بارز على انخفاض التصنيف في معيار النخب المنحازة فئوياً (FACTIONALIZED ELITES). علاوة على ذلك، هناك مخاوف أن تُضرب المصالحة الوطنية عرض الحائط نتيجة لقانون العزل السياسي الذي يفتح

---

١ إلهام محمد علي، **شبكة الإعلام العربي: ليبيا حكومات متعددة وبرلمان منقسم**، ٢٠١٥/٢/١٨ متوافر على الموقع: http://moheet.com/٢٠١٥/١٨ ، الإنترنت، الدخول: ٢٠١٧/٣/٦.

٢ حمد عبد الحفيظ الشيخ، **المستقبل العربي: إشكالية تعثر إنتقال الديمقراطية في ليبيا بعد ٢٠١١**، دراسات شرق أوسطية (مركز دراسات الشرق الأوسط– عمان) (صيف٢٠١٣)، ص ٥٣ .

الباب لانقسام أكثر تتضاءل أمامه القدرة والرغبة في الحوار، وهو مايعرّض الديمقراطية للخطر، خصوصاً أن ليبيا لم تزل تعاني غياباً واضحاً في الأمن وانتشار فوضى السلاح والميليشيات خارج سلطة الدولة.

تلعب الدول الخارجية دوراً كبيراً في فشل المصالحة الليبية لمعالجة الاستقرار والأمن الداخلي، رغبة منها في استمرار السيطرة على الحركات المتشدّدة وتسليحها، بغية استمرار الفوضى والعنف للإستيلاء على مقدرات الدولة. فالتدخّل العسكري للدول، يعزّز فكرة أن ليبيا أصبحت ساحة معركة بالوكالة لصراعات إقليمية أكبر، فتركيا وقطر تدعم المتشدّدين الإسلاميين، ومصر والسعودية والإمارات والجزائر يدعمون اللواء المتقاعد خليفة حفتر في ضرباته العسكرية على مقر الميليشيات.

يمكننا القول إنّ ليبيا تمرّ بمرحلة انتقالية، ترافقها مشكلات مرتبطة بهشاشة الديمقراطية وبأزمة الثقة بين القوى السياسية والمكوّنات الاجتماعية. لأن الديمقراطية لاتعني مجرّد انتخاب، وإنمّا هي منهج وقيم وحالة ثقافية لا تلقينية، إنّها تفترض تأطير النزاعات السلطوية البدائية وكبحها، وهذه عملية تتحقّق بالتمرين والممارسة، وتقود إلى نظام حكم يقوم على الترتيبات المؤسساتية والاجتماعية الأساسية التي تشيّد هيكلية الحكم وتحدّد وسائل ومضمون العلاقات بين الدولة والمجتمع على أسس ديمقراطية.

المطلب الأول: الوظيفة السياسية للدولة الليبية وتحديات بناء الدولة العصرية

إنّ تحدّي الاستقرار الأمني يمثّل التحدّي الأكبر أمام المجلس الانتقالي الليبي، فالسيناريو العراقي يجب أن لا يتكرّر، وعلى الشعب الليبي أن يعي الدرس جيداً أكثر من غيره. فالعراق ما زال يئنّ تحت وطأة ما بعد الإحتلال. وقد دفع تدهور الأوضاع الأمنية قطاعات واسعة من السكان للترحّم على زمن الرئيس الراحل صدام حسين.[١]

يجب أن يتوافر الأمن فوراً حتى يمكن الانتقال إلى انجاز المهمات المطلوبة والعودة بليبيا إلى الاستقرار وإلى دورها المرجو منها باعتبارها من الدول العربية الكبرى من حيث المساحة والثروات. فكلما تأخّر استتباب الأمن تفاعلت التحدّيات وتأخر انطلاق برنامج إعادة البناء الاقتصادي والمؤسساتي. فالمجلس النيابي معني

١ المولدي الأحمر، **الجذور الإجتماعية للدولة الحديثة في ليبيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٩، ص٧٨.

بالحفاظ على التوازن بين قيادة عملية سياسية وطنية، ومراعاة التوازنات القبلية واستيعابها في النظام الجديد ومعالجة الاختلالات الناتجة عن سياسات التقريب والإقصاء التي إتبعها القذافي.

يجب التنبّه للخصوصية الملازمة للوضع الليبي، في بلد نمت وترعرعت فيه في السنوات الأخيرة النزعات القبلية والعشائرية، وهو أمر يساعد ويهيئ التربة الخصبة لحدوث بعض الاضطرابات الأمنية خصوصاً وأن المعلومات تشير إلى أنّ هناك مقاتلين متطوعين في صفوف قوات المجلس الانتقالي متعددو الولاءات والقيادات، وأنّ هناك خمسة أطراف موجودة الآن في ليبيا، وهي: ليبراليو المجلس الانتقالي وقبليو المجالس المحلية وتحالف ثورة ١٧ فبراير والإسلاميون بمختلف تياراتهم، وأخيراً رجال وجمهور العهد السابق ولو كان حضورهم متواضعاً[١]، الأمر الذي يؤشر إلى ضعف قدرة الدولة على أداء وظيفتها السياسية والأمنية على حد سواء.

إنّ لجمَ تلك الإضطرابات مرهون إلى حدّ كبير جداً بقدرة المجلس الإنتقالي على التصرّف بحكمة، والابتعاد عن منطق الثأر وعن التحامل في التعامل مع أنصار القذافي الذين سيبقى لهم حضور ما في المجتمع الليبي بشكل أو بآخر. كذلك لا بدّ من العمل السريع من أجل تعميم سيادة روح القانون وتطبيقه على الجميع، ومنع أي مظاهر عسكرية أو نموّ مجموعات مسلحة أو مليشيات تصبّ لصالح طرف أو لصالح إتجاه فكري أو سياسي ليبي، مع العلم أنّ المؤشرات الحالية في ليبيا تشير إلى وجودها. هذا ما يؤدي إلى تدني التصنيف في معيار المظالم التي تطال المجموعات داخل الدولة (GROUP GRIEVANCE) والمجتمع الليبي.

ثمة أسئلة متعددة على الصعيد الليبي الداخلي، هل ستتمكن التشكيلات السياسية القائمة حاليا وبالتحديد المجلس الانتقالي من نقل البلاد من ضفة إلى أخرى في ظروف ليبية معروفة هي أقرب إلى المشاع السياسي البعيد كل البعد عن مفهوم الدولة العصرية وأسسها ؟ هل يمكن تخطي الواقع الاجتماعي – السياسي القائم بتشكيلاته القبلية المعقدة التي حُكمت سابقا بآليات مختلفة؟ هل يمكن إعادة العصب الاقتصادي الليبي النفطي الانطلاق مجددا بسرعة لإعادة الإعمار ؟ أم سيكون مرهونا بمؤتمرات إقليمية ودولية على شاكلة السوابق العربية مثل العراق ولبنان وغيرهما؟ كلها أسئلة محيّرة تبحث عن أجوبة في خضم ضباب يكتنف الوضع الليبي برمته.

---

١ يوسف محمد جمعة الصواني، م. س، ص٨٤.

فليبيا من الدول التي تتميز بموقع جيو استراتيجي، لكنها تقترن أيضا بميزات إضافية ذات طبيعة إستراتيجية حيوية، فهي تشكل ٢ بالمئة من إنتاج النفط العالمي، وهي بوابة أفريقيا الشمالية، وهي بمثابة أفغانستان آسيا، وعلى قياسها تفصل السياسات الإقليمية والدولية. هي صاحبة أطول شواطئ الاتحاد المتوسطي، وهي على حدود ثورة مصر التي بدأت تأخذ مناحي أخرى متعلقة باتفاقات كامب دايفيد وأخواتها، وهي عصب الجغرافيا السياسية للمغرب العربي، وهي على بعد عدة كيلومترات من أوروبا، وهي تختزن برمال صحاريها الكثير من الاحتمالات المفتوحة على شتى الاحتمالات والخيارات الداخلية والخارجية.

ان إعادة بناء المجتمع والدولة في مطلق نظام سياسي هلامي، يتطلب شروطا ومستلزمات معقدة، وهي حالة تبدو الأكثر صعوبة وحساسية في تاريخ المجتمعات الحديثة والمعاصرة والتي نادرا ما يتم تخطيها بيسر وسهولة.

وإذا كانت التحديات الداخلية تبدو قاسية، فالتحديات الخارجية لا تقل شدة وهولاً، في ظل ظروف ليبية استثنائية جدا، بلد يحاول الخروج من بين الأنقاض السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو يعرف تمام المعرفة ماذا ينتظره من الأطراف التي ساهمت بشكل أو بآخر في إسقاط نظامه البائد. وبخاصة قوى الناتو التي ستنتهي مهامها بمجرد الإعلان عن التحرير لتبدأ رحلة أخرى معطرة بروائح النفط والغاز.

لم يمر سوى ساعات معدودة حتى أطلقت كل من فرنسا وبريطانيا العنان للمخيلات الاقتصادية وراء عقود النفط والاستثمار وإعادة الإعمار كدليل واضح على الخلفيات الأساسية وراء التدخل الدولي في الأزمة الليبية، وبالتأكيد سيلحق بهما كل مكونات الناتو القريبة والبعيدة، لاقتسام جبنة ليبيا، وهذا خير دليل على غياب السيادة الوطنية للدولة الليبية على إقليمها ومقدرات البلاد النفطية. ثمة ثروة هائلة كان القذافي يرقد فوقها، وهي ثروات مودعة في مختلف البيئات الاستثمارية الدولية، مصيرها لا يزال مجهولاً، ولا أحد يعرف حجمها الحقيقي والتي تتجاوز بحسب خبراء غربيين حدود ١٦٠ مليار دولار، في ظل الانقراض السياسي لنظام القذافي. لذلك، إن ما ورد أعلاه من تدخل خارجي واضح المعالم في الشؤون الليبية يؤدي إلى انخفاض التصنيف في معيار التدخل الخارجي (EXTERNAL INTERVENTION) وبالتالي زيادة فشل الدولة في أدائها الدبلوماسي والخارجي وأداء الوظيفة السياسية في مجال العلاقات الدولية.

تبدو ليبيا اليوم أكثر حاجة من أي وقت مضى إلى خارطة طريق واضحة وشاملة، تعيد هذا البلد إلى الخارطة السياسية العربية والدولية، إنها مهمة المجلس الانتقالي الذي ينبغي أن يكون ريادياً في نقل شعبه من ضفة إلى أخرى ببرنامج واضح لا لبس فيه، لئلا تعود الثورة وتأكل أبنائها[١].

المطلب الثاني: القبلية والاقتصاد في ليبيا في إطار الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية للدولة

يمكن القول إن الإرث السلبي الكبير للحالة الحاصلة في ليبيا سيكون مخيماً على الوضع في البلاد، نظراً لحالة التهشيم والتحطيم التي تعرضت لها مؤسسات الدولة منذ سيطرة القذافي على سلطة القرار، حين حوّل ليبيا بأكملها من دولة الشعب إلى دولة العقيد، حيث تم انحلال المؤسسات بدلاً من تطويرها، ليحلّ مكانها شعار "اللجان في كل مكان" وما تسمى باللجان الثورية، التي كانت شكلاً هشاً مهمشاً لوجود الناس ومواقفهم، وجعل منهم أتباعاً عمياناً وراء قائد مفترض، فيما غابت المؤسسات الديمقراطية الفعلية وغاب معها المبدأ الأساسي المتمّثل في الانتخابات وحرية إختيار ممثلي الشعب.[٢]

وجدت السلطات الجديدة في ليبيا نفسها أمام مهام جسيمة قد تكون أصعب وأقسى من المرحلة التي سبقت إسقاط نظام القذافي. فالوضع الليبي يموج أمام مرحلة إنتقالية غاية في الصعوبة بسبب هذا الإرث المتراكم من الأخطاء والمطبات والعثرات ذات البعد الإستراتيجي التي أوقع فيها نظام القذافي ليبيا على مدار العقود الماضية من وجوده على رأس القرار والسلطة، مما أدى إلى انخفاض التصنيف في معيار شرعية الدولة (STATE LEGITMACY).

يتمثّل التحدّي الأول أمام ليبيا والمجلس االنيابي في تحديد فترة انتقالية يجب أن تكون قصيرة زمنياً يتمّ من خلالها إعادة بناء الدستور الليبي، وفتح الطريق أمام انتخابات برلمانية حقيقية، وبالتالي السير نحو بناء مؤسسات الدولة العصرية وإحلال الديمقراطية في حياة الناس وإدارة شؤون البلد، والتخلّص من إرث الفرد

---

١ خليل حسين، **المشترك والمفترق في الثورات العربية**، نشرت في صحيفة الخليج الإماراتية بتاريخ ٢٠١١/١١/١٨.

٢ مسعود الخوند، م. س، ص ٨٣.

والعائلة والقبيلة الذي كان كرّسه العقيد القذافي، خصوصاً في سنواته الأخيرة، دون إقصاء النخبة الليبية التي إضطرت للتعامل مع نظام القذافي، والإستفادة من قدراتها وخبراتها المتراكمة.[١]

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد شكل النفط في ليبيا عام ٢٠١٠ نحو٩٤% من عائدات ليبيا من النقد الأجنبي و٦٠% من العائدات الحكومية و ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي حيث كانت ليبيا تنتج ١,٦٥ مليون برميل يوميا من معدل احتياطي قدره ٤١,٥ مليار برميل، وكانت تعتزم في خطة ٢٠١١ زيادة إنتاجية بحوالي ٣ ملايين برميل يومياً، وكان معدل دخل الفرد في تلك الفترة هو ٤٤٠٠ دينار[٢]. ولكن ما حدث في فبراير ٢٠١١ فاق التوقعات ففي مطلع الثورة كان الليبيون يحلمون بمستقبل زاهر وحياة اقتصادية مرفهة، ولكن في ظل النزاعات التي نشبت قبل مقتل القذافي والتي كان لها أثرها على إنتاج قطاع النفط والذي تعطل لشهور مما أدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية ونقص السيولة في المصارف، غير أن هذا الوضع تغير بعد مقتل القذافي وسيطرة قوى الثورة على الموانئ النفطية في شرق البلاد، بعد مقتل القذافي وإعلان التحرير عاد تصدير النفط الليبي بمستويات قريبة من فترة ما قبل الحرب بحلول الربع الثالث من سنة ٢٠١٢ وأنفقت السلطات وقتها إلى إعادة الإعمار بعد الحرب والرعاية الصحية للثوار المتضررين من الحرب، وتم رفع الأجور والمرتبات ودعم القطاع العام ولكن ميزانية الحكومة ارتفعت إلى الضعف في السنوات الثلاث الأولى، بحيث فشلت الدولة وواجهت العديد من المصاعب في أداء الوظيفة الاقتصادية.

سقطت ليبيا من قبضة القذافي الفولاذية في الفوضى السياسية والصراع الميداني بين المليشيات العسكرية والتنظيمات المتطرفة والتي كانت بمثابة العدو الداخلي الذي ناهض تطور الدولة وتحقيق أهداف الرفاهية والنمو الاقتصادي وتحطيم طموحات الشعب الليبي، وأدخلت على إثرها ليبيا أزمة اقتصادية تاريخية ترنحت فيها عائدات النفط وتناقصت بشكل مخيف ومتسارع لتشهد هبوط بنحو ٣٠٧ مليار دينار في عام ٢٠١٦ بعد أن كانت ٧٧٠ مليار دينار في عام ٢٠١١ وقفزت فيها معدلات التضخم من ٩,٥% إلى ٢٤% خلال

---

١ خالد بنجدي، **الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي**،٢٠١٣/١٢/٣٠، متوافر على الموقع: http://www.startimes.com/f.aspx?t=٣٣٧٣٣٨١٨، الإنترنت، الدخول: ٢٠١٧/٦/١.

٢ **الاقتصاد الليبي وخمس سنوات عُجاف**، متوافر على موقع: المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١١/٢٢.

الفترة نفسها، إن كل هذه العوامل أسهمت بشكل أساسي في تدهور الوضع الاقتصادي وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية وبخاصة الصناعة التحويلية وقطاع الزراعة والبناء والتشييد وقطاع السياحة وتدهور قطاع التعليم والصحة فضلا عن تدهور مستوى إنتاج النفط نتج عنه انخفاض حاد في إجمالي الصادرات وتآكل الاحتياطي الأجنبي، لقد أسهمت كل تلك العوامل في انخفاض مستوى الناتج المحلي وتدهور مستوى معيشة السكان فضلا عن تدهور قيمة الدينار الليبي، الذي فقد جزء كبير من قيمته أمام العملات الأجنبية ، كما أسهم نقص السيولة في المصارف ولجوء المصارف والتجار إلى التعامل بالصكوك والتي تعتبر أوراق نقدية بديلة للعملة في كثير من الحالات وأدى ذلك بدوره إلى إنعاش السوق السوداء وتراجع القدرة الشرائية للمستهلك و اختفاء قسم كبير من السلع في السوق، مما أثرت سلباً في الأوضاع المعيشية التي يعاني منها المواطنين خصوصاً من فئات الطبقة الوسطى، التي حملت على عاتقها الكثير من الديون مما هدد معظم تلك الفئة بالفقر والإفلاس فضلاً عن سؤ الوضع الإنساني في البلد، الأمر الذي يجعل النظرة ضبابية للآفاق الاقتصادية المستقبلية في المدى المتوسط، مع الظروف المحيطة بالدولة نحتاج إلى عودة تصدير النفط بسرعة قصوى وتوجيه الموارد الاقتصادية بالطريقة السليمة، وإرساء إستراتيجية لنبذ العنف ونزع السلاح ونشر السلام وإصلاح قطاع الدفاع والأمن علاوةً على الاتفاق والإصلاح السياسي لبلد باتت على شفير الانهيار، الأمر الذي يؤشر سلباً في إطار معيار التدهور الاقتصادي والفقر (ECONOMIC DECLINE)، ومعيار النمو الاقتصادي غير المتوازن (UNEVEN ECONOMIC DEVELOPMENT).

لذلك تأتي مهمة بناء الاقتصاد الليبي، وبناء ليبيا بعد الدّمار الذي لحق بها، والإنتباه لأطماع بعض الدول الكبرى التي بدأ تعمل جاهدة من أجل الاستحواذ على القسم الأكبر من فاتورة إعادة بناء وإعمار ليبيا، وهي تنظر بشغف إلى ثروات ليبيا ونفطها وغازها، ولا ترى مانعاً في رهن النفط الليبي لسنوات طويلة قادمة لصالح "إعادة الإعمار". فالناتو ليس جمعية خيرية، وما كان له ليأتي إلى ليبيا إلاَّ لمصالحه الخاصة به. (يبين الرسم البياني رقم(١) إنتاج النفط خلال الثورة).

فقد لحقت بليبيا وبقبائلها خسائر كبيرة جداً، على الجانب السياسي والاقتصادي، بحيث تحوّلت عشرات المؤسسات في ليبيا إلى كومة من الحطب والخردة، نتيجة المعارك التي دارت ونتيجة القصف الجوي لقوات

الناتو، لذا يجب الإفراج عن الأموال والأرصدة الليبية المجمّدة في البنوك الغربية أمر لا بدّ منه، فهي حقّ من حقوق الشعب الليبي، وعلى المجلس النيابي العمل على تحريرها للنهوض بالاقتصاد حتى تكون في خدمة إعادة بناء ليبيا، وأن لا تذهب هدراً أو أن تصبح في عالم الغيب والضياع.

لا يعوز ليبيا اليوم التمويل فقط لأنّ لديها فائضاً ضخماً من عائدات النفط والغاز ولكن هي بحاجة إلى الاستقرار، ففي الوقت الذي تواجه فيه كلّ من مصر وتونس أزمات اقتصادية كبيرة وعجزاً في الموازنة، في المقابل نجد الحكومة الانتقالية الليبية تعيد أكثر من ثلثي الميزانية إلى البنك المركزي، فلم تستطع الحكومة إنفاق سوى ١٢ مليار دينار فقط من إجمالي ٦٨ مليار دينار، بسبب عدم الاستقرار والفوضى وتعطيل مؤسسات الدولة.

فقد حذر مصرف ليبيا المركزي أواخر نوفمبر ٢٠١٦ من تفاقم الأزمة المالية الليبية وإمكانية تعرض الاقتصاد لخطر الانهيار وذلك في تقرير أصدره، مبينًا أن عجز الموازنة العامة الليبية حتى تاريخ إصداره بلغ قرابة الـ ٤٠ مليار دينار كفرق بين المصروفات والإيرادات.

وأرجع البنك المركزي الليبي هذا التدهور وعجز الموازنة إلى أسباب بعضها سياسي كالانقسام السياسي بين حكومتين إحداهما في شرق ليبيا والأخرى في غربها، وانعدم الأمن الذي يصّعب من فرص التنمية الاقتصادية، وأخرى اقتصادية كتدني أسعار النفط عالميًا إلى ما دون الـ ٣٥ دولارًا، وإغلاق مرافئ وحقول نفط ليبية أمام التصدير للخارج، مما نجم عنه تراجع تصدير النفط إلى ٣٠٠ ألف برميل يوميًا مقارنة بعام ٢٠١٢ الذي بلغ فيه معدل التصدير قرابة مليون و٢٥٠ ألف برميل، إضافة إلى الفساد المالي والإداري الذي ارتفعت وتيرته بعد ثورة فبراير ٢٠١٤.

لذلك تواجه حكومة الوفاق الوطني تحديات جمة على الصعيد الاقتصادي لمحاولة النهوض بالاقتصاد والخروج من الأزمات التي يواجهها، وبحسب خبراء فإن أمام حكومة الوفاق الوطني الليبية تحديات ثلاثة؛ اقتصادي يتمثل في لملمة الأموال الليبية المبعثرة في الداخل والخارج وضبطها، وإعادة تصدير النفط إلى معدلاته الطبيعية، والابتعاد عن الآمال العراض المتمثلة في مشاريع التنمية، فمرحلة حكومة التوافق التي قد تكون عام أو عامين يقتصر دورها على الضبط وتقليل الإنفاق العام.

ويرى المراقبون أن هذا التحدي رهن بإنهاء حالة الانقسام السياسي التي صاحبت أغلب فترات المرحلة الانتقالية بعد اندلاع الثورة، وتنازع مركز السلطة والنفوذ بين شرق ليبيا وغربها، مما أسهم في ضعف الرقابة على إدارة الموارد وتوظيفها وانتشار الفساد والمحسوبية.

كما أظهر الباحثون أن العامل الأبرز في إنعاش اقتصاد ليبيا هو ترسيخ وتثبيت الأمن كشرط رئيس لأي تطوير اقتصادي، مؤكدين أن القضاء على أو تحجيم نفوذ تنظيم الدولة الإسلامية وإبعاده على الأقل مرحليًا عن مناطق الهلال النفطي في شرق ليبيا، ومنع تمدده جنوبًا حيث حقول النفط، شرط لازم لعودة الشركات الأجنبية العاملة في مجالي التنقيب والإنتاج النفطي.

كانت هيئة مكافحة الفساد الليبية قد كشفت في ديسمبر ٢٠١٦ أن ليبيا هي الأكثر فسادًا في محيط دول جوراها، وهو ما يتفق مع تقرير لمنظمة الشفافية العالمية بالأمم المتحدة العام الماضي أظهر أن ليبيا من بين الدول الأكثر فسادًا عالميًا وعربيًا، إذ إنها تحتل المرتبة الـ ١٧ عربيًا من بين ١٩ دولة، والمرتبة ١٧٣ عالميًا من أصل ١٧٧.[١]

تحتاج ليبيا إلى تجاوز «النموذج» الاقتصادي الذي ساد خلال الفترة الماضية، والذي اقترن بالتعويل المفرط على عائدات النفط، وترسيخ شبكة الوصاية، وتوزيع الريع على المقرّبين من النظام. وتقتضي هذه الخطوة صوغ عقد اجتماعي جديد يتوافق عليه مختلف الأطراف والفاعليات، ينتقل بالبلد إلى اقتصاد منتج يحكمه القانون والمؤسسات.

كما تحتاج خلال المرحلة المقبلة إلى وضع استراتيجيّة تنموية شاملة، من أجل تشجيع مبادرات القطاع الخاص للولوج إلى مختلف القطاعات الاقتصادية على أساس احترام مبادئ القانون والالتزام بقواعد االمنافسة . وإضافة إلى استقرار الاقتصاد الكلّي، يتطلب إنجاح هذه الاستراتيجية التنموية إدارةً اقتصاديةً فاعلةً تدعم المستثمرين، وقطاعاً مصرفياً ديناميكياً يضمن الوصول إلى التمويل، وإطاراً قانونياً وتنظيمياً واضحاً يحمي حقوق الملكيّة، ويقي من الممارسات الضارة بالمنافسة، ونظاماً قضائياً غير منحاز يسهر على تنفيذ

١ مقالات: **الاقتصاد الليبي عقب ثورة فبراير: مؤشرات الانهيار وآمال العودة**، ٢٢/١/ ٢٠١٦، الدخول ٢٠١٦/٩/٧.

مقتضيات العقود، وآليّات مناسبةً لتعزيز الثقة الاجتماعية في مجتمع افتقر إلى مثل هذه الثقة مدّة أربعة عقود ونيّف[١].

المطلب الثالث: المؤسسات الأمنية الليبية وأداء الدولة وظيفتها الأمنية والعسكرية

اليوم ليبيا بعد القذافي ليست بأفضل حال من أيامه. فليبيا ليس فيها سلطة قوية تحكمها ولا جيش موحّد ولا إدارة للبلاد. فإذ تناقلت الأخبار على شاشات التلفزة، مدى فظاعة الأوضاع السائدة في ليبيا، فرئيس حكومة ليبيا يخطف من مكتبه والقنصل الأميركي ينكّل به ويقتل، والقنصلية التركية توضع عبوة أمامها، والسفارة الفرنسية أيضاً دول وجماعات مسلّحة تتصارع فوق أرض ليبيا على ثروات ليبيا، القاعدة وصلت الى ليبيا وبدأت تنظّم صفوفها وتستعدّ من أجل ترسيخ وجودها في بلد كان عصي عليها في زمن القذافي.[٢]

كشفت حادثة القبض على أبو أنس الليبي الذي تبحث عنه الولايات المتحدة الأميركية في تنظيم القاعدة، أنّ مؤسسات الدولة الليبية ليست قادرة على التحكّم بأي شيء في البلد ومن يحكم ليبيا هي الميليشيات المسلّحة التي تسعى لفرض منطقها بالسلاح. إنّ ماتعيشه ليبيا اليوم حالة فريدة من نوعها، إذ لم يعد هناك نظام واحد وإنّما أنظمة. فالميليشيات وبالنظر لكونها متكافئة تقريباً في العتاد العسكري تلجأ إلى التهديد والضغط للحصول على ما تريده وهذا ما رأيناه حين ضغطت على الحكومة المركزية من خلال اختطاف رئيس الوزراء علي زيدان. الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض التصنيف في معيار الجهاز الأمني (SECURITY APPARATUS).

أوضح بعض المحّللين الليبين أنّ كلّ هذه الأحداث لها تأثيرات سلبية على الاستقرار الداخلي وقد تطوّرت لتتحوّل إلى تهديد لدول الجوار أو لمصالح دول أجنبية بشكل عام، وهو الأمر الذي يفرض على هذه الدول تدخّلها بشكلٍ مباشر بحيث لن تتمكن الدولة الليبية حينذاك من الاعتراض، لأنّها ببساطة غير قادرة على

---

١ **ليبيا: التحديات الاقتصادية بعد الثورة**، متوافر على موقع: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، الدخول: ٢٠١٦/١١/١٢.

٢ فرج نجم، **القبيلة والإسلام والدولة**، الجزء الثاني، دار الدعوة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٩٨- ٩٩.

تقديم البديل في حماية ليبيا معتبرةً أن هذه الميليشيات والجماعات المسلّحة على إختلافها في ليبيا مخترَقة من طرف أنظمة ودول أجنبية بالإضافة إلى كونها خاضعة للمنطق الإرهابي الإجرامي.[١]

بحيث يوجد في ليبيا أكثر من مئتي ألف مسلح لا يخضعون لرقابة ولا لسيطرة مؤسسات الدولة، في أغلبها تخضع لقيادات قبلية أو حزبية أو دولية. كما أن جماعات كثيرة من المرتزقة تسير وراء من يدفع لها أكثر وكذلك عصابات الإجرام والتهريب التي احترفت الاختطاف وطلب الفديات إلى جانب تهريب السلاح والمخدرات وغيرها من الممنوعات، ما شكّل الخطر الكبير الذي قد تفشّى من الجزائر ومصر وسوريا.[٢]

لذلك تواجه الحكومة تحديات سياسية وأمنيَّة متنامية على مستوى البلاد، فإنّ قدرتها على السيطرة على الميليشيات، التي يُفترض أنّها تخضع لها، تتراخى. فعلى الرغم من وقوع عدد كبير من هذه الميليشيات التي تشكلت إبَّان الثورة تحت سيطرة وزارة الداخلية أو الدفاع، كما هو الشأن بالنسبة إلى كتيبة الصواعق، وكتيبة القعقاع التي كانت قد وجهت الإنذار للمؤتمر الوطني العامّ، فإنها مازالت تحتفظ بهيكليتها الخاصة وتتخذ قراراتها بمعزل عن الجهات الرسمية.

تَحُدُّ هذه الأوضاع الأمنية غير المستقرة على نحو متزايد، من قدرة الدولة على فرْض هيبتها في جميع المجالات، ولا سيّما في النّظام القضائي الذي لا يملك القدرة على تنفيذ قراراته، لأنّه لا يستند إلى قوى أمنية مهنية مضطلعة على مهمَّاته التنفيذية وغير المتحزّبة، خصوصاً مع استمرار حالة الصراع والتجاذب المتعلِّقة بمشروع الدستور وشَكْل الدولة ونظامها السياسي ومسائل العدالة الإنتقالية وقانون العزل السياسي والمصالحة الوطنية.

استمرّ الخلاف المحتدم على شرعية استمرار المؤتمر الوطني العامّ في ممارسة مهامه، قرَّر المؤتمر التراجع عن التمديد لنفسه، وتقريب موعد الانتخابات، وهو الخيار الأسلم؛ فالخضوع لإنذارات ميليشيات مسلّحة ومطالبها المتعلِّقة بالرحيل، دون إيجاد بديل، يعني إدخال البلاد في حالة فراغ دستوريٍّ ينجم عنه تدهور كبير في الوضع الأمني، علماً أنّ الذهاب إلى انتخابات دون الإتفاق على قواعد الحكم وأسُسه عبر صوْغ الدستور أولاً، خيار يحمل في ثناياه أيضاً أخطاراً متربّصة بالديمقراطية وبوحدة البلاد في آن واحدٍ.[٣]

---

١ يوسف محمد جمعة الصواني، م. س، ص٢٥١.

٢ فرج نجم، م. س، ص ١٠٤.

٣ خالد حنفي علي، **السياسة الدولية: جماعات العنف العربية والترانزيت الجهادي**، العدد ١٩٨، ت١ ٢٠١٤، ص ١٠٢.

إذا لم تسارع القبائل الليبية إلى التوافق، وإلى وَأْد خلافاتها والتضحية بجزء من تطلعاتها الفئوية، لإعادة بناء الدولة التي غيَّبها نظام القذافي طوال أكثر من أربعة عقود، فسوف تظل ليبيا دولة فاشلة، أو دويلات فاشلة عديدة، تحكمها ميليشيات تفرض شرعيتها بقوة السلاح. لذلك وجب الحرص على المؤسسات الوطنية والمصلحة العامة ووحدة الدولة لكي لا تسمح أن تظلّ البلاد غارقة في أتون الصراع الأهلي المُدمِّر، خاصة أنّ السلاح في المجتمع الذي تحكمه الروابط التقليدية أي القبَلية أوالمناطقية، أمر متاح.

بحيث تكمن الأزمة الليبية اليوم، في الحالة التي سادت بعد الثورة، من خلال وجود الجماعات المسلحة المتعدّدة الجنسيات والمذاهب، التي لا سيطرة للحكومة عليها فالخلافات مستمرّة بين المؤتمر الوطني العام والحكومات الإنتقالية حول مستقبل العملية الإنقاذية في ليبيا. فأصبح الليبيون على يقين بمخططات الأطراف الخارجية، لدعم وتمويل الإخوان المسلمين والتيارات السلفية داخل ليبيا، لمواجهة الانهيار المستمر في شعبية هذه التيارات في مصر وتونس. ما يجعل الفجوة تتّسع بين طموحات المواطن الليبي، وأهداف تيارات الإسلام السياسي الليبية.

جرى بالفعل انتقال الكوادر الإخوانية والسلفية الفارة من مصر بعد الثورة والإطاحة بحكم الرئيس المخلوع مرسي، وسبق ذلك انتقال جماعات القاعدة وأخواتها من تونس والجزائر وتشاد إلى ليبيا، وتلحقه محاولات تهجير وتوطين الجماعات السلفية الجهادية المحاربة في سوريا، في حال فشلت هناك، كل ذلك يمثّل ضغطاً كبيراً على المواطن الليبي الذي يأبى تحوُّل وطنه إلى أفغانستان جديدة.

فقد أعلن البرلمان الليبي للحؤول إلى تنفيذ بند من بنوده المقرّرة، تكليف اللواء المنشق عن جيش القذافي خليفة حفتر، قائدًا عامًا للجيش الليبي، مدعوماً ومفوضاً من كل الشعب الليبي لمواجهة الجماعات المسلحة ومن الجيش النظامي الليبي. لهذه الأسباب، فإنّ مبررات الثورة الليبية الثانية قائمة بالفعل، ولا ندري على وجه الدقة، هل تمثّل حركة اللواء حفتر، ذراع هذه الثورة الجديدة، لتغيير الواقع المأساوي الراهن، أم أن ليبيا لا تزال تنتظر المخاض الصعب.[١] لذا، إن انشغال النظام السياسي الليبي في التركيز على حل المشكلات الأمنية يؤدي إلى إهمال الوظائف الأخرى كتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين وبالتالى انخفاض التصنيف في معيار الخدمات العامة (PUBLIC SERVICES).

---

١ محمد السنوسي الداودي، **السياسة الدولية: تداعيات إنفجار الأوضاع في ليبيا**، العدد ١٩، تموز ٢٠١٤، ص ١٣٢.

المطلب الرابع: تهريب اللاجئين من ليبيا إلى أوروبا والإتجار بالبشر في إطار الوظائف الأساسية للدولة

أدى سقوط نظام القذافي إلى نشوء أزمة دائمة في ما يتعلق بضبط المناطق الحدودية الشاسعة لليبيا. وبعد مرور أعوام على انهيار النظام، لاتزال مساحات واسعة من الأراضي على طول الحدود الليبية البالغ طولها ٤٣٠٠ كيلو متر، من نواحٍ عدة، غير مضبوطة وربما غير قابلة للضبط (انخفاض سيادة وشرعية الدولة). وخارج المراكز السكانية، لم تتمكن القوات المسلحة الليبية من السيطرة على الهجرة والتهريب الذي يتدفّق عبر البلاد.

مع انهيار الجيش وقوات الشرطة إبان الاقتتال الذي شهدته ليبيا خلال ٢٠١١، حلت مكانهما أعداد كبيرة من الجماعات المسلحة، التي تصف نفسها بالكتائب التي تعمل باسم ثورة ١٧ شباط/فبراير١. وبما أن العديد من هذه الجماعات لم يشارك على نحوٍ واسع في القتال ضد قوات القذافي، فإن ولاءها بالكاد كان يتعدى القبائل التي جاءت منها، وهذا كان واضحاً بشكل خاص في المناطق الحدودية الليبية، التي كانت بعيدة عن المعاقل الثورية في بنغازي ومصراتة والجبال الغربية. تسبَّب الفراغ في السلطة الذي نجم عن غياب القذافي في نشوب صراعات محلية للسيطرة على المراكز الحدودية والتجارة عبر الحدود بين القبائل المتنافسة وأيضاً بين الحكومة المركزية والعديد من الكتائب[١].

وقد استولت الكتائب، التي جاء بعضها من قبائل نائية، بهدف فرض رؤيتها الخاصة لوظائف الدولة، على مراكز حدودية من القوات المسلحة الليبية ووزارة الداخلية، ثم انخرطت في أنشطة مراقبة الحدود الخاصة بها. وفي أماكن أخرى، تقوم القبائل الحدودية بالقتال من أجل السيطرة على طرق التجارة أو فقط بانتهاز الفرصة لتصفية حسابات قديمة مع أولئك الذين يرون أنهم غير ليبيين أو من أنصار القذافي. صحيحٌ أن أعمال القتل تراجعت، إلا أن المدن الحدودية لاتزال في حالة من الصراع المجمَّد، حيث ينحصر دور الجيش الليبي في

---

١ مقالات: **فوضى خطوط الحدود؟ تأمين حدود ليبيا، مركز كارنيغي للشرق الأوسط**، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، متوافر على :http://carnegie-mec.org/٢٠١٢/١٠/١٨/ar-pub-٤٩٧٢٦ ، الدخول: ٢٠١٧/١٢/١.

إدارة ومتابعة عمليات وقف إطلاق النار الهشّة. ونتيجةً لهذا الاقتتال، أصبحت بعض القبائل الحدودية الليبية، مثل التبو والطوارق – وكلتاهما من المجموعات العرقية غير العربية التي تقطن جنوب الصحراء – أقل ميلاً من أي وقت مضى للثقة بالدولة أو التعاون معها. فازداد التهريب غير المشروع، وأصبحت البلاد أكثر خطورة وعدم قابلة للتنبؤ على صعيد المهاجرين والمتاجرين.

ظهرت على السطح في ليبيا خلال السنوات الماضية مشكلة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا وبالأخص إلى السواحل الإيطالية، حيث تقدر السلطات في إيطاليا العدد المؤهل لمثل هذا النوع من الهجرة من الجماهيرية الليبية وحدها بـ١,٥ مليون مهاجر، معظمهم من دول الشمال الأفريقي فضلا عن الدول الأفريقية الأخرى لاسيما من الصومال وإريتريا وتشاد وإثيوبيا، مما يدل بشكل واضح على انخفاض التصنيف في معيار اللاجئين والنازحين (REFUGEES AND IDPs) بشكل حاد.

تأتي ليبيا في مقدمة الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا، انطلاقا من الضفة الأخرى لحوض البحر الأبيض المتوسط بفعل حالة الفوضى، التي تعيشها منذ سقوط نظام الزعيم الليبي معمر القذافي قبل نحو أربع سنوات، لذلك أدى ارتفاع عدد المهاجرين إلى ليبيا إلى ازياد الضغوط على البنى التحتية للدولة في ظل غياب واضح لمعالم الدولة وخدماتها الأساسية، وبالتالي انخفاض التصنيف في معيار الضغوط الديمغرافية والسكانية (DEMOGRAPHIC PRESSURES).

ويأتي معظم هؤلاء خاصة الأفارقة منهم بعد تجميعهم في أماكن التقاء داخل كل دولة على حدة، ثم تقوم عصابات التهريب بنقلهم عبر حافلات كبيرة إلى طرابلس وهناك ينتظرون عدة أسابيع إلى أن تنتهي عصابات التهريب من استكمال "تربيطاتها "مع بعض عناصر الشرطة وخفر السواحل مستخدمة في ذلك – كما يقول بعض المهاجرين –الرشوة.

وحينما يقترب موعد السفر يقسم المهاجرون إلى مجموعات يتراوح عدد كل منها ما بين ٨٠ و١٠٠ ثم تنطلق بهم عصابات التهريب إلى مدينة زوارة الليبية التي تبعد عن سواحل إيطاليا بحوالي ١٥٠ ميلا بحريا يقطعونها في رحلة بحرية قد تستغرق يوما واحدا إذا كان الجو صحوا.

ومن زوارة تضع عصابات التهريب المهاجرين في قوارب مقابل مبلغ من المال يتراوح ما بين ٩٠٠ إلى ١٠٠٠ يورو، ثم يفاجأ الكثير من هؤلاء بأن حرس الحدود الإيطالية قد رصدهم بالرادارات وأجهزة الرصد

الليلية المتطورة فيقعون بعد هذا العناء في قبضتهم ومن ثم يرسلونهم في الأغلب إلى معسكر للإيواء أقيم لهذا الغرض في جزيرة لامبدوزا جنوبي إيطاليا تمهيدا لترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية.

لم تنف السلطات الليبية وجود عصابات تهريب على أراضيها ولم تحاول أن تقلل من خطورتها، ودخلت وبأسلوب مباشر في الحديث عن الآليات الواجب اتباعها للقضاء على هذه الظاهرة أو على الأقل للتخفيف منها .

وأرجع أحد خبراء الأمن الداخلي الليبي زيادة أعداد المهاجرين غير الشرعيين الذين يعتبرون ليبيا نقطة عبور لهم إلى طول الحدود البحرية والبرية والتي تبلغ في الأولى حوالي ١٨٠٠ كلم وفي الثانية ٦٠٠٠ كلم، الأمر الذي يتعذر معه وضع حراسة فاعلة على طول هذه الحدود خاصة مع نقص التكنولوجيا العالية والمعدات المناسبة مثل الطائرات المروحية وأجهزة الرادار الساحلية والزوارق السريعة ومناظير الرؤية الليلية.

ولذا لم يكن مستغربا أن تبادر الحكومة الإيطالية يوم ٣ يوليو/ تموز ٢٠٠٣ إلى توقيع مذكرة تفاهم مع ليبيا للحد من ظاهرة الهجرة وتقديم المعدات والمساعدات الفنية اللازمة لذلك[١].

ولا تقتصر وجهة النظر الليبية الرسمية على المنظور الأمني في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية واستغلال أراضيها لهذا الغرض، ولكنها توسع من نظرتها للحل فتعتبرها مشكلة إنسانية واقتصادية تجب معالجتها وفق المنظور الإنساني الأشمل الذي من أبرز ملامحه خلق فرص عمل وضخ استثمارات في الدول الفقيرة من خلال تعاون دولي واسع.

وازدادت وتيرة محاولات الوصول إلى أوروبا عن طريق البحر الأبيض المتوسط بشكل غير مسبوق خلال الفترة الماضية؛ حيث لا يمر يوم من دون تسجيل حوادث غرق، أو إنقاذ مجموعة كانت تنوي الوصول إلى أوروبا، حيث أن ذلك التدهور الأمني والسياسي والاقتصادي يؤدي إلى هجرة الأدمغة بسبب غياب الفرص، ما يؤشر سلباً في معيار هجرة الأدمغة (HUMAN FLIGHT AND BRAIN DRAIN).

فغياب الدولة المركزية في ليبيا، وعدم وجود قوات خفر سواحل مجهزة لمحاربة الهجرة؛ جعل البلاد مرتعا خصبا لعصابات الاتجار بتهريب البشر، التي تجني أموالا طائلة مقابل تسهيل عبور المهاجرين[١].

---

١ مقالات: **مشكلة الهجرة غير الشرعية في ليبيا**، متوافر على: www.aljazeera.net/specialfiles، الدخول: ٢٠١٧/١٠/٢٧.

وغالبا ما تنتهي رحلة الهجرة الشاقة بالموت في عرض البحر الأبيض المتوسط؛ حيث يتطلب الوصول إلى إيطاليا انطلاقا من ليبيا قطع مسافة ٣٠٠ كيلومتر على متن قوارب متهالكة لا تقوى على مواجهة هيجان البحر، حيث أن هذه الظروف الصعبة التي يمر بها اللاجئون تنتهك بشكل واضح الحقوق الأساسية للإنسان، ما يؤدي إلى انخفاض التصنيف في معيار حقوق الإنسان وحكم القانون (HUMAN RIGHTS AND RULE OF LAW).

وقد تفاقمت ظاهرة الهجرة غير الشرعية، خلال السنوات الأخيرة بشكل كبير، وأصبحت تشكل خطرًا على الوضع الاقتصادي والأمني للبلاد، وتمثل ليبيا منطقة جذب للهجرة غير الشرعية؛ مما يجعلها صاحبة العبء الأكبر لحوالي مليون مهاجرمن الوطن العربي بحسب آخر إحصاء للمنظمة الدولية للهجرة أجريت في ختام العام ٢٠١٢، فضلًا عن إعلان الأمم المتحدة أن نحو ٣٠ ألف مهاجر غير شرعي نزحوا إلى ليبيا بين مارس وأغسطس ٢٠١٣،(بمعدل خمسة آلاف مهاجر شهريًا).

فليبيا هي المعبر الأمثل في نظر المهاجرين للوصول إلي أوروبا من شمال أفريقيا، عن طريق قطع البحر في اتجاه جزيرة لامبيدوزا، التي تقع بين مالطا وتونس وتتبع إيطاليا إداريًا.

وقد أقر رئيس الوزراء الليبي على زيدان بأنه يصعب على السلطات أحيانًا السيطرة على نشاط الهجرة غير الشرعية أو حصر أعدادها بدقة، وذلك بسبب انتشار الميليشيات والمرتزقة الذين ساعدوا على تفاقم الأزمة، بالرغم من الجهود المبذولة لإحكام السيطرة على النقاط الحدودية[٢].

كان اقتصاد الإتجار بالبشر يتمتع هو الآخر بأرضية راسخة، فكان يشكل مصدراً للدخل من خلال التعرفة الجمركية إلى جانب كونه مجمَّعاً للأيدي العاملة ومصدراً حتى للمتطوعين في جيش الدولة. في السابق كان المتاجرون بالبشر يستخدمون بعض الطرقات التي تُعتبر أكثر رسميةً واستخداماً من غيرها للدخول إلى ليبيا. كان المهاجرون على الحدود الجنوبية يدخلون إما من الويغ والقطرون إذا كانوا قادمين من النيجر وغرب أفريقيا، أو عبر وادٍ خاص في جبال تيبستي إذا كانوا قادمين من تشاد، أو يدخلون إلى الكفرة إذا كانوا قادمين

---

١ مقالات: **ليبيا معبر المهاجرين إلى الموت**، متوافر على موقع: www.arabic.rt.com/news، ٢٠١٦/٥/٤، الدخول: ٢٠١٧/١١/٢٤.

٢ مقالات: **ليبيا بوابة الهجرة "غير الشرعية" لأوروبا**، متوافر على موقع: www. ar-ar.facebook.com/notes، ٢٠١٤/٢/١٩، الدخول: ٢٠١٧/٩/٢٤.

من السودان وشرق أفريقيا. وبعد وصولهم إلى هناك، كان المهاجرون يوضعون في مخابئ خاصة بالتهريب، حيث يقومون بالعمل عادةً لتوفير الأموال اللازمة لمتابعة الرحلة وصولاً إلى الساحل الشمالي، وبعد ذلك إما يستقرون هناك أو ينخرطون في العمل لتوفير الأموال اللازمة لمتابعة الرحلة. ولذلك لم تكن شبكات الإتجار راسخة الجذور وحسب، بل كانت مندمجة ضمن الاقتصاد المحلي. ومع أن الدولة غالباً ماكانت تعلم بوجودها، فإن الحوافز لتضييق الخناق عليها لم تكن دائماً واضحة. وقد استُخدمت العمالة غير القانونية أيضاً لتوفير العديد من الخدمات الحكومية التي لم يكن المواطنون الليبيون يقبلون بالاقتراب منها.

مع سقوط حكومة القذافي، ازداد الإتجار بالمهاجرين بشكل ملحوظ. وفي حين أن بعض الجماعات المسلحة على الحدود كانت تتسامح مع الإتجار بل وتشارك فيه، فإن بعض الكتائب الثورية كانت تقوم بعمليات اعتقال وتحاول تعطيل هذه التجارة. وعلى نحوٍ مماثل، حصل ازدياد حاد في تجارة السلع غير المشروعة، والتي كان من بينها الأسلحة التي غُنمت من مخازن جيش القذافي، وهو ماتسبَّب أيضاً بإشعال الاقتتال بين الجماعات العرقية في الجنوب.

الحوافز نفسها التي تسمح بالتجارة بالسلع والناس عبر الحدود – وهي عدم وجود فرص عمل بديلة، وضعف المرتبات الحكومية، ووجود علاقات قبلية قوية عبر الحدود، وحجم الإنفاق والجهد اللازمين لمراقبة الحدود البرية الليبية بشكلٍ كامل – والتي كانت موجودة في عهد القذافي، لاتزال قائمة اليوم .ونظراً إلى ندرة البدائل الاقتصادية بالنسبة إلى العديد من سكان جنوب ليبيا، فإنه من المستبعد أن يتغيّر هذا الوضع في المستقبل القريب. كل ذلك يجعل تأمين المناطق الحدودية لليبيا في غاية الصعوبة[١].

إن ظاهرة تهريب اللاجئين من ليبيا إلى أوروبا والإتجار بالبشر، هي أحد أبرز المظاهر الدالة على فشل الدولة الليبية في أداء وظائفها، على الصعيد الأمني بحيث تفشل هذه الدولة في ضبط حدودها ومنع عمليات التهريب ولو بالحد الأدنى، بالإضافة إلى خضوع السلطة السياسية لضغوط مافيات التهريب وعدم القدرة على الحد من نشاطاتهم وانعكاساتها الإنسانية بحيث أدت هذه العمليات إلى مقتل المئات من المهاجرين

١ مقالات: **فوضى خطوط الحدود؟ تأمين حدود ليبيا**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، متوافر على :http://carnegie-mec.org/٢٠١٢/١٠/١٨/ar-pub-٤٩٧٢٦ ، الدخول: ٢٠١٧/١١/١٥.

غرقاً وفي ظروف إنسانية سيئة للغاية، مما يظهر بشكل لا لبس فيه غياب سيادة الدولة على مياهها الإقليمية والقدرة على ضبطها.

الخاتمة

تناولت الدراسة ماهيّة الدولة الحديثة عبر تحديد كيفية نشوء الدولة وتطورها عبر العصور وصولاً إلى أيامنا هذه، والنظريات التي اعتمدها علماء السياسة لتحديد نماذج الدول في مختلف الحقبات كالنظرية الدينية والعلمية وصولاً إلى نظريات العقد الاجتماعي (هوبز، ولوك، وروسو أبرز فقهائها). بالإضافة إلى ذلك، تناولنا الدولة ككيان سياسي مستقل له صفته المعنوية وله مقوماته التي لا بدّ أن تتوافر كالأرض والشعب والسلطة ذات السيادة. هذه الدولة يجب أن تؤدي العديد من الوظائف: الأساسية والثانوية.

كما تعرفنا الى الدولة الفاشلة ومفهومها، التي تعتبر مصطلحاً حديث الاستعمال نسبياً استخدمته مؤخراً مؤسسات عالمية ومراكز ودراسات دولية ذات شأن كبير وتأثير هام في مسار العلاقات بين الدول. بحيث أظهرت الدراسات بأن الدولة تفشل عندما تعجز عن أداء وظائفها تجاه شعبها وتجاه الدول الأخرى، وهناك العديد من المؤشرات التي تدل على فشل الدول وهي سياسية وعسكرية (أمنية) واجتماعية واقتصادية وغيرها استرضناها في بحثنا.

منها المؤشرات السياسية التي تكون ظاهرة في الدولة عندما يكون نظام الحكم السياسي ضعيفاً، حيث تنتشر الأزمات السياسية، وتغيب سلطة القانون وغيرها من المؤشرات. ومنها كذلك المؤشرات العسكرية التي تظهر عند تدهور الأوضاع الأمنية وعدم قدرة الجيش والقوى الأمنية على ضبط التفلت الأمني والذي يُعَد من أبرز المؤشرات لفشل الدولة، وصولاً إلى المؤشرات الاجتماعية (كالكثافة السكانية، والبطالة، واللاجئين) والاقتصادية المتمثلة بارتفاع المديونية وانهيار الاقتصاد وتفشي الفساد في إدارات الدولة. وجميعها تعتبر مؤشرات أساسية لتصنيف الدول وفق ١٢ معياراً للتصنيف ذكرناها في رسالتنا هذه وهي التي اعتمدها صندوق السلام العالمي (Fund For Peace) لإصدار مؤشر سنوي حول الدول الفاشلة.

وفي دراستنا هذه، أخذنا النموذج الليبي لتحديد المعالم والظواهر السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى انخفاض التصنيف وفقاً للمعايير المعتمدة وذلك في إطار قدرة الدولة الليبية على أداء وظيفتها. وتحدثنا عن الدولة الليبية التي تعتبر من أغنى الدول العربية الأفريقية بالنفط بحيث اعتمد نظام القذافي بشكل أساسي عليه كمصدر دخل وحيد للدولة، وانتهج سياسة داخلية تقوم على الاعتماد على القبائل الليبية ومحاولة إرضائها لكي لا تقوم بثورات ضده، وكيف واجه القذافي خارجياً العديد من المشاكل والأحداث التي أدت إلى إقرار عقوبات بحق الدولة الليبية (لوكربي والأسلحة الكيماوية وغيرها..)، الأمر الذي جعلنا نستنتج غياب مقومات الدولة السليمة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، بحيث أن اندلاع الثورة في ٢٠١١/٢/١٧

وتدخل الدول الغربية عبر حلف الناتو والقصف الجوي أدى إلى انهيار نظام الحكم وتدمير المؤسسات الحكومية بشكل سريع.

وبالتالي أدى انهيار الحكم القذافي إلى انتشار الفوضى وسيطرة الميليشيات المسلحة على مفاصل الدولة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، من الجهة الأخرى تظهر دراسة المؤسسات السياسية بعد سقوط القذافي ونشوء المجلس الوطني الانتقالي في ٢٠١١/٧/٢٧ ومن ثم انتخاب المؤتمر الوطني العام الليبي في ٢٠١٢/٧/٧ وانتخاب مجلس النواب الليبي في ٢٠١٤/٨/٤، قصور هذه المؤسسات على أداء الدور المنوط بها وبناء سلطة سياسية قوية قادرة على توحيد الفئات الاجتماعية المختلفة والقبائل الليبية، كما أن المؤسسات العسكرية الليبية لا زالت تعاني من التشرذم والانقسام وغياب المرجعية الموحدة وتحكم الميلشيات المسلحة بالوضع الأمني.

وخلصنا إلى أن القراءة المعمقة لأداء الدولة الليبية لوظائفها في إطار معايير التصنيف تظهر انخفاض التصنيف وفقاً للمعايير النموذجية المعتمدة، بحيث أن الظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية أشارت إلى قصور الدولة الليبية عن أداء وظائفها الأساسية والثانوية في حدها الأدنى. فالاستقرار الأمني منعدم وتغيب المرجعية السياسية الموحدة وتتعدد الولاءات السياسية والقبلية، وتجلى ذلك في الانقسام السياسي الحاد وتشكيل حكومتين، إضافة إلى عدم القدرة على إعادة بناء مؤسسات الدولة وتدهور الأوضاع المعيشية ونقص السيولة، وتوقف الأنشطة الصناعية والزراعية، وجميعها تؤشر إلى انهيار الدولة وفشلها، حيث أن التعويل المفرط على النفط كمصدر أساسي للدخل في الدولة أدى إلى انهيارها عند هبوط أسعار النفط عالمياً، أضف إلى ذلك فقد أصبحت ليبيا سبباً للاضطراب الإقليمي بسبب ازمه اللاجئين وتهريبهم عبر المتوسط إلى أوروبا وما رافقها من كوارث وحوادث إنسانية.

هكذا إذن نجد بأن الظواهر السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية تشير إلى فشل الدولة في أداء وظائفها وتدني مستوى التصنيف وفقاً للمعايير المعتمدة، لكن ذلك لا يخفي أن اعتماد هذا التصنيف للدول، واستخدام المصطلح وتداوله بكثرة في مصادر الإعلام المفتوح، يحمل في طياته أبعاداً سياسية هامة وخلفيات مصلحية للدول الكبرى من أجل اعتماد هذا المصطلح ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى سواء عسكرياً أو سياسياً.

لذلك، نحن في لبنان يجب أن نتنبه إلى خطورة الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية، بحيث تداول الكثيرون مسألة فشل الدولة في لبنان بخاصة أثناء الأزمة الدستورية قبل انتخاب رئيس الجمهورية، يؤشر إلى ضعف البنيان السياسي الوطني وغياب الدولة القوية القائمة على المواطنية الحقة التي تعتبر من أهم الأسس

المتينة لبناء دولة حديثة، لذا لا بد من اتخاذ الخطوات الضرورية من قبل السياسيين لاعتماد خطط واستراتيجيات فعالة وبناءة لحماية الانتظام السياسي العام، وتجنب الأزمات الدستورية المتكررة (انتخابات رئاسية، تشكيل الحكومة، انتخابات نيابية...إلخ).

الملاحق

ملحق"أ"

مقتطف من مقال مترجم من اللغة الإنكليزية يتحدّث عن الدولة الفاشلة[١]

منذ إنفجار النزاع السوري بدأت عمليات التسلل عبر الأراضي والغارات العابرة للحدود، باستهداف المناطق اللبنانية، ما أدّى إلى إنتشار الفوضى في لبنان. وتظهر الحكومة اللبنانية من جهة أخرى تردداً في إرسال قوات عسكرية إلى الحدود السورية للدفاع عن نفسها إلى حد دفع المواطنين اللبنانيين إلى فقدان ثقتهم بحكومتهم...

فقدان السيطرة التدريجي على الأراضي الحدودية وضعف مؤسسات السلطة وتدفق المهاجرين السوريين، جعل الرأي العام العالمي يتساءل عمّا إذا كان لبنان يتجه لكي يصبح دولة فاشلة. ويغوص لبنان أكثر فأكثر في حالة من عدم الإستقرار الأمني في ظل عمليات خطف متكررة وتوغلات سورية عديدة، نجم عنها مقتل العديد من المواطنين اللبنانيين وإنتشار إستخدام السلاح غير الشرعي، في مؤشر إلى إنهيار المؤسسات العامة في البلاد...

---

١ المصدر: هل يتجه لبنان نحو وضعية الدولة الفاشلة؟، وكالة إنتر برس سرفيسIPS، ٢٠١٢/٧/٣٠، متوافر من الموقع: http://www.ipsnews.net، الانترنت، الدخول: ٢٠١٦/١٢/٢٥.

ملحق "ب"

مقال صحفي يتحدّث عن الدولة الفاشلة[1]

رأت "المنظمة العربية لمكافحة الفساد" في أن يجد شعب لبنان نفسه بين أكوام النفايات هي حالة فريدة من نوعها، لا تستوجب التوقف عندها فحسب بل يجب أن تكون نقطة بداية حاسمة لمساءلة ومحاسبة كل من تسبب بها وبالفساد الذي كان السبيل إليها، مشيرة إلى أن الأمور لا تستقيم بمعالجة الحدث الآني إنما بمحاسبة من أدى إلى هذا الفساد المخيم ليس في ظواهر الأمور إنما في نفوس من شارك في تفشيه وانتشاره. واعتبرت في بيان صدر عن مكتبها الإعلامي أن ما يحصل في لبنان اليوم ليس إعتداء على البيئة فحسب، إنما تهديد لأمن المواطن الصحي، أدى إلى تحويل بيروت العاصمة العربية الجميلة المضيافة إلى مكب كبير للنفايات. وهو أمر لا يدل فقط على إهمالٍ وفساد ولكن أيضا" على بلوغ لبنان نهاية مرحلة الدولة الفاشلة، التي سقطت في حماية أمن المواطن الإجتماعي والصحي والحياتي وأدخلت الوطن في بداية مرحلة المجتمع الفاشل... وشددت على أن القرارات العربية التي اتخذت منذ زمن والتي أدت إلى مصائب اليوم كان بالإمكان، لا بل من الواجب، تجاوزها في مراحل متلاحقة، لافتة" الإنتباه إلى أن تقاعس السلطة عن ذلك هو دليل على سقوط الدولة وفشلها في حماية أمن مواطنيها ومصالحهم. وأكدت أن كل هذا يؤشر إلى تضارب المصالح بين المنافع الشخصية للمشتركين والمشاركين في صنع القرار، ومن ثم القعود عليه، وبين أصحاب المنفعة العامة الذين هم المتضررون الأكبر اليوم. وفي ظل الخلل المتراكم في الإنتظام العام نتيجة ذلك، كان يتوجب استدعاء شروط التعاقد الإجتماعي بين من أخل به وبين الشعب الذي تم تعريض أمنه الاجتماعي والصحي للانتهاك والتفريط. ولفتت المنظمة النظر إلى أن ما يزيد في تعقيد الإشكال الحاصل، هو ذهنية "تقاسم" المناطق في البلد الواحد التي أصبحت سائدة في عقول المسؤولين في مختلف الأقطار العربية بما يؤسس لحكم الطوائف والعشائر والمناطق، مشددة على أن فرادة ما يحدث في لبنان من إعتداء على البيئة والمواطن يتعلق ببروز ظواهر التقاسم وتأثيراته الآنية بسبب جغرافيته المحدودة وكثافته السكانية. وإذ دعت المنظمة إلى إيجاد "حل جذري لهذه الأزمة"، أشارت إلى أنّ المعالجة المطلوبة يجب أن توفر على المدى البعيد شروط أمن المواطن الإجتماعية الصحية وحماية بلداننا من تلوث الجو والمياه الجوفية والسواحل وتراب الوطن. وأوضحت أن هذا الأمر لا يتعلق فقط بإيجاد مصادر الإنفاق له، والمستفيدون من الكوارث البيئية يعلمون ما تم جنيّه منها، ولكن بتوفر الإرادة السياسية في البلاد مصحوبة بسلسلة من القوانين والإجراءات التي تتيح المساءلة والمحاسبة. كما تتطلب من المواطنين، قبل الوصول الى حالة فشل المجتمع، استعادة الوعي في ممارسة حقوقهم كاملة.

---

١ المصدر: "العربية لمكافحة الفساد": لبنان بلغ نهاية مرحلة الدولة الفاشلة، السفير اللبنانية، ٢٠١٥/٧/٢٨، متوافر من الموقع: http://assafir.com/Article/٤٣٣٦٠٤/Archive، الانترنت، الدخول:٢٠١٦/١/٢٨.

ملحق "ج"

مقال صحفي يتحدّث عن الدولة الفاشلة[1]

يُشكّل ملف النفايات انعكاساً طبيعياً لسقوط الدولة وتحوّلها إلى دولة فاشلة، وتشي التطورات المتسارعة، داخلياً وإقليمياً ودولياً، أن الساحة اللبنانية ستشهد ترجمةً لاحتدام الصراع الذي سيفضي إلى مزيد من انحلال المؤسسات، وانسحاب ذلك على مجمل الملفات بمختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية أيضاً. ثمة عوامل عدة أدّت إلى إنفجار أزمة النفايات، منها ما يتعلق بقصور وزير البيئة محمد المشنوق في كيفية تدارك أزمة كان مؤكداً حصولها، وعدم رفع الصوت عالياً، ومكاشفة الرأي العام قبل وقوع الواقعة. ومن العوامل الأخرى ما يرتبط بشهوة الطبقة السياسية لتقاسم "الجبنة" في أي مشروع حيوي بغية تأمين مصالح عائلية وحزبية على حساب المصلحة العامة، ذلك أن الشرط الذي تضمنته المناقصة لجهة إيلاء الشركات المتقدمة مهمة تأمين المطامر، بدل أن تكون مهمة الدولة ضمن خطة وطنية شاملة متوازنة ومدروسة، لا يمكن قراءته إلا من زاوية دفع أصحاب الشركات إلى عقد صفقات وتقاسمها مع القوى السياسية النافذة وصاحبة الكلمة الفصل في المناطق التي يمكن اختيار مطامر فيها. إلا أن العامل الأبرز يكمن في غياب سلطة القرار التي آلت إلى شلل المؤسسات بفعل تعطيل موقع رئاسة الجمهورية، والذهاب إلى آلية الإجماع في مجلس الوزراء التي أَنتجت بدورها تعطيلاً للسلطة التنفيذية التي أضحت سلطةً بقرار مفقود، وإن وُجِد فلا قدرة على تنفيذه أو فرضه... ويسود اقتناع سياسي بأن أزمة النفايات ليست سوى مثالٍ للأزمات الإقتصادية والإجتماعية الضاغطة والتي تنتظر لحظات تفجّرها، وأن البلاد ربما تكون دخلت في النفق المجهول... غير أن قراءة متابعين للحركة الأميركية تذهب إلى إعتبار أن المواجهة الفعلية التي ستتحكم بمسار الأشهر المقبلة هي مواجهة أميركية – إيرانية أيضاً، وستأخذ منحى التصعيد السياسي في لبنان،... قبل أن يحين الجلوس إلى طاولة المفاوضات للوصول إلى التسوية الإقليمية. فإيران التي وقّعت الاتفاق النووي لا يمكنها أن تبقى، في المدى المتوسط أو البعيد، خارج إطار الشرعية الدولية ومتفلتة من القواعد التي تحكم العلاقة مع المجتمع الدولي، وستعمد في الأشهر الفاصلة عن بدء اندماجها في المنظومة الدولية وقوانينها، على استثمار ما وظفته في مختلف الساحات إلى الحدود القصوى.

---

١ المصدر: رلى موفق، "أزمة النفايات": من الدولة الفاشلة إلى النفق المجهول، اللواء اللبنانية ، ٢٠١٥/٧/٣١، متوافر على الموقع: http://www.aliwaa.com/Article,aspx?ArticleId=٢٥٤٥١٠، الانترنت، الدخول:٢٠١٦/١/٢٨.

رسم بياني رقم (١)

إنتاج النفط خلال الثورة[١].

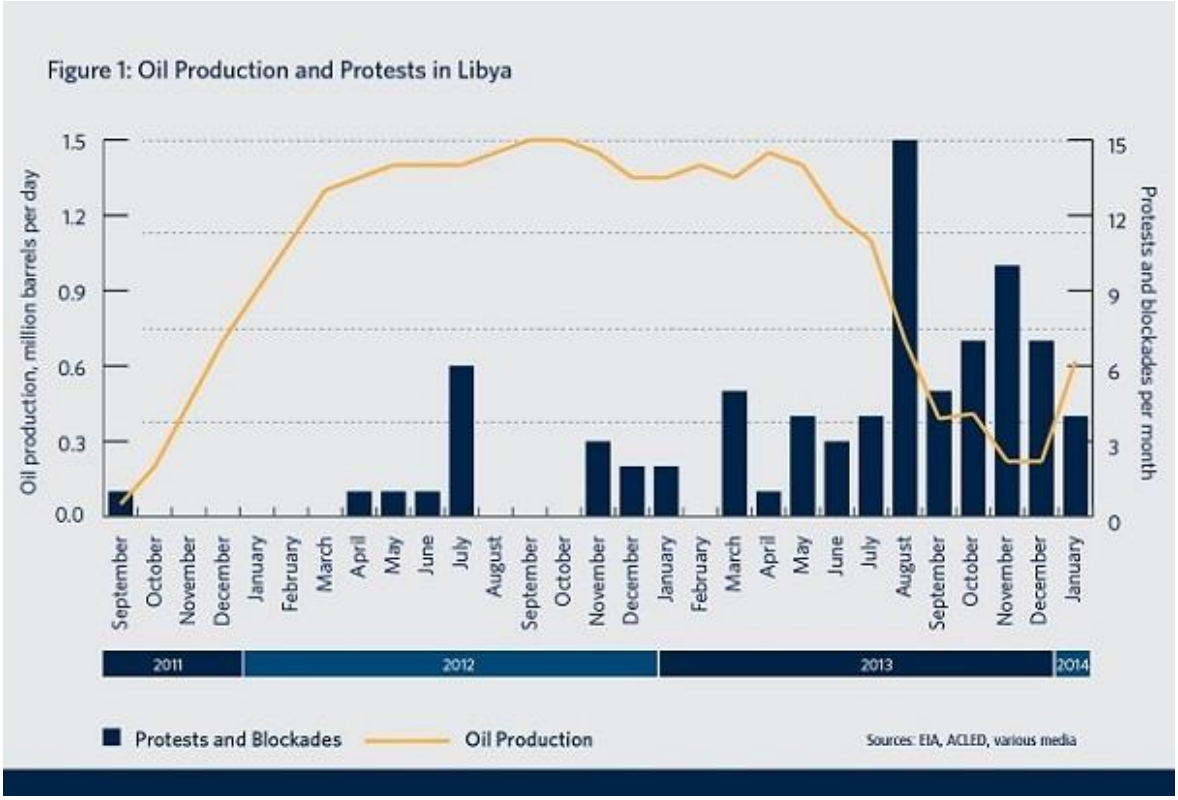

١ المصدر: النفط ورقة مساومة بأيدي الليبيين متوافر على
الموقع:http://www.carnegieendowment.com./sada/٢٠١٤/٠٢/١١, الإنترنت, الدخول:٢٠١٦/٣/٧.

لائحة المراجع

المراجع باللغة العربية

١- أبوعمرة رنا، **أمريكا والدولة الفاشلة**، دار ميريدث، ط١، القاهرة ،٢٠١٥.

٢- الأحمر المولدي، **الجذور الإجتماعية للدولة الحديثة في ليبيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٩.

٣- التليسي خليفة محمد، **سكان ليبيا**، الجزء الأول، الدار العربية للكتاب، سنة ١٩٦٨.

٤- تشومسكي نعوم، **الدول الفاشلة**، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٧.

٥- جانبين صلاح، **السلطة في لبنان**، مطبعة العطار، ط١، بيروت، ٢٠١٦.

٦- الجمل يحيى، **الأنظمة السياسية المعاصرة**، دار الشروق، القاهرة، ١٩٧٦.

٧- الخوند مسعود، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، الجزء الثامن عشر، لوكسمبرغ- مصر.

٨- زيدان ناصر، **الدولة والعروبة بين الواقع والمرتجى**، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، بيروت، ٢٠١٦.

٩- سليمان عصام، **مدخل إلى علم السياسة**، دار النضال، الطبعة الثانية، بيروت.

١٠- السيد محمد عثمان، **محطات من تاريخ ليبيا**، منشورات طوب للإستثمار والخدمات، ط١، المغرب، ١٩٩٦.

١١- شكر زهير، **الوسيط في القانون الدستوري**، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط٢، الجزء الأول، بيروت، ١٩٩٢.

١٢- شلقم عبد الرحمن، **أشخاص حول القذافي**، دار الفرجاني للنشر والتوزيع ودار مدارك للنشر، كانون الثاني ٢٠١٢.

١٣- الصواني يوسف محمد جمعة، **ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠١٣.

١٤- طليس صالح وعبيد حسين، **القانون الدستوري العام: المبادئ الدستورية وتطبيقاتها في الأنظمة السياسية الحديثة**، دار المنهل اللبناني، ط١، بيروت، ٢٠١٦.

١٥- عاصي بول، **المواطنة والدولة، مقاربات واتجاهات**، جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، ط١، ك١، ٢٠١٠.

١٦- عبد الوهاب محمد، **الأنظمة السياسية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٧.

١٧- متولي عبد الحميد، **القانون الدستوري والأنظمة السياسية**، دار المعارف، الإسكندرية|، ط٤، ١٩٦٥-١٩٦٦.

١٨- نجم فرج، **القبيلة والإسلام والدولة**، دار الدعوة، الجزء الثاني، القاهرة، ٢٠٠٤.

١٩- يموت عبد الهادي وخليفة محمد حسن ، **اقتصادات الدول العربية والتكامل المتعثر**، ط١، ٢٠١٧.

المراجع باللغة الأجنبية:

١- AL-Khatib, Hassan; **Major Elements in Political Science**, Zein Legal publication, Beirut, (٢٠١٢).
٢- Acemoglu Daron and Robinsonm James A., **Why Nations Fail**, Crown Publishing Group, USA, (March ٢٠١٢).
٣- Bodansky Daniel, Brunnée Jutta, and Hey Ellen, **Changing Role of The State**, The Oxford Handbook of International Environmental Law, (Sep ٢٠١٢).
٤- Dahl, Robert Alan: **Democracy and its Critics**, Yale university press, (١٩٨٩).
٥- Ghani Ashraf and Lockhart Clare, **Fixing Failed States: A Framework for Rebuilding a Fractured World**, Oxford University Press,USA, (Oct ٢٠٠٩).
٦- Keynes John Maynard; **The General Theory of Employment, Interest and Money**, Palgrave Macmillan, UK, (١٩٣٦).
٧- M.Berry Jeffrey., **New Liberalism; The Rising Power of Citizen Groups**, Brookings Inst Pr; USA, First edition, (June ١٩٩٩).
٨- Steiner-Khamsi Gita,**The State, Business and Education, Public-Private Partnerships Revisited,** EDWARD ELGAR Publishing**, (**October ٢٠١٨).

الدوريات

١- حسين خليل، **المشترك والمفترق في الثورات العربية**، نشرت في صحيفة الخليج الإماراتية بتاريخ ٢٠١١/١١/١٨.

٢- حنفي علي خالد، **السياسة الدولية: جماعات العنف العربية والترانزيت الجهادي**، العدد ١٩٨، ت١ ٢٠١٤.

٣- الداودي محمد السنوسي، **السياسة الدولية: تداعيات إنفجار الأوضاع في ليبيا**، العدد ١٩، تموز ٢٠١٤.

٤- الدحداح إدوار (من البنك الدولي)، **تحديات وآفاق إدارة الحكم في اليمن**، بحث قدم خلال ندوة نظمها البنك الدولي في صنعاء، ٩-١٠ نيسان ٢٠٠٥.

٥- شعبان عبد الحسين، **الحوار المتمدن**، العدد ٢١٦٦، ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٨.

٦- الشيخ حمد عبد الحفيظ ، **المستقبل العربي: إشكالية تعثر إنتقال الديمقراطية في ليبيا بعد ٢٠١١**، دراسات شرق أوسطية (مركز دراسات الشرق الأوسط- عمان) (صيف٢٠١٣).

٧- محمود وائل، **الدولة الفاشلة بين المعيار والمفهوم**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، قيادة الجيش- مديرية التوجيه، العدد ٩٩، كانون الثاني٢٠١٧.

٨- مراد محمد، **التنمية البشرية المستدامة**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، قيادة الجيش- مديرية التوجيه، العدد ٧٩، كانون الثاني ٢٠١٢.

٩- السفير، ذاكرة عربية للقرن ٢٠٠٠-١٩٠٠، ٢٠٠٠١١١١.

شبكة الإنترنت

١- بنجدي خالد، **الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي**،٢٠١٣/١٢/٣٠، متوافر على الموقع: http://www.startimes.com/f.aspx?t=٣٣٧٣٣٨١٨.

٢- مانوارينغ ماكس، **محاضرة حول الجيل الرابع من الحروب غير المتماثلة**، الوطن المصرية، ٢٠١٣/٣/٢، متوافر على الموقع: http://www.elwatannews.com/news/details.

٣- محمد علي إلهام، **شبكة الإعلام العربي: ليبيا حكومات متعددة وبرلمان منقسم**، ٢٠١٥/٢/١٨ متوافر على الموقع: http://moheet.com/٢٠١٥/١٨ .

٤- المنصوري عبد الرزاق، **المجلس الإنتقالي الليبي**، ٢٠١١/٩/١١، متوافر على الموقع http://alsyasee.wordpress.com/page-٤.

٥- المؤتمر الوطني العام، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، متوافر على الموقع: www.wikipedia.org/wiki.

٦- مجلس النواب الليبي، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، متوافر على الموقع: http://ar.wikipedia.org.

٧- موقع صندوق السلام العالمي على شبكة الإنترنت،//fundforpeace.org/fsi/indicators.

٨- موقع: //foreignpolicy.com/the-magazine.

٩- موقع: https://political-encyclopedia.org/dictionary.

المقالات على شبكة الإنترنت

١- **الاقتصاد الليبي وخمس سنوات عُجاف**، متوافر على موقع: المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات، www.loopsresearch.org.

٢- **الاقتصاد الليبي عقب ثورة فبراير: مؤشرات الانهيار وآمال العودة**، www.libyaalkhabar.com.

٣- **ليبيا: التحديات الاقتصادية بعد الثورة**، متوافر على موقع: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، http://carnegie-mec.org/.

٤- **مشكلة الهجرة غير الشرعية في ليبيا**، متوافر على: www.aljazeera.net/specialfiles.

٥- **ليبيا معبر المهاجرين إلى الموت**، متوافر على موقع: www.arabic.rt.com/news.

٦- **ليبيا بوابة الهجرة "غير الشرعية" لأوروبا**، متوافر على موقع: www. ar-ar.facebook.com/notes.

٧- **فوضى خطوط الحدود؟ تأمين حدود ليبيا**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، متوافر على : http://carnegie-mec.org/٢٠١٢/١٠/١٨/ar-pub.

٨- مقال مترجم من اللغة الإنكليزية، **International law and the problem of failed states**، وكالة ISN السويسرية،متوافر من الموقع: http://www.isn.ethz.ch.

٩- **فوضى خطوط الحدود؟ تأمين حدود ليبيا**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، متوافر على موقع : http://carnegie-mec.org/.

١٠- الحكومة الليبية، **حكومة الإنقاذ مكلفة من المؤتمر الوطني الليبي تباشر أعمالها في طرابلس**، أخبار تركيا، متوافر على الموقع:/www.akhbarturkiya.com.

١١- **الدول المارقة: استخدام القوّة في الشؤون العالمية**، متوافر على الموقع: https://Neelwafurat.com.

الفهرس

العنوان	الصفحة
المقدمة	–
القسم الأول: الدولة الحديثة والدولة الفاشلة	١
الفصل الأول: الدولة الحديثة ووظيفتها	٢
المبحث الأول: ماهية الدولة الحديثة	٢
المبحث الثاني: وظائف الدولة	١٦
الفصل الثاني: ماهية الدولة الفاشلة، مؤشراتها، ومعايير تصنيفها	٣٢
المبحث الأول: ماهية الدولة الفاشلة	٣٢
المبحث الثاني: مؤشرات الدولة الفاشلة ومعايير تصنيفها	٤٣
القسم الثاني: الواقع الليبي في إطار معايير تصنيف الدول الفاشلة	٦٠
الفصل الأول: ليبيا قبل الربيع العربي	٦١
المبحث الأول: ليبيا قبيل القذافي	٦٢
المبحث الثاني: ليبيا في عهد القذافي	٦٨
الفصل الثاني: مرحلة ما بعد القذافي	٧٥
المبحث الأول: القبلية والمؤسسات الحكومية بعد سقوط القذافي	٧٥
المبحث الثاني: أداء الدولة الليبية وظائفها في إطار معايير التصنيف المعتمدة	٨١
الخاتمة	٩٩
الملاحق	١٠٢
لائحة المراجع	١٠٦